

وزارة الاقتصاد والتخطيط

التقرير الربعي

الربع الثالث 2022

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



المحتويات

01

مقدمة

05-03

04

الناتج المحلي
الإجمالي ومقوماته

27-20

07

الاستثمارات والتجارة

68-57

02

تطورات الاقتصاد العالمي

16-06

05

السياسات النقدية والمالية

37-28

08

سوق العمل

75-69

03

الأداء الاقتصادي
للمملكة العربية
السعودية

19-17

06

الأسواق والأعمال

56-38

09

التوقعات والمخاطر

79-76

01

مقدمة

- أظهرت مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الثالث من عام 2022 بوادر تباطؤ، في ظل تصاعد حالة عدم اليقين وتزايد احتمال دخول الاقتصادات الكبرى في مرحلة ركود. لذلك، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في شهر أكتوبر إلى 3.2% لعام 2022 و2.7% لعام 2023، أي ما يمثل تخفيضًا بـ 0.4 و1.1 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بتوقعات شهر أبريل.
- وشهد العالم في الآونة الأخيرة عددًا من التطورات السريعة والمتلاحقة، والتي غيرت البيئة الاقتصادية العالمية، مما انعكس على أداء أغلب اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة:
1. في بداية العام أدى تعطل سلاسل الإمدادات ونقص المعروض من السلع والمواد الأساسية، إضافة إلى التحفيز الحكومي إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبقة، وهو ما أثر على نمط الاستهلاك وأضعف القدرة الشرائية للمستهلكين وبالتالي أبطأ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.
 2. ومع الارتفاعات المستمرة للتضخم قررت البنوك المركزية وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى التحول عن سياستها النقدية الميسرة والتوجه إلى رفع أسعار الفائدة بشكل متسارع لاحتواء التضخم، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الاستهلاك والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى التسبب في خروج رؤوس المال من الأسواق الناشئة، وانخفاض قيمة معظم العملات مقابل الدولار الأمريكي، وتراجع أسواق الأسهم على مستوى العالم.
 3. استمر الاقتصاد الصيني في النمو لكن بمعدلات أقل من المتوسط التاريخي، نتيجة عدة عوامل منها ما هو متعلق بقطاع العقار والقطاع الصناعي نتيجة الإجراءات الصحية للحد من تفشي فيروس كورونا. وبحكم ترابط الصين تجاريًا مع معظم دول العالم، فسيكون لتباطؤ وتيرة النمو أثر على شركائها التجاريين.
 4. ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومخاوف نقص الإمدادات تصاعدت المخاطر حول الأمن الغذائي خصوصًا في الدول منخفضة الدخل. ورغم انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية في الآونة الأخيرة مقارنة ببداية العام الحالي، إلا أنها ظلت مرتفعة نسبيًا ولزالت تُشكل ضغطًا على ميزانيات العديد من الدول النامية.
 5. وتأثرت أسواق العمل في بعض الدول المتقدمة، في ظل تزايد عدد الوظائف المتاحة مقارنة بالباحثين عن عمل. إذ انخفضت عدد ساعات العمل للقوى العاملة في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بالربع الأول، وفقًا لمنظمة العمل الدولية، وهو ما يعادل عجزًا قدره 112 مليون وظيفة بدوام كامل.
 6. ومن آثار التوترات الجيوسياسية والصراع البارد في مجال التقنية فقد تأثرت سلاسل القيمة لصناعة رقائق أشباه الموصلات، مما خلق أزمة كبيرة في العديد من القطاعات، وخاصة صناعة السيارات والإلكترونيات، التي تعتمد على هذه الرقائيق.
 7. ومع مشاكل إمدادات الطاقة خصوصًا بالنسبة لإمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا وما صحبه من تقلبات متكررة في أسعار الطاقة، ارتفعت تكاليف الإنتاج الصناعي للعديد من الدول المتأثرة، مما أسهم في زيادة معدلات التضخم وتراجع الاستهلاك.

رغم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي حالياً، واصل اقتصاد المملكة العربية السعودية أداءه المميز في ظل تحسن أغلب المؤشرات الاقتصادية. إذ سجل الاقتصاد السعودي نمواً سنوياً قوياً بمعدل 8.6% في الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي، مع الحفاظ على معدل التضخم عند 2.9% في المتوسط خلال نفس الفترة.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقوماته

- شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشاط الاقتصادي غير النفطي نمواً بنسبة 5.6% خلال الربع الثالث على أساس سنوي، مما يؤكد تنوع القاعدة الاقتصادية ومحركات النمو.
- في الوقت ذاته نما القطاع النفطي للربع الخامس على التوالي، ليلعب نسبة 14.5% في الربع الثالث على أساس سنوي.

السياسات النقدية والمالية

- ارتفعت إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 24% في الربع الثالث من 2022 إلى 301.8 مليار ريال، مقابل 243.4 مليار ريال في نفس الربع من عام 2021.
- سجلت الميزانية المالية فائضاً قدره 14 مليار ريال في الربع الثالث من 2022، مقابل فائض بحوالي 77 مليار ريال في الربع السابق.

التنويع الاقتصادي

- سجل مؤشر مديري المشتريات 56.6 نقطة في شهر سبتمبر، مشيراً إلى تحسن القطاع الخاص غير النفطي للشهر الخامس والعشرين على التوالي في ظل تفاؤل أصحاب الأعمال.
- ارتفاع مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 16.8% في شهر أغسطس 2022 مقارنة بالشهر المماثل من 2021 مدعوماً بارتفاع الصناعات التحويلية وقطاع الطاقة.

الاستثمارات والتجارة

- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 7.8 مليار ريال خلال الربع الثاني 2022، وهو ثاني أعلى مستوى منذ 2015.
- بلغ فائض الميزان التجاري 72.7 مليار ريال في شهر أغسطس 2022، بنسبة نمو قدرها 87% على أساس سنوي.

سوق العمل

- واصلت البطالة بين السعوديين تراجعها لتصل إلى 9.7% في الربع الثاني من 2022، مقابل 10.3% في الربع السابق.
- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية إلى 35.6% خلال الربع الثاني، بزيادة 1.9 نقطة مئوية عن الربع السابق.

الأسواق والأعمال

- تراجع مؤشر البورصة السعودية بنسبته 1% في الربع الثالث من 2022، بينما حقق مكاسب بنسبة 1.1% منذ بداية العام الجاري.
- ارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات للربع الثالث من العام 2022 بنسبة 1.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

02

تطورات الاقتصاد العالمي

02 تطورات الاقتصاد العالمي

يمر العالم حاليًا بالعديد من المتغيرات والظروف الطارئة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي. فمع انخفاض وتيرة نمو الاقتصاد الصيني واحتمال تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة وضعف نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي، يزداد احتمال الدخول في مرحلة ركود تضخمي في ظل استمرار ارتفاع معدلات التضخم عالميًا.

هذه التحديات دفعت صندوق النقد الدولي إلى خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في شهر أكتوبر إلى 3.2% في 2022 بتراجع قدره 1.2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعاته في يناير الماضي، وخفضها في العام 2023 إلى 2.7% بتراجع قدره 1.1 نقطة مئوية مقارنة بالتقديرات السابقة. كما تراجعت مؤشرات ثقة المستهلكين والمستثمرين في معظم الدول الصناعية، وتزايدت أعباء الكثير من الاقتصادات الناشئة في ظل ارتفاع معدلات الفائدة وتزايد أعباء سداد الديون.

في الصين، شهد الاقتصاد تباطؤًا نسبيًا في قطاع الصناعة وقطاع العقار خصوصًا مع الإجراءات الصحية للحد من تفشي فيروس كورونا، مما أثر على أداء القطاع الخاص وثقة المستهلك. وفي أوروبا تستمر الضبابية حول إمدادات الطاقة مما يؤثر على إنتاج قطاع الصناعة الأوروبية وربحية الشركات، بالتالي قد يدفع بالاقتصاد الأوروبي إلى الدخول في مرحلة ركود اقتصادي. أما الاقتصاد الأمريكي، فقد تراجع الاستهلاك والاستثمار الخاص وأثر سلبيًا على وتيرة النمو في النصف الأول من عام 2022 في ظل انتعاج البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة رفع أسعار الفائدة بشكل متسارع للحد من وتيرة التضخم.

كما حذر صندوق النقد الدولي في تقرير شهر أكتوبر من استمرار ارتفاع معدلات التضخم ووصولها إلى مستويات قياسية خصوصًا في بعض البلدان الناشئة. إذ يشكل التضخم تهديدًا رئيسيًا لنمو الاقتصاد العالمي في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، لا سيما الحبوب والمعادن إلى أعلى مستوياتها في العام 2022. ورغم عودة أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية إلى مستويات معتدلة خلال الربع الثالث مقارنة ببداية العام الحالي، إلا أن معدل التضخم الأساسي (باستثناء الطاقة والغذاء) مازال مرتفعًا في أغلب دول العالم، مما يعني أن التضخم بدأ يتحول إلى تضخم هيكلي.

ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المرتقب أن يبلغ نمو مؤشر أسعار المستهلك العالمي ذروته عند 9% في الربع الثالث من عام 2022 ومن ثم يتباطأ إلى 4.1% بحلول الربع الرابع من عام 2023. كما يتوقع أن يصل التضخم الأساسي إلى 6.6% في الربع الثالث من عام 2022 ثم ينمو بمعدل أكثر اعتدالًا في حدود 3.7% بحلول الربع الرابع من عام 2023.

وفي هذا الوقت تعمل أغلب البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم. ففي أمريكا مثلًا، يبدو أن البنك الفيدرالي مصمم على الاستمرار في تشديد سياسته النقدية حتى يُعيد معدل التضخم إلى هدفه المتمثل في نسبة 2%، وهو الذي يواجه معدل تضخم أساسي (باستثناء الطاقة والغذاء) بحوالي 6.6% في شهر. كما بلغ معدل التضخم في منطقة اليورو 9.9% في سبتمبر مما يُرجح أن يرفع البنك المركزي الأوروبي الفائدة في الأشهر المقبلة.

وفي هذا السياق، حقق مؤشر الدولار الأمريكي أداءً قويًا حيث ارتفع بأكثر من 14% منذ بداية العام، بينما استمرت معظم العملات الرئيسية الأخرى في الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي. إذ جعلت المخاوف من الركود العالمي الدولار الأمريكي ملاذًا آمنًا للمستثمرين القلقين من احتمال تدهور الاقتصادات الناشئة لاسيما تلك التي عليها ديون كبيرة مقومة بالدولار الأمريكي.

02 تطورات الاقتصاد العالمي

في ظل هذه المتغيرات، سيتعين على البلدان ذات الديون المرتفعة، والعملات الأضعف مقابل الدولار الأمريكي، وخاصة تلك التي تعتمد على الواردات للحصول على إمدادات الطاقة والغذاء، مواجهة خيارات صعبة بشأن التنمية الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، نظراً للتحديات الراهنة.

1. لا يزال نقص الإمدادات من السلع الغذائية والزراعية يشكل هاجساً مقلقاً، حيث أن التداعيات الجيوسياسية الحالية في شرق أوروبا ستؤثر سلباً على زراعة محاصيل العام المقبل في منطقة تعد رئيسية لإنتاج وتصدير القمح. إلى جانب ذلك، فإن موجات الجفاف في الصين وأوروبا والفيضانات في باكستان قد تقلل من الإنتاج العالمي للمحاصيل الرئيسية، الأمر الذي قد يتسبب في مشاكل أعمق على صعيد الأمن الغذائي.

2. يستمر التضخم المرتفع في الضغط على إنفاق المستهلكين وفي رفع تكاليف الإنتاج. فعلى الرغم من تراجع الأسعار نسبياً من أعلى مستوياتها في يونيو هذا العام بسبب المخاوف من حدوث ركود وتباطؤ في الطلب العالمي، إلا أن أسعار الغاز الطبيعي والفحم ارتفعت بحوالي 109% و90% في شهر سبتمبر على التوالي مقارنة ببداية العام الحالي في ظل أزمة الطاقة في أوروبا. لذلك، تواجه البلدان مقايضات صعبة بين أمن الطاقة الفوري وبين الاستدامة وتسريع توليد الطاقة المتجددة.

3. لازال هناك شح في سوق العمل في بعض الدول الصناعية، حيث انخفضت عدد ساعات العمل للقوى العاملة في الربع الثاني من عام 2022، مقارنة بالربع الأول في 39 دولة شملها الاستطلاع (البلدان المتقدمة بشكل رئيسي)، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، وهو ما يعادل عجزاً قدره 112 مليون وظيفة بدوام كامل. الأمر الذي قد يُبقي على التضخم مرتفعاً مع محاولة الشركات رفع الأجور لجذب العمال، مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج ويعيق نمو القطاع الخاص.

وبينما تُقدر البطالة العالمية في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 بنحو 4.7%، من المتوقع أن تصل معدلات البطالة في بعض الدول الصناعية إلى أعلى من 10% عام 2022.

ومع التحديات الاقتصادية المتعددة يواجهها واضعو السياسات الاقتصادية خيارات صعبة، إذ ينصبّ التركيز حالياً على جهود خفض معدل التضخم، حتى لو أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي. في هذا السياق، جاءت المملكة العربية السعودية استثناءً لهذا الوضع، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون اقتصاد المملكة العربية السعودية الأعلى نموّاً في عام 2022 بنسبة 7.6%، مقارنة مع متوسط التوقعات العالمية البالغة 3.2% ومتوسط توقعات مجموعة العشرين البالغة 2.5%.

ملخص الأداء الاقتصادي العام لدول مجموعة العشرين

دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الحقيقي (الأسعار الثابتة %) ¹	الناتج المحلي الإجمالي السنوي (مليار دولار) نهاية 2021	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي) ³	احتياطات النقد الأجنبي للربع الثاني 2022 (% من الناتج المحلي) ⁴	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2021 (% من الناتج المحلي) ⁵	التضخم الرقم القياسي للأسعار سبتمبر 2022 ⁶	أسعار الفائدة الرسمية (%) ⁷	نسبة الاقتراض إلى الناتج المحلي (%) 2021 ⁸	عائد الأسواق المالية (المؤشر الرئيسي) خلال 12 شهرا الماضية % ⁹	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) أغسطس 2022 ¹⁰	مؤشر مديري المشتريات أغسطس 2022 ¹¹	البطالة (%) الربع الثاني 2022 ¹²
الولايات المتحدة	5.7	22,998	23	0.2%	1.8	8.6	3.25	128	-13.8	3.7	51.5	3.6
الصين	8.1	17,734	37	8.4%	2.0	2.3	3.65	71.5	-14.3	4.2	49.5	5.4
إيطاليا	6.6	4,937	63	2.4%	0.4	6.9	1.25	150.8	-15.6	-1.4	48	8.1
فرنسا	7.0	4,226	62	1.8%	0.9	5.3	1.25	112.6	-11.3	-1.2	50.6	7.6
المملكة المتحدة	7.4	3,188	55	4.3%	80.0	7.9	2.25	95.3	-3	1.1	47.3	3.8
ألمانيا	2.9	3,178	89	0.9%	0.7	7.6	1.25	69.6	-20	-1.1	49.1	2.9
الاتحاد الأوروبي	5.4	17,165	93	2.2%	0.8	8.8	1.25	89.8	-10.4	-2.4	49.6	6.1
إندونيسيا	3.7	2,101	40	5.0%	1.7	3.8	4.25	41.1	18.2	0.04	51.7	5.8
كندا	4.6	1,991	61	3.7%	3.0	7.5	3.25	112.8	-6	4.2	48.7	5.1
اليابان	1.6	1,799	31	0.8%	0.5	2.5	-0.1	262.5	-13.4	-2	51.5	2.6
روسيا	4.8	1,776	52	26.3%	2.3	16.9	7.5	17	-45.5	-0.5	51.7	3.9
استراليا	1.5	1,633	40	2.2%	1.8	6.1	2.6	58.4	-8.9	0.4	49.3	3.8
البرازيل	4.5	1,608	39	19.3%	3.1	11.9	13.75	93.1	-0.83	-0.5	51.9	9.3
المكسيك	4.8	1,295	82	13.8%	2.5	7.8	9.25	57.6	-8.9	2.6	48.5	3.3
الهند	8.9	1,186	44	4.5%	1.5	6.5	5.9	84.2	1.3	2.4	56.2	7.8
المملكة العربية السعودية	3.2	834	59	47.6%	2.3	2.3	3.75	30.1	1.7	17.7	57.7	5.8
تركيا	11.0	807	71	7.0%	1.6	74.1	12	41.8	133.4	2.4	47.4	10.7
كوريا الجنوبية	4.0	627	80	7.0%	0.9	5.4	3	51.3	-28.2	1.5	47.6	2.8
الأرجنتين	10.3	489	33	6.4%	1.5	61	75	80.9	96.63	5.1	NA	6.9
جنوب أفريقيا	4.9	418	56	10.2%	9.8	6.7	6.25	69	3.9	3.7	52.1	33.9

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

10. أغسطس 2022
11. الربع الأول 2022 ويمثل كامل نسبة البطالة

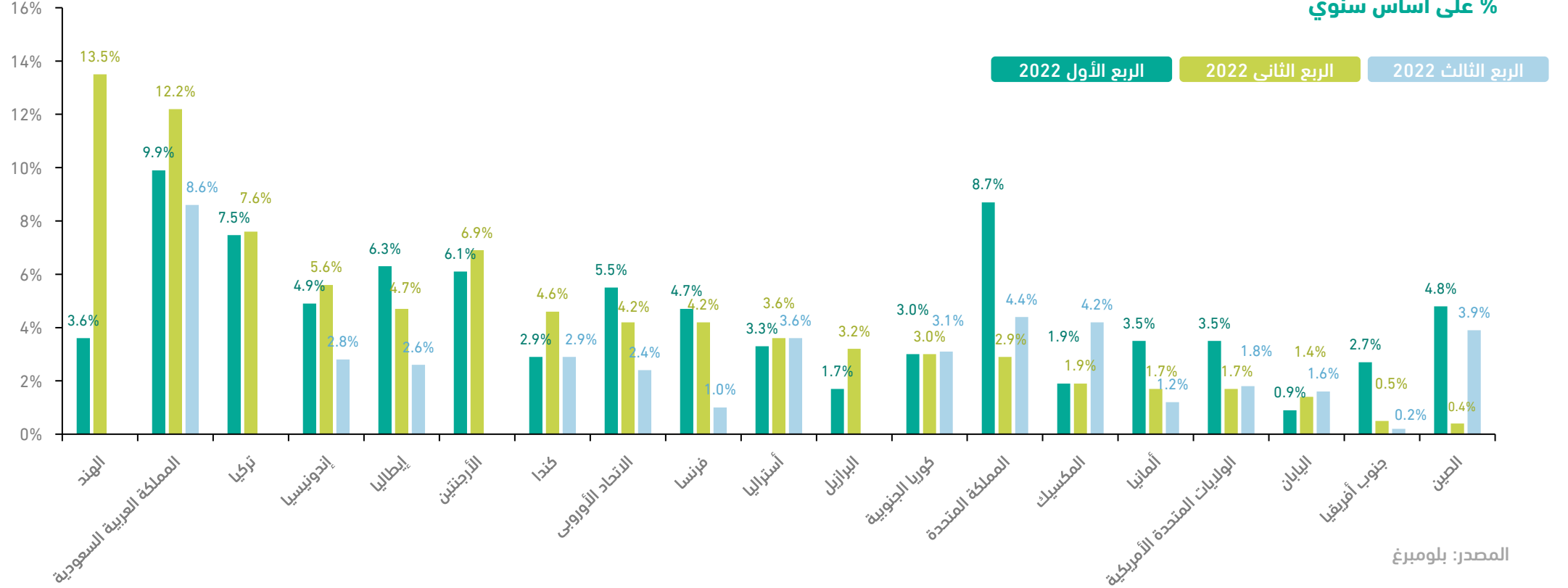
7. سبتمبر 2022
8. الربع الثاني - 2022
9. المؤشر الرئيسي لآخر 12 شهر

4. تدفقات بملايين الدولارات - الربع الثاني 2022
5. الربع الثاني - 2022
6. سبتمبر 2022

1. معدل النمو (%) في العام 2021
2. مليار دولار
3. الربع الثاني 2022

نمو الناتج المحلي الحقيقي لدول مجموعة العشرين: الربع الأول والثاني والثالث من العام 2022

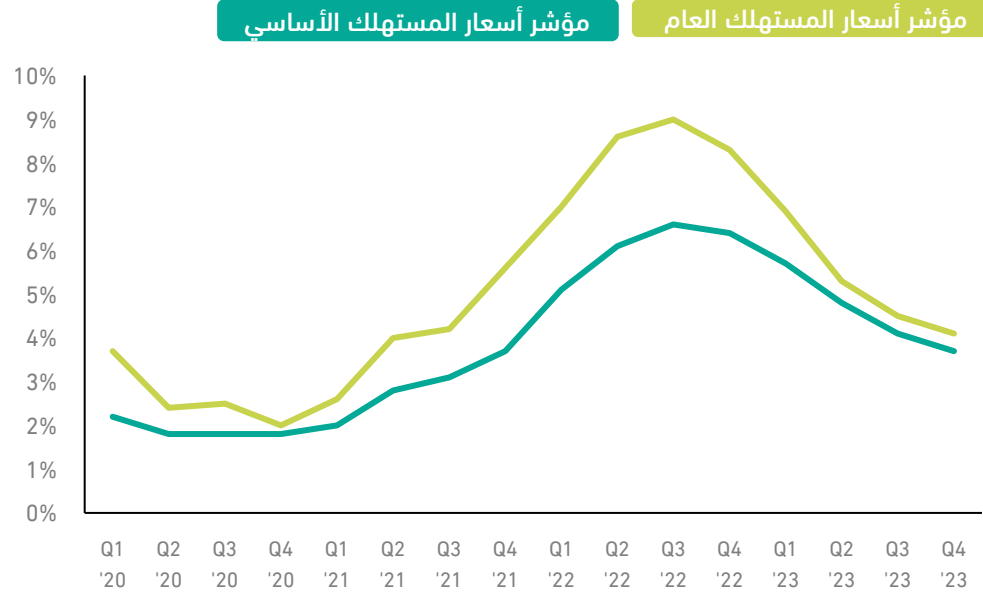
الرسم البياني 1-2: نمو الناتج المحلي في الربع الأول والثاني والثالث من العام 2022
% على أساس سنوي



سجلت المملكة في الربع الثالث من 2022 أعلى نسبة نمو للناتج المحلي الحقيقي حتى الآن بين دول مجموعة العشرين بنسبة 8.6% ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022، ويتوقع أن تسجل المملكة نمواً بواقع 7.6% خلال عام 2022 و3.7% في عام 2023.

توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي لدول مجموعة العشرين والمملكة، وتوقعات التضخم العالمي

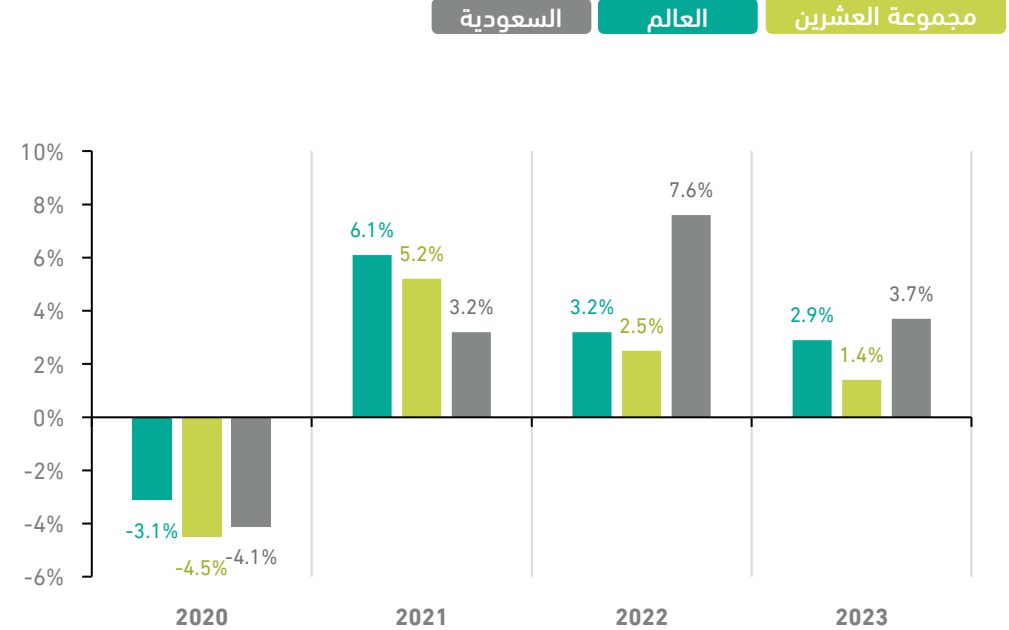
الرسم البياني 2-3: توقعات التضخم العامة والأساسية
% مؤشر أسعار المستهلك - التضخم



المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022

بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، فإن مؤشر العام لأسعار المستهلك العالمية قد يصل إلى ذروته عند 9% في الربع الثالث من 2022 ومن ثم ينمو بمعدل أقل في حدود 4.1% في الربع الرابع من 2023. أما معدل التضخم الأساسي (والذي يستثني أسعار الطاقة والغذاء)، فيتوقع الصندوق أن يبلغ ذروته عند 6.6% في الربع الثالث من 2022 قبل أن يتراجع معدل نموه إلى 3.7% في الربع الرابع من 2023.

الرسم البياني 2-2: توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي
% على أساس سنوي

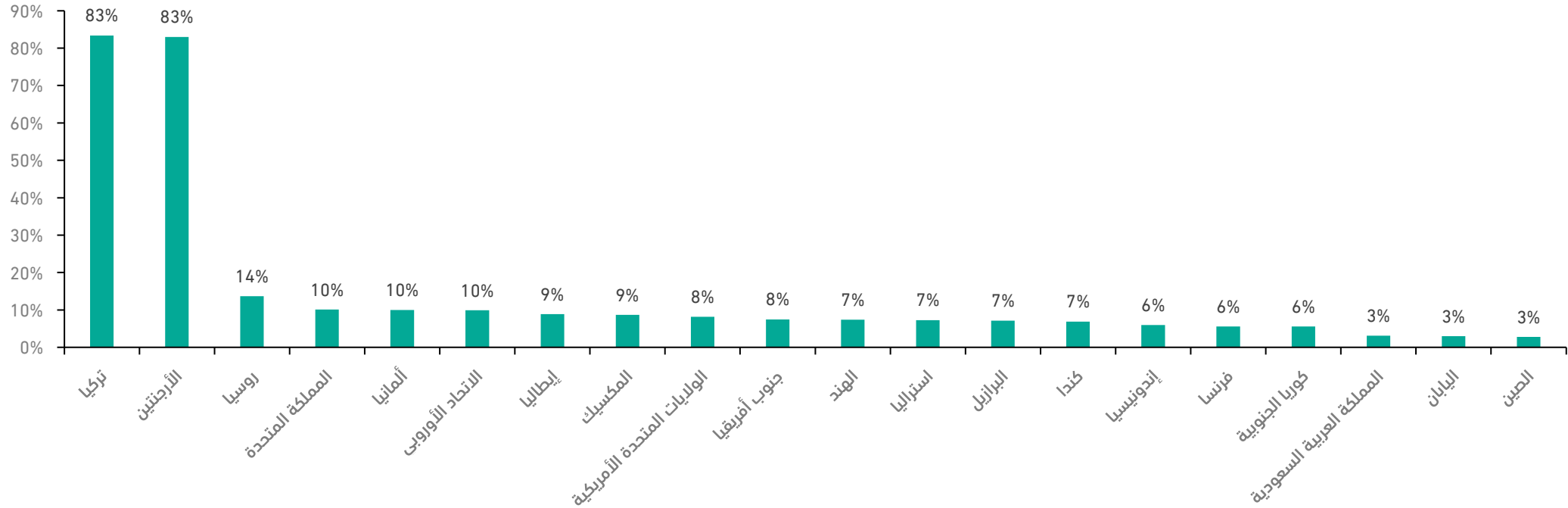


المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022

بلغت تقديرات صندوق النقد لنمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي بعد المراجعة 3.2% لعام 2022 و2.7% لعام 2022 في الاقتصاديات المتقدمة. أما اقتصاد المملكة، فمن المتوقع أن ينمو بما يقارب 7.6% و3.7% على التوالي.

التضخم في دول مجموعة العشرين (مؤشر أسعار المستهلك في شهر سبتمبر 2022)

الرسم البياني 2-4: تضخم أسعار المستهلك في شهر سبتمبر 2022
% مؤشر أسعار المستهلك

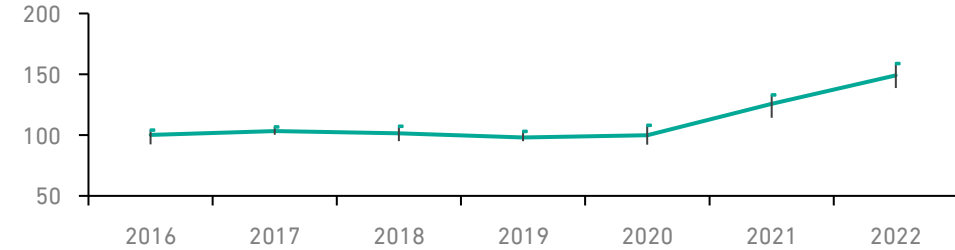


المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

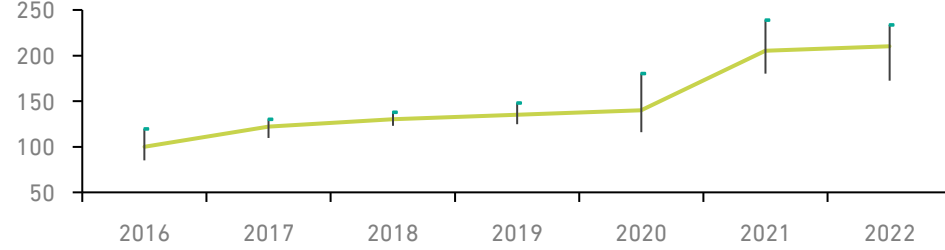
لإزالة التضخم (نسبة تغير مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي) مرتفعًا في معظم دول العالم ومعظم دول مجموعة العشرين. حيث تصدر تركيا والأرجنتين دول مجموعة العشرين بأعلى معدل تضخم في شهر سبتمبر 2022 بنحو 83%، بينما سجل التضخم في المملكة العربية السعودية معدلًا معتدلاً بنسبة 2.9%. هذا وقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن التضخم خلال 2022، الذي قد يصل إلى 7.2% في الاقتصاديات المتقدمة و9.9% في الاقتصاديات النامية.

مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات والسلع المختارة

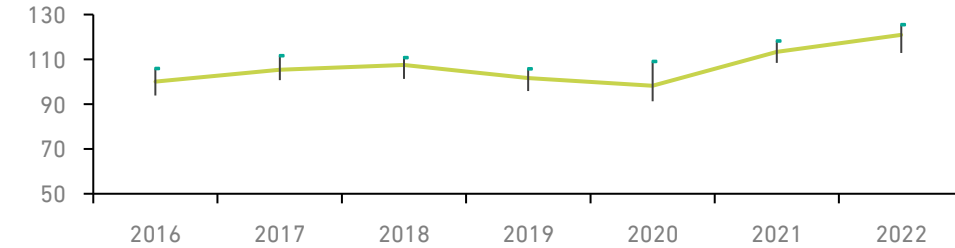
الرسم البياني 5-2: مؤشر الأغذية والمشروبات
100 = 2016



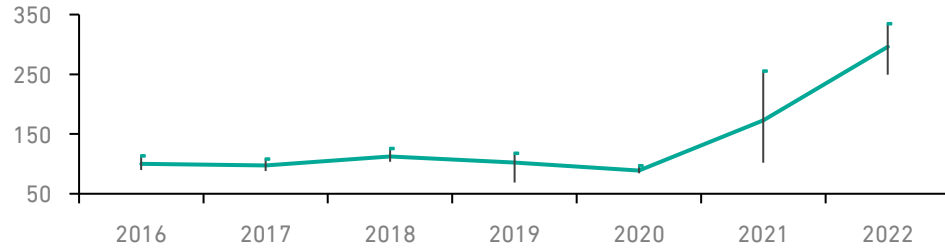
الرسم البياني 6-2: مؤشر المعادن الأساسية
100 = 2016: يضم الألمنيوم والكوبالت والنحاس والحديد والرصاص والنيكل والقصدير والفولاذ



الرسم البياني 7-2: مؤشر الزراعة والمواد الأولية
100 = 2016، أخشاب، قطن، صوف، مطاط



الرسم البياني 8-2: مؤشر الأسمدة
100 = 2016، اليوريا والبوتاس والفوسفات

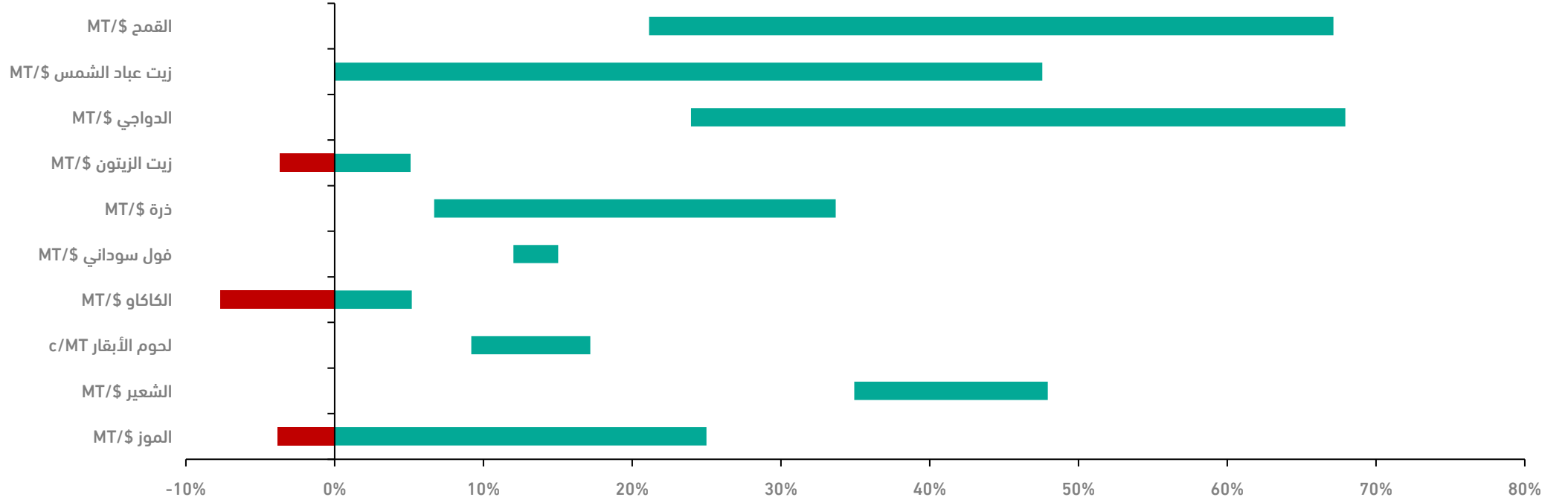


المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022

موجة التضخم العالمية بدأت بزيادة أسعار السلع الغذائية والصناعية مع اختلالات بين العرض والطلب ومخاوف شح المعروض لبعض المواد. إذ شهدت أسعار الأغذية والمشروبات والمعادن الأساسية والمواد الخام الزراعية والأسمدة زيادة كبيرة خلال عام 2022، وتقلبات متكررة منذ عام 2021.

تغيرات الأسعار العالمية للأغذية بين عامي 2021 و2022

الرسم البياني 2-9: نسب التغير في أسعار الأغذية بالتوافق مع التطورات العالمية بين عامي 2021 و2022
% التغير في متوسط الأسعار بين 2021 من جهة والحدين الأعلى والأدنى للأسعار في 2022

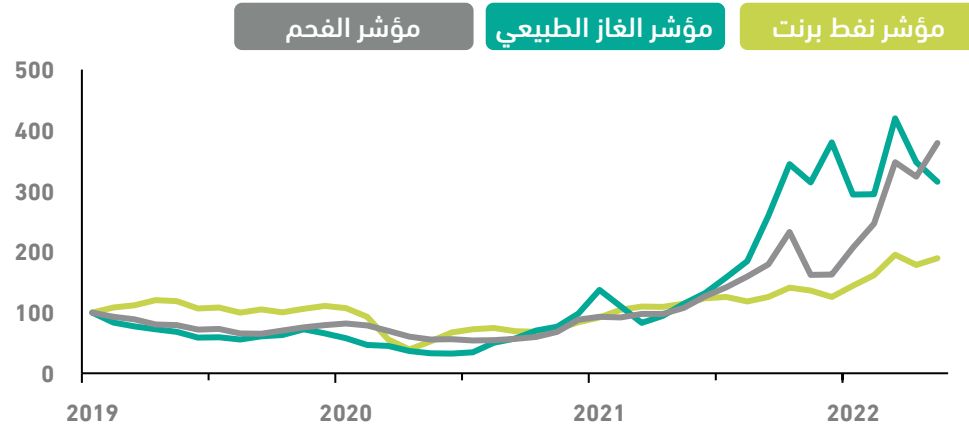


المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022

شهدت أسعار القمح أكبر زيادة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، بنسب تراوحت بين 21% و67%. كما سجلت أسعار الدواجن زيادة مماثلة في حدود الـ 24% و 68%. وقد أسهمت الزيادة في أسعار الأسمدة وأسعار الطاقة وخدمات العرض من البلدان المنتجة للمواد الغذائية والاختناقات اللوجستية في حدوث قفزات كبيرة في أسعار السلع الغذائية مثل القمح والشعير وزيت دوار الشمس وغيرها.

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأسعار الغذاء/ مؤشر أسعار الوقود الأحفوري

الرسم البياني 2-11: مؤشر أسعار الطاقة
100 = 2019

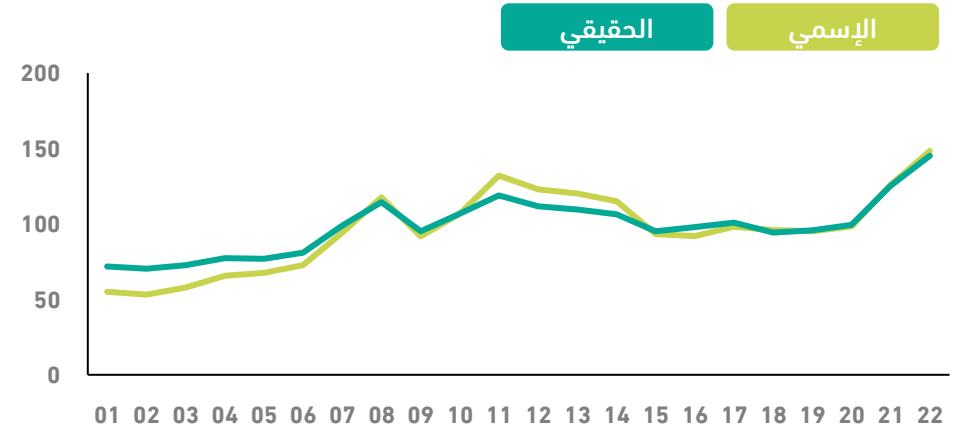


المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022

سجلت مؤشرات أسعار الوقود والفحم والغاز الطبيعي ارتفاعاً منذ منتصف العام الماضي. إذ نما مؤشر الغاز الطبيعي والفحم بشكل أساسي كما يظهر في الرسم البياني. وأثرت الزيادات في أسعار الوقود الأحفوري على قطاعي النقل والإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع أسعار عدد من المنتجات مثل المواد الغذائية.

بيد أن أسعار الطاقة قد تراجعت نسبياً عن ذروتها خلال الأشهر الماضية نتيجة تصاعد المخاوف من انخفاض الطلب العالمي. ولكن ظلت أسعار الغاز الطبيعي عند مستوى يقارب 7 أضعاف ما كانت عليه قبل عام 2021 في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في أوروبا.

الرسم البياني 2-10: مؤشر أسعار الأغذية الحقيقي والإسمي عالمياً
100 = 2016



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الفاو

ظلت مؤشرات أسعار الغذاء (سواء بالقيمة الإسمية أو الحقيقية) منضبطة في نطاق محدود بين عامي 2015 و2020، ثم ارتفعت بنسبة 46% منذ 2020 وحتى شهر سبتمبر 2022.

التغيرات العالمية في أسواق المال والعملات

القائمة 1-2: التغيرات في أسواق المال والعملات (30 أكتوبر 2022)

الأسواق المالية	نسبة التغير منذ سنة حتى اليوم	سندات حكومية بأجل 10 سنوات	% الفائدة السنوية	نسبة التغير منذ سنة حتى اليوم بالنقاط المئوية	العملة	الأداء منذ بداية العام
الولايات المتحدة الأمريكية	-16.0	الولايات المتحدة الأمريكية	3.28	+177	مؤشر الدولار	15.3
المملكة المتحدة	-12.0	المملكة المتحدة	3.09	+212	الجنيه الإسترليني	-14.4
اليابان	-22.9	اليابان	0.26	+26	الين الياباني	-22
إيطاليا	-27.3	إيطاليا	4.01	+284	اليورو	-12.4
ألمانيا	-31.5	ألمانيا	1.69	+187	الفرنك السويسري	-11.6
فرنسا	-22.7	فرنسا	2.26	+206	دولار كندي	-3.1
البرازيل	+15.2	البرازيل	11.82	+98	ريال برازيلي	8.2
الصين	-22.8	الصين	2.64	-14	يوان صيني	-9.2
الهند	-3.5	الهند	7.11	+66	روبيه هندية	-6.4

المصادر: البنك الدولي IDRD, IDA

يبدو أن أسواق رأس المال العالمية تستجيب في المقام الأول لسياسات الفائدة في البنوك المركزي، وعلى رأسها أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الرئيسية. وعانت معظم الأسواق العالمية من خسائر هذا العام بسبب التغيير في سياسات الاحتياطي الفيدرالي، وما تبعه من مخاوف حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة وتباطؤ اقتصادي عالمي. حيث جاءت الخسائر متوزعة على نطاق واسع بين جميع فئات الأصول والقطاعات. كما انخفضت مؤشرات سوق الأسهم في معظم البلدان (منذ بداية العام وحتى تاريخه)، وتحركت عائدات سندات الخزنة الأمريكية جنباً إلى جنب مع رفع أسعار الفائدة. ومن ناحية العملات، فقد ارتفع مؤشر قيمة الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى خلال 20 عامًا بينما انخفضت عملات معظم دول مجموعة العشرين مقابل الدولار. ومما يدعم قوة الدولار لجوء المستثمرين له كملأذ آمن في أوقات الضبابية الاقتصادية كما هو الحال الآن، وكذلك ارتفاع عوائد السندات الأمريكية مقارنة بغيرها. ولكن قوة الدولار مقابل العملات الأخرى قد تسبب في تحديات للعديد من الدول، خاصة الناشئة منها وتلك التي عليها ديون كبيرة مقومة بالدولار الأمريكي. كما أن تقييم وتداول معظم السلع العالمية بالدولار يعني أن الكثير من الدول ستضطر لدفع أسعار أعلى لهذه السلع بعملتها المحلية مما يزيد التضخم المستورد فيها.

03

الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

03 الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

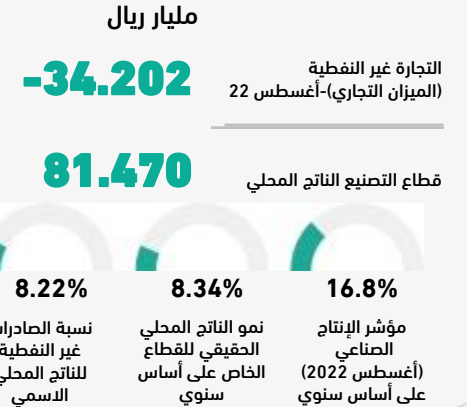
تتكون لوحة المعلومات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية من 8 فئات مصممة لضمان نظرة عامة شاملة على الاقتصاد وتتبع التقدم المستمر للمملكة في تحقيق رؤية السعودية 2030. وتشمل هذه الفئات:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعناصره
- السياسة النقدية
- السياسة المالية
- الأسواق والأعمال
- التنويع الاقتصادي
- التضخم ومؤشرات الاستهلاك
- الاستثمار والتجارة
- أسواق العمل

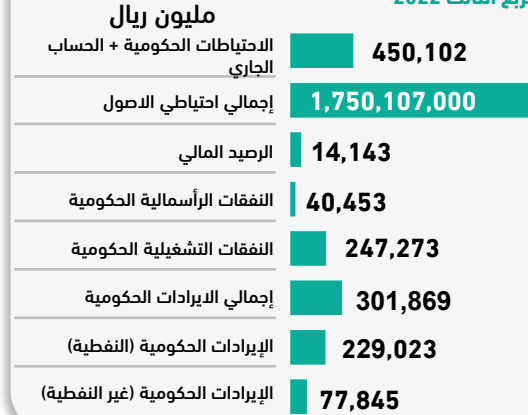
في هذا الإصدار الجديد من التقرير الربعي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، يتم تحليل الفئات الثمانية استنادًا إلى خمسة مقاييس لكل منها، بناءً على مدى توفر بيانات طويلة الأمد ومدى ملاءمتها وعلاقتها بالمؤشر.

لوحة بيانات أداء الاقتصاد السعودي

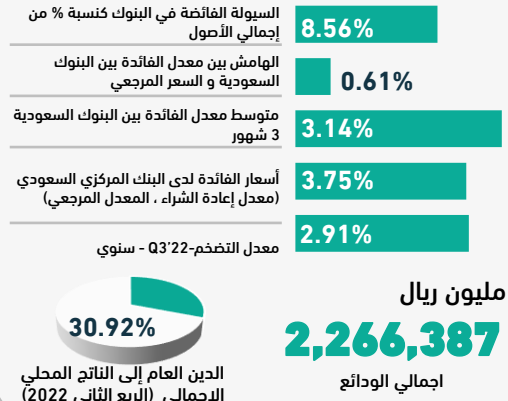
التنويع الاقتصادي الربع الثاني 2022



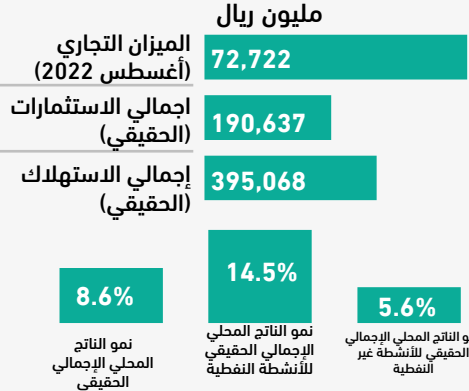
الميزانية المالية الربع الثالث 2022



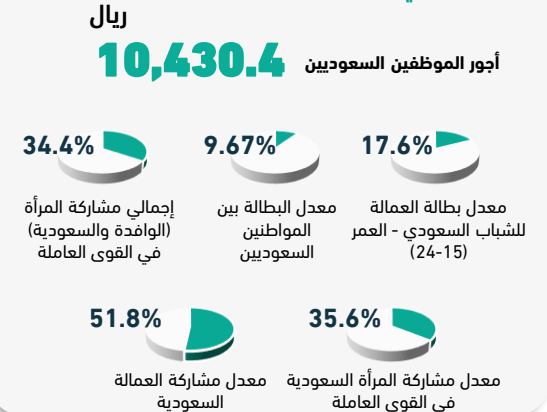
السياسة النقدية الربع الثالث 2022



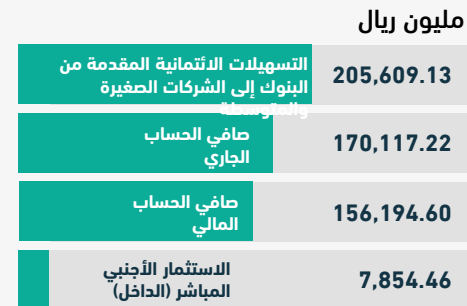
أداء الاقتصاد الربع الثالث 2022



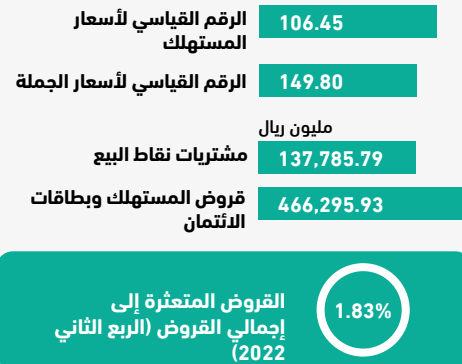
سوق العمل الربع الثاني 2022



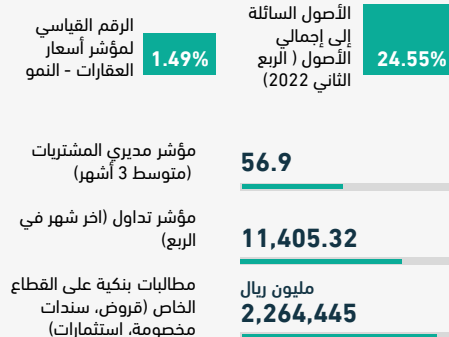
الاستثمارات والتجارة الربع الثاني 2022



التضخم ومؤشرات الاستهلاك الربع الثالث 2022، 2018 = 100



الأسواق والأعمال الربع الثالث 2022



المصادر: وزارة المالية، البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء

04

النتائج المحلي الإجمالي ومقوماته

04 الناتج المحلي الإجمالي ومقوماته

واصل الاقتصاد السعودي أداءه الإيجابي للربع السادس على التوالي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 8.6% خلال الربع الثالث من عام 2022، حسب التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء.

كما تجاوز أداء الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي مستويات ما قبل الجائحة بتحقيق نمو إيجابي في جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل 5.6% في الربع الثالث مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي يشهده في كافة القطاعات والأنشطة، خصوصًا على مستوى الاستثمار والصناعات التحويلية.

كما ارتفع نمو الأنشطة النفطية والذي بلغ 14.5% في الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي مع استمرار زيادة إنتاج النفط استجابة لعوامل الطلب المحلي والعالمي.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية لمستويات قياسية، فقد ظلت معدلات التضخم في حدود منخفضة نسبيًا في المملكة، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2022م بنسبة 2.9%، وهي من أقل المعدلات المسجلة في مجموعة دول العشرين (G20).

كما حقق الميزان التجاري للمملكة في شهر أغسطس فائضًا للشهر الـ 26 على التوالي، عند حوالي 72.7 مليار ريال، بزيادة 87% على أساس سنوي، مدفوعًا بزيادة في الصادرات النفطية منذ بداية العام.

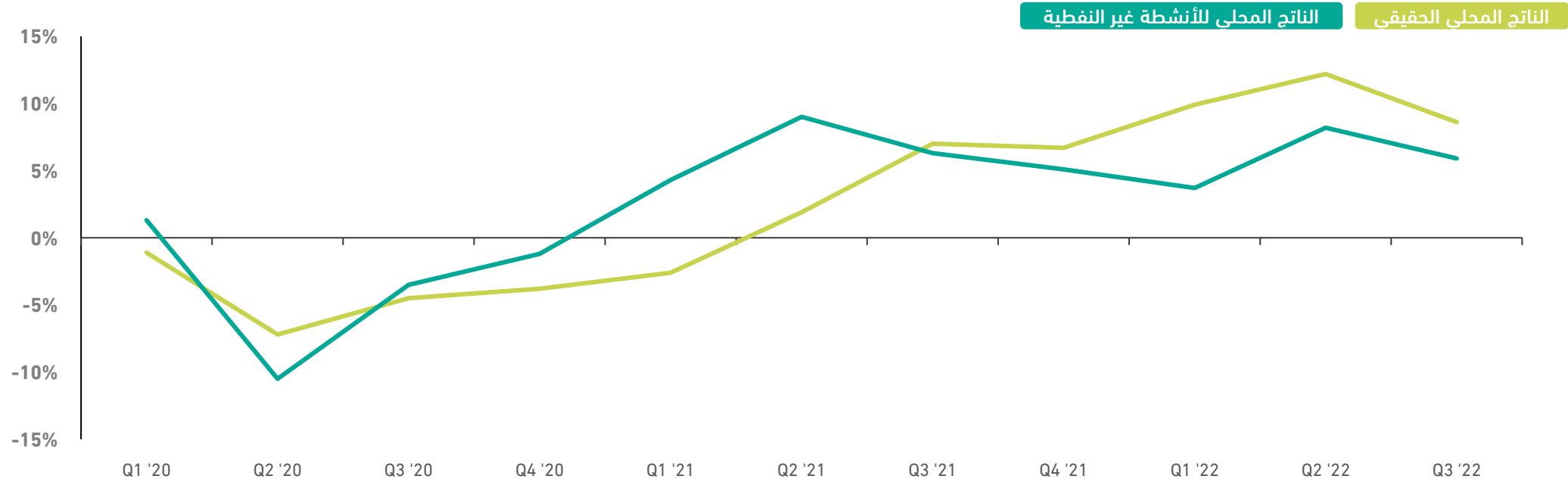
ووفقًا لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (IEA) انخفضت أسعار النفط من أعلى مستوياتها في أوائل عام 2022، ولكنها من المرجح أن تظل في حدود الـ 90 دولار لبرميل خام برنت بقية هذا العام والعام الذي يليه، مما سيعزز الإيرادات النفطية للمملكة ودعم الإنفاق الحكومي الرأسمالي ومشاريع التحول الاقتصادي.

04 الناتج المحلي الإجمالي ومقوماته

- يتوقع أن يساعد الوضع المالي المتين للمملكة في تمويل الاستثمارات التي تسعى إلى تحقيق نمو مستدام وتسريع جهود تنويع اقتصاد المملكة في القطاعات غير النفطية لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. وتتضمن بعض برامج تحقيق الرؤية ما يلي:
- برامج تطوير القطاع المالي لتعزيز قوة المؤسسات المالية ودعم القطاع الخاص.
- برامج الاستدامة المالية لاعتماد سياسات تتعلق بالتوازن المالي والميزانيات، لتحقيق الأهداف المالية المتوسطة والطويلة الأجل الخاصة بالمملكة.
- برنامج التحول في القطاع الصحي الذي يتبنى الرعاية القائمة على القيمة لإنشاء نظام شامل للأفراد والمجتمع.
- برنامج الإسكان لتمكين التملك بين الأسر السعودية، بما في ذلك فئات المجتمع المحتاجة.
- برنامج تنمية القدرات البشرية لتسريع تطوير المهارات والقيم الأساسية والمستقبلية، وبناء قوة عاملة مهيئة للاقتصاد الرقمي.
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، للحرص على بناء المحتوى المحلي وتطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- برنامج التخصيص التي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص، عبر 16 فئة من خلال الإصلاح التشريعي والتنظيمي.
- برنامج التحول الوطني الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز التنمية الاجتماعية وضمان استدامة الموارد الحيوية.
- برنامج خدمة ضيوف الرحمن الذي يهدف إلى إثراء الأنشطة الدينية والثقافية المتعلقة بالحج والمعتمرين.
- إن التزامات المملكة العربية السعودية ثابتة لبناء المرونة الاقتصادية من خلال النمو والتنويع الاقتصادي، وتحقيق أهداف الاستدامة لتحسين الرفاهية الاجتماعية وتسريع الإصلاحات الهيكلية لجذب استثمارات جديدة.

نسب نمو الناتج المحلي الحقيقي

الرسم البياني 4-1: نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية
نسبة النمو على أساس سنوي

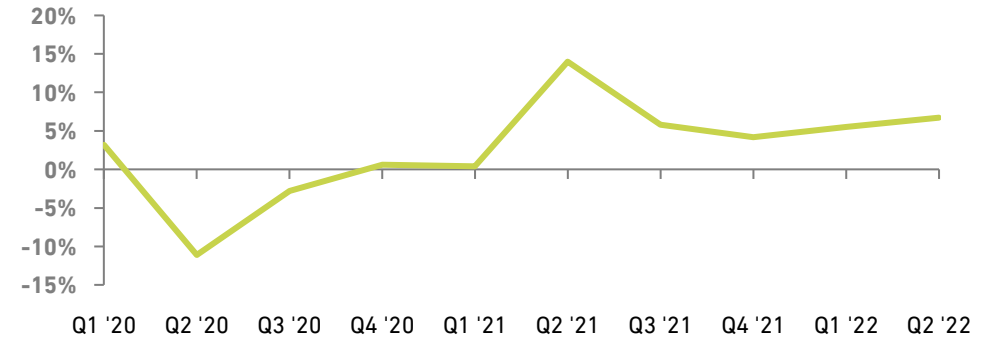


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل الاقتصاد السعودي نموًا قويًا بمعدل 8.6% في الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي، حسب التقديرات الأولية للهيئة العامة للإحصاء. ويعكس هذا النمو الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة النفطية منذ بداية العام والذي بلغ 14.5% في الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي، بالإضافة إلى نمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.6% في نفس الربع على أساس سنوي.

مساهمة الاستهلاك والتصدير في الناتج المحلي الحقيقي

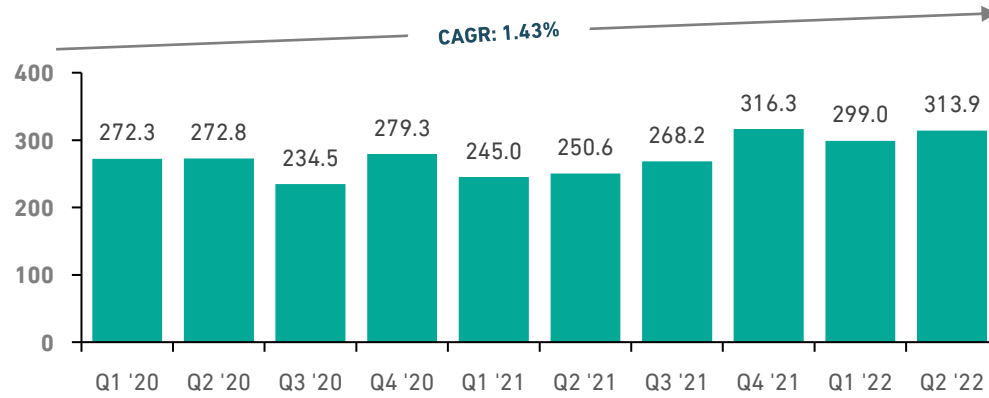
الاستهلاك المحلي الحقيقي نما 5.5% في الربع الثاني من عام 2022
الرسم البياني 2-4: نمو الاستهلاك المحلي الحقيقي
% التغير على أساس سنوي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بلغ نمو الاستهلاك المحلي الحقيقي 6.7% في الربع الثاني من عام 2022، على أساس سنوي، مواصلاً مسار النمو إيجابي الذي بدأه منذ الربع الرابع من عام 2020 بعد ربعين من النمو السلبي.

إجمالي الصادرات بلغت 313.9 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022
الرسم البياني 3-4: الصادرات الحقيقية
مليار ريال



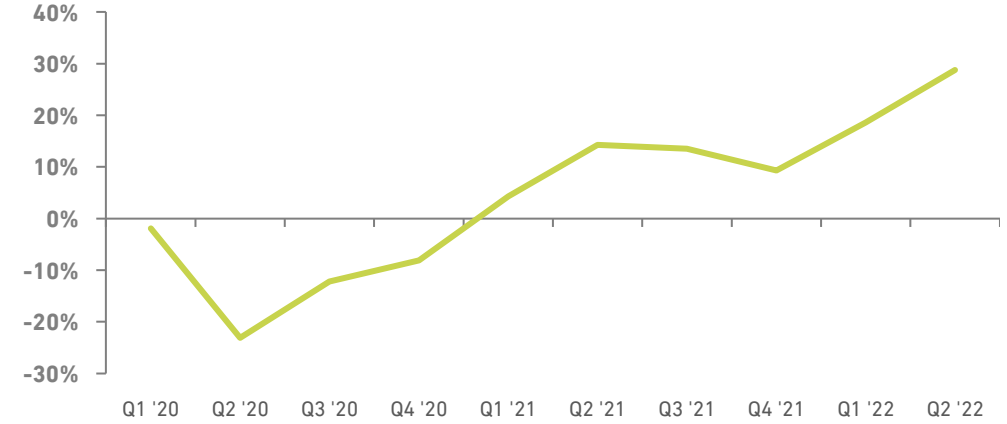
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجلت صادرات السلع والخدمات نموًا بواقع 25.2% في الربع الثاني على أساس سنوي لتصل إلى 313.9 مليار ريال وهو الارتفاع الربعي الرابع على التوالي بنسب تفوق العشرة في المئة.

الاستثمارات العامة والناتج المحلي الحقيقي بحسب الأنشطة الاقتصادية

نمت الاستثمارات العامة 28.8% في الربع الثاني من عام 2022 وهي النسبة الأعلى قياسيًا

الرسم البياني 4-4: نمو القيمة الإجمالية للاستثمار الحقيقي

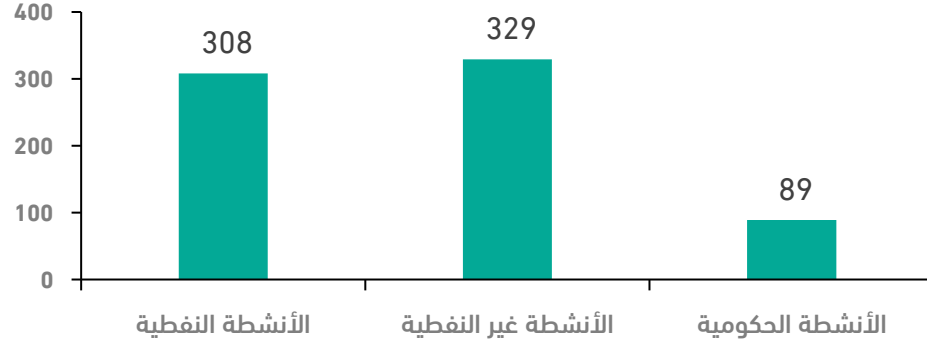


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بفضل الإنفاق الحكومي على المشاريع الاقتصادية الكبرى، أظهر إجمالي الاستثمارات نموًا قويًا على أساس سنوي بلغ 28.8% في الربع الثاني من عام 2022.

ساهمت الأنشطة النفطية بنسبة 42% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

الرسم البياني 4-5: قيمة مساهمات الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من 2022 بالمليار ريال سعودي ويبين الجدول التالي نسب النمو



% من الناتج المحلي الحقيقي	42%	45%	12%
% نمو الناتج المحلي الحقيقي الربعي على أساس سنوي	14.5%	5.6%	2.4%

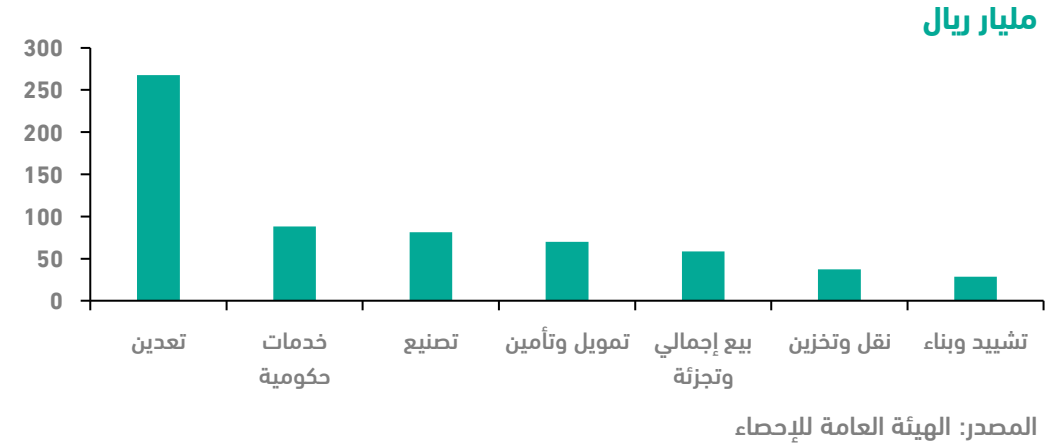
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نمت الأنشطة النفطية على أساس سنوي بنسبة 14.5%، في حين نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.6% في الربع الثالث.

ظلت مساهمات الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في نطاق إجمالي ضيق نسبيًا منذ الربع الأول من عام 2019. وساهمت الأنشطة النفطية في نطاق يتراوح بين 39.8% و43.9%، والأنشطة غير النفطية في نطاق يتراوح بين 41.4% و46.4%، والأنشطة الحكومية في نطاق يتراوح بين 13.3% و16.6%.

المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الحقيقي

الرسم البياني 4-6: قيمة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي



نسب مساهمة ونمو كل قطاع في الناتج المحلي

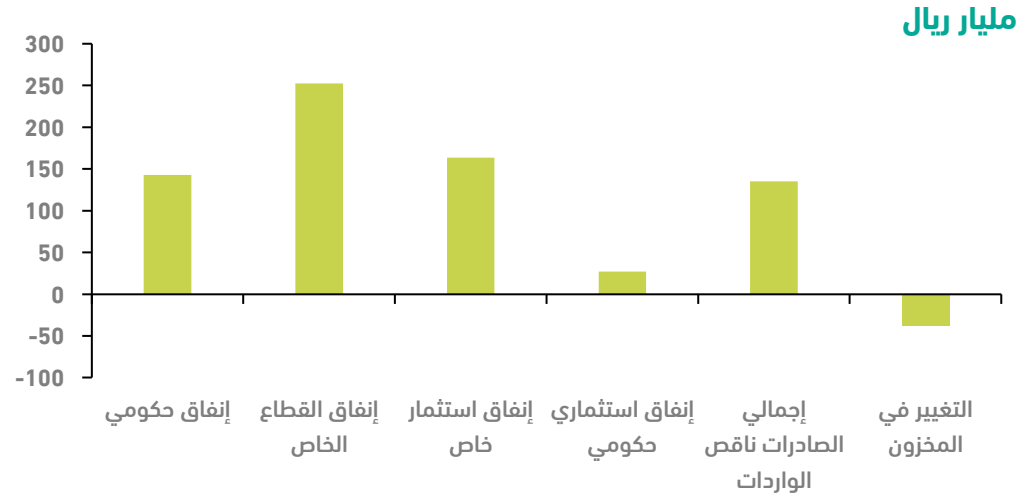
% الناتج المحلي الحقيقي	4%	5%	9%	10%	12%	13%	39%
% نمو الناتج المحلي	8.8%	7.8%	16.4%	2.0%	13.4%	2.4%	23.3%

التعددين والخدمات الحكومية والتصنيع هي أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل الزراعة والغابات وصيد الأسماك 2% من المجموع، وهي ذات نسبة مساهمة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية، أما الكهرباء والغاز والمياه فنسبتها 1% من الناتج المحلي الإجمالي. كما نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.4% بعد التعددين بنسبة 23.3% في الربع الثاني من عام 2022.

* لا تشمل رسوم الخدمات المصرفية وصافي الضرائب.

مساهمات كل قطاع في الناتج المحلي الحقيقي وفق الإنفاق

الرسم البياني 4-7: قيمة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي وفق الإنفاق

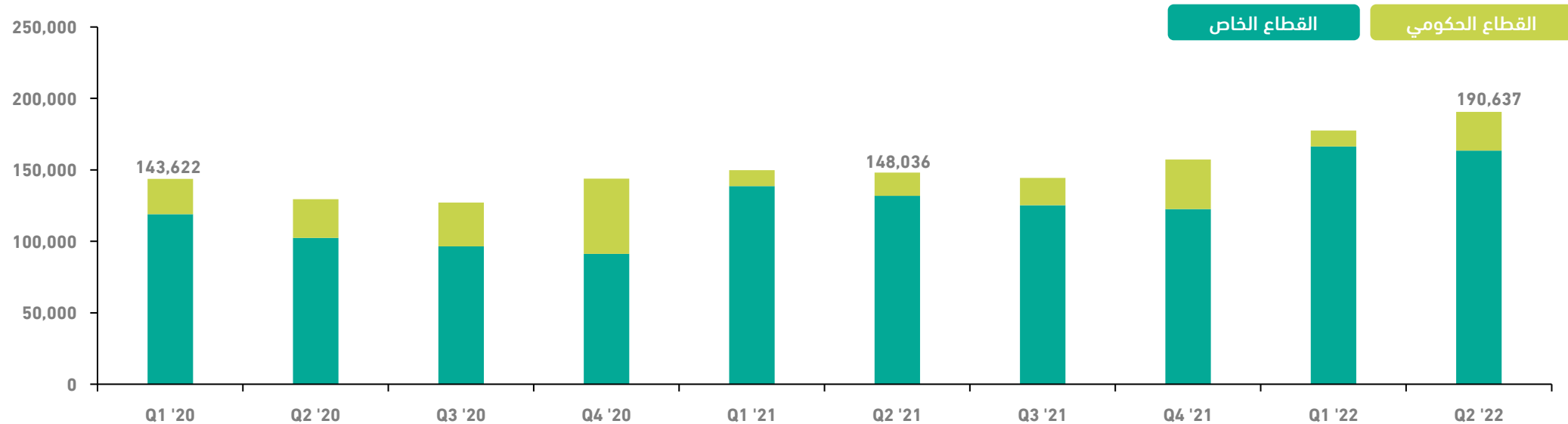


% من الناتج المحلي	21%	37%	24%	4%	20%	-6%
% من نمو الناتج المحلي الحقيقي	9%	5.5%	24%	68.1%	25.2% ص، 18.3% و	NA

وكان الإنفاق الاستهلاكي الخاص أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 37% يليه إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 24% مما يشير إلى تحفيز النمو الاقتصادي. وشكل صافي الصادرات 20% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن حيث النمو، كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاعات العامة أعلى نسبة عند 68.1%، تليه الصادرات بنسبة 25.2%، ثم إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص بنسبة 24%.

إجمالي تكوين رأس المال

الرسم البياني 4-8: تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع التنظيمي
مليون ريال



% نمو رأس المال الثابت	-2%	-23%	-12%	-8%	4%	14%	13%	9%	19%	29%
% المساهمة الخاصة	0%	-12%	-16%	-20%	17%	29%	30%	34%	20%	24%
% المساهمة العامة	-10%	-48%	4%	25%	-55%	-40%	-38%	-34%	1%	68%

ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي بنسبة 29% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2022 ليصل إلى 190.6 مليار ريال، وجاءت هذه الزيادة مدعومة بنمو بنسبة 24% على أساس سنوي في تكوين رأس المال الخاص، والذي شكل 86% من إجمالي القيمة المسجلة لهذه الفترة.

05

السياسات النقدية والمالية

05 السياسات النقدية

رفع البنك المركزي السعودي «ساما» معدل الفائدة للمرة الخامسة هذا العام (2022)، متجاوزًا مع سياسة الفائدة في البنك المركزي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم.

إذ قام البنك المركزي السعودي في شهر سبتمبر برفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» بمقدار 75 نقطة أساس إلى 3.75% ورفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» بمقدار 75 نقطة أساس إلى 3.25% مشيرًا إلى أن ذلك يأتي اتساقًا مع أهداف البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وفي ضوء التطورات العالمية.

ولقد ساهمت الإجراءات المالية والنقدية وكذلك إصلاحات دعم أسعار الطاقة والمراقبة الفعالة لاختلالات العرض والطلب للسلع في احتواء التضخم في المملكة عند 2.9% في الربع الثالث من عام 2022. ورغم ارتفاع التضخم إلى 3.1% في شهر سبتمبر، مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات والنقل، يبقى التضخم في المملكة من بين أدنى المعدلات بين دول مجموعة العشرين.

وسجل الائتمان المصرفي نموًا بنحو 15.2% على أساس سنوي، وبنحو 3.3% في الربع الثالث، ليتجاوز للمرة الأولى 2.3 تريليون ريال، بينما نمت الودائع في البنوك السعودية بنسبة 10% على أساس سنوي لتصل إلى 2.26 تريليون ريال.

وفي ظل تحسن أداء الاقتصاد السعودي، ارتفع صافي الموجودات الأجنبية بنحو 0.6% على أساس سنوي إلى 1.75 تريليون ريال في الربع الثالث، ليسجل أعلى مستوياته منذ العام 2019.

وفي هذه الظروف، سجلت الميزانية فائضًا بحوالي 14.1 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام 2022، مقارنة بالفائض البالغ 77.9 مليار ريال في الربع السابق. ويُشير ارتفاع فائض الميزانية إلى أن الحكومة السعودية نجحت في الإصلاحات المالية التي انعكست على اقتصادها، في وقت يعاني فيه معظم بلدان العالم من الركود في اقتصاداتها.

ووفقًا لمبادئ وقواعد برنامج الاستدامة المالية الخاص بالمملكة العربية السعودية فإنه يتم الاحتفاظ بالفائض من الإيرادات كاحتياطي لأولويات الإنفاق على المدى المتوسط. وسيتم تحديد إطار العمل المالي الكلي والأولويات الاقتصادية طويلة الأجل لبرنامج الاستدامة المالية عبر مزيج من الإنفاق متوسط الأجل للمملكة ومخصصات الميزانية في العام المقبل.

إلى جانب ذلك، بلغ رصيد الدين العام بنهاية الربع الثالث من العام 2022 حوالي 971 مليار ريال. وبذلك، وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 31%، بما يتوافق مع هدف سقف الاستدانة المفروض ذاتيًا.

وحسب بيان تمهيدي لوزارة المالية السعودية، من المتوقع أن تبلغ إيرادات العام الجاري 1.2 تريليون ريال والنفقات 1.1 تريليون ريال، أي بفائض 90 مليار ريال في العام 2022.

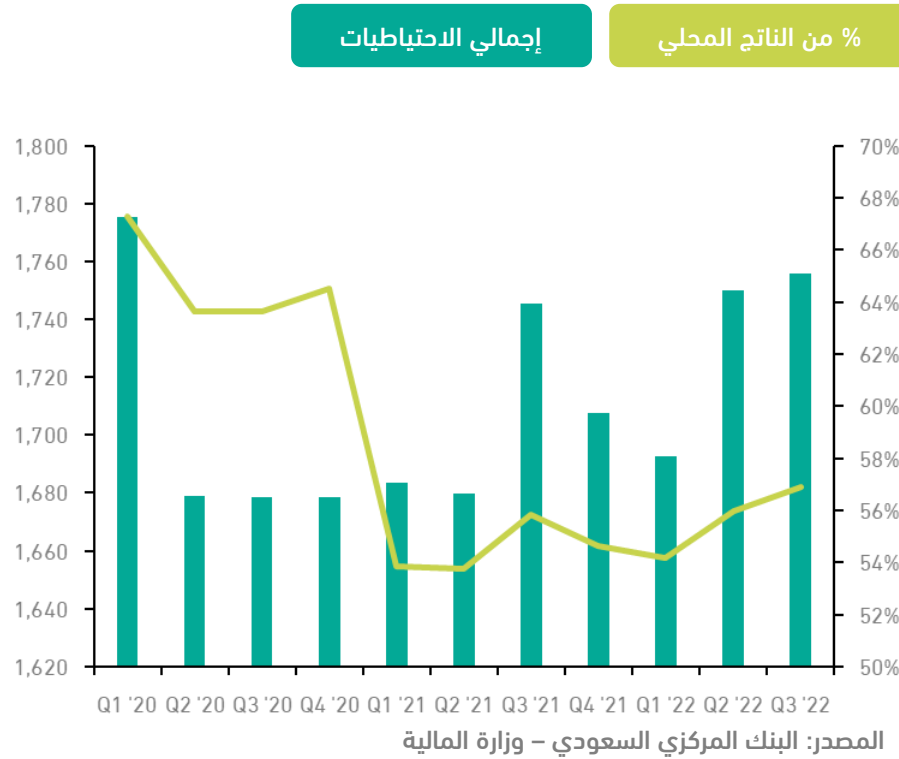
سجلت المملكة العربية السعودية نموًا قويًا فيما يتعلق بإيراداتها المالية خلال الربع الثالث من عام 2022، حيث سجلت زيادة بنسبة 24% على أساس سنوي مقارنة بنفس الفترة من عام 2021. ولقد ارتفع إجمالي الإيرادات إلى 301.8 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2022، مقارنة بإجمالي الإيرادات البالغة 243.3 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021. ويرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاج النفط وأسعاره خلال هذه الفترة تزامنًا مع زيادة الإيرادات غير النفطية.

بلغت مساهمة الإيرادات النفطية 229 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بـ 147.9 مليار ريال للفترة عينها من العام الماضي، بزيادة قدرها 55%. وكذلك بلغت الإيرادات غير النفطية 72.8 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022.

أما فيما يخص إجمالي النفقات، فقد بلغ نحو 287.7 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022، مقارنة بـ 292.4 مليار ريال في الربع السابق. وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع النفقات الرأسمالية (CAPEX) بنسبة 12.4% وانخفاض النفقات التشغيلية (OPEX) بنسبة 3.6% أي بحوالي 34 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

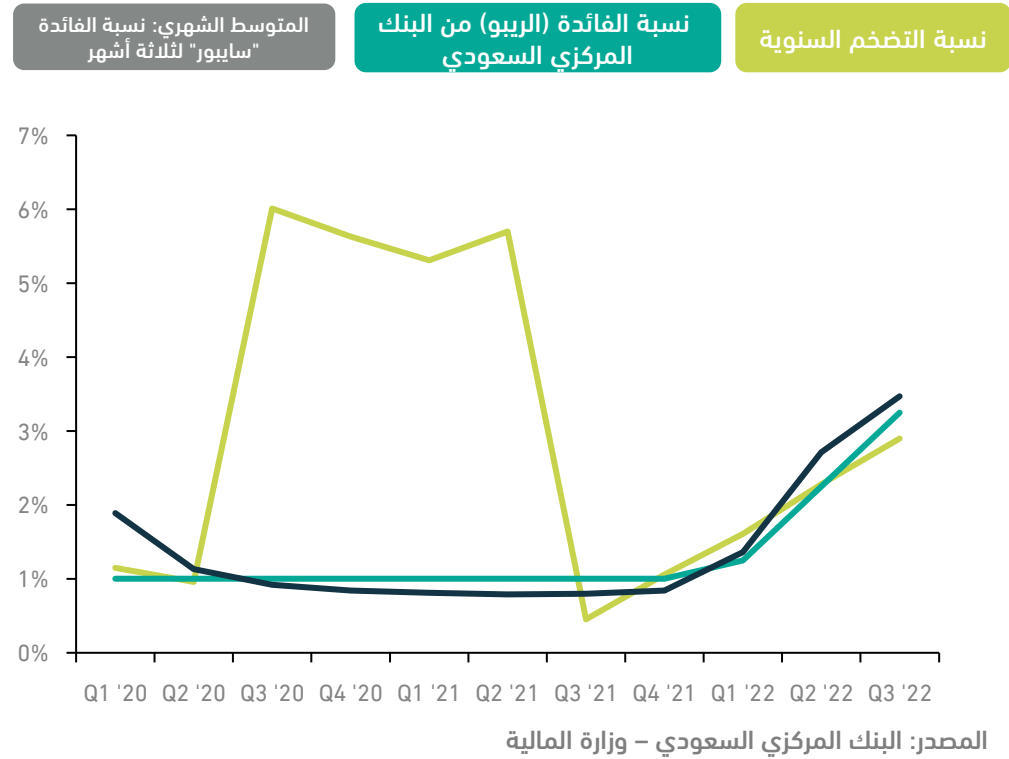
الإجراءات المالية والنقدية في المملكة وإجمالي الأصول الاحتياطية نسبة للناتج المحلي

إجمالي الاحتياطيات يقترب من مستويات ما قبل الجائحة
الرسم البياني 2-5: نسبة الاحتياطيات للناتج المحلي
مليار ريال



وفي الربع الثالث من عام 2022، ارتفع إجمالي الاحتياطيات إلى 1,756 مليار ريال مقترباً من مستويات ما قبل الجائحة، رغم انخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 57% مقارنة بـ 67% في الربع الأول من عام 2020.

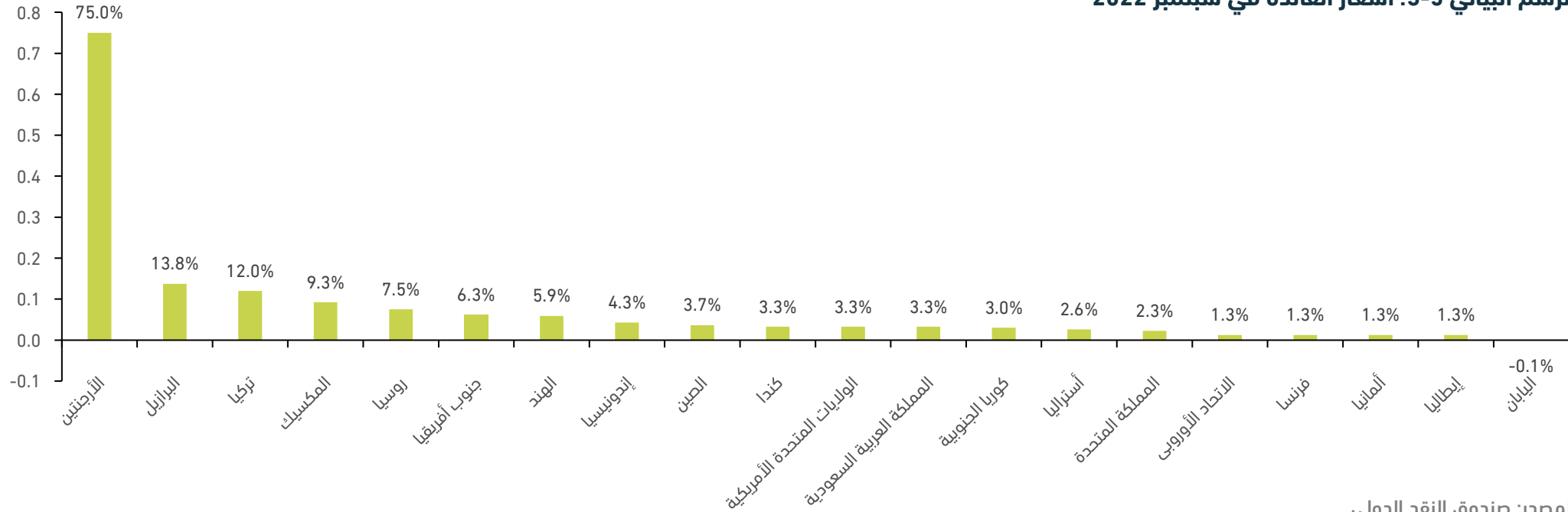
التضخم يتصاعد، لكنه يبقى دون مستويات عام 2021
الرسم البياني 1-5: مقارنة التضخم على المستوى السنوي



رفع البنك المركزي السعودي أسعار الفائدة الرئيسية مرتين بإجمالي 75 نقطة أساس، ارتفاع نسبة الفائدة في أمريكا بمقدار مماثل. وكان لذلك تأثير على أسعار الفائدة بالريال السعودي، حيث ارتفع مؤشر السايبور والذي يعكس معدلات الفائدة على القروض بين البنوك بأكثر من 200 نقطة أساس منذ بداية العام.

نسب الفائدة في دول مجموعة العشرين – أرقام سبتمبر 2022

الرسم البياني 3-5: أسعار الفائدة في سبتمبر 2022



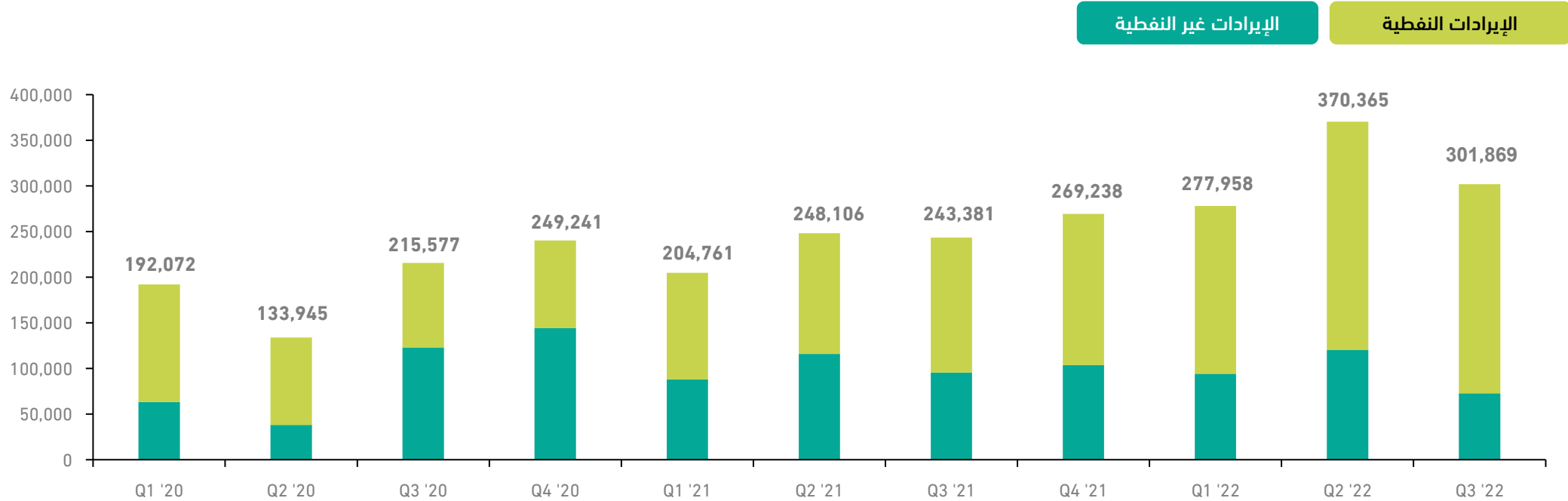
المصدر: صندوق النقد الدولي

تعمل معظم البنوك المركزية - باستثناء بعض الدول كاليابان وتركيا - على رفع أسعار الفائدة إما لوقف ارتفاع التضخم، أو للتماشي مع سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي حتى تتلافى انخفاض عملات دولها وخروج رؤوس الأموال. ورغم التوجه العام لرفع نسبة الفائدة، يختلف مقدار الرفع بين الدول، كما هو موضح في الرسم البياني. ففي الولايات المتحدة مثلاً، انتظر البنك المركزي لمدة وهو يتابع نسب التضخم والمؤشرات الاقتصادية الأخرى قبل أن يقرر بدء عملية رفع متسارعة لأسعار الفائدة، إذ يُتوقع أن مسار رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة ممهد لمزيد من الزيادات المخطط لها حتى الوصول إلى التضخم المستهدف البالغ 2% وتعد تركيا استثناءً كبيراً حيث نفذ البنك المركزي تخفيضات هائلة بلغ مجموعها سبع نقاط مئوية على مدى الأشهر الـ 12 الماضية، على الرغم من الضغوط التضخمية الهائلة وضعف العملة. وتهدف تخفيضات أسعار الفائدة إلى الحفاظ على زخم النمو بينما تقدم الحكومة الدعم المالي للتخفيف من الآثار المحلية لانخفاض قيمة الليرة التركية والضغوط التضخمية.

إجمالي الإيرادات الحكومية

ارتفعت إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الربع الثالث من 2022 إلى 301.8 مليار ريال
الرسم البياني 4-5: الإيرادات الحكومية (النفطية وغير النفطية)

مليون ريال



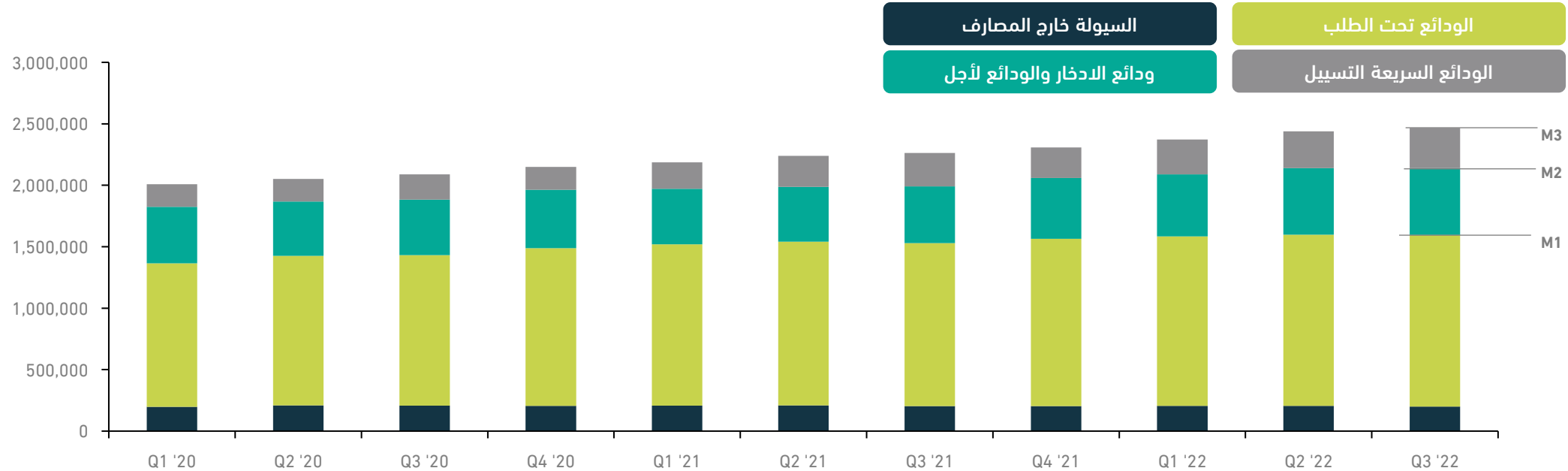
المصدر: البنك المركزي السعودي - وزارة المالية

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية إلى 301.8 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022 نظرًا للارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، ليسجل بذلك نموًا سنويًا قويًا بواقع 24%.

إجمالي الكتلة النقدية M3 ارتفع على أساس سنوي بواقع 9% في الربع الثالث من 2022 ليسجل 246.5 مليار ريال

الرسم البياني 5-5: الكتلة النقدية M1 – M2 – M3 بواقع ربعي

مليون ريال



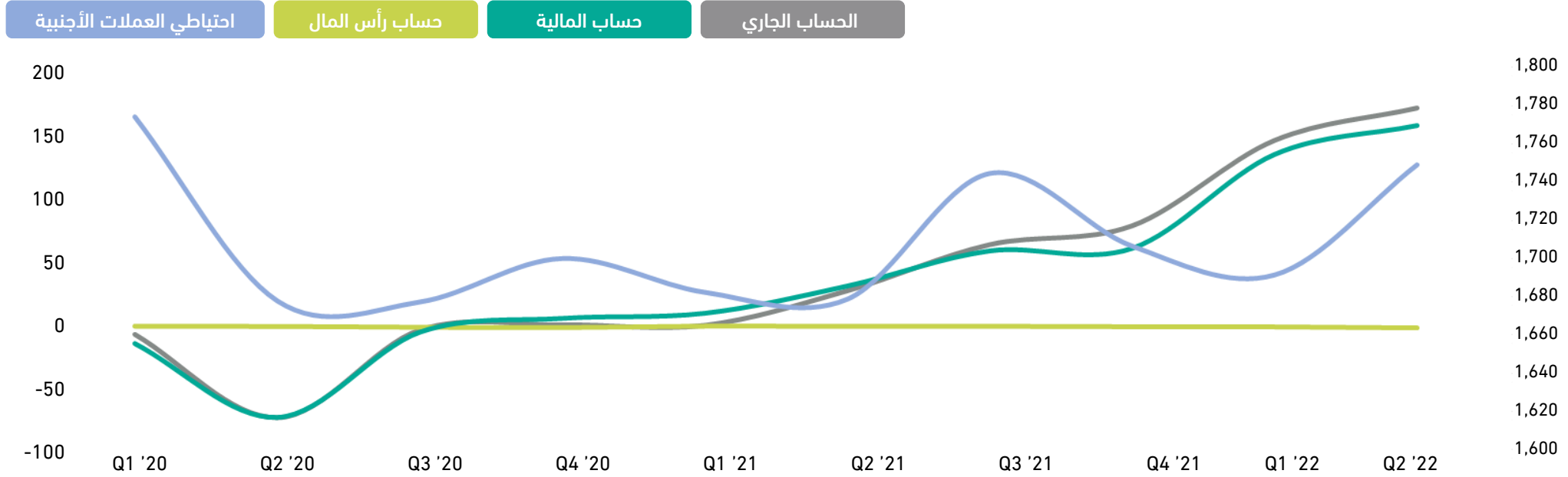
المصدر: البنك المركزي السعودي

بلغ إجمالي المعروض النقدي (M3) ما يعادل 246.5 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022، بينها 8% خارج البنوك، في حين شكلت الودائع تحت الطلب نسبة 57%، وودائع الادخار والودائع لأجل ما نسبته 22%، والودائع السريعة التسييل بنسبة 12%. وارتفع المعروض النقدي (M3) بنسبة 9% خلال الربع الماضي على أساس سنوي، بينما نمت الودائع لأجل والادخار بنسبة 22%، ونمت الودائع سريعة التسييل الأخرى بنسبة 19%.

ميزان المدفوعات

سجل ميزان الحساب الجاري فائضًا بواقع 170 مليار ريال في الربع الثاني من 2022
الرسم البياني 5-6: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات على شكل ربعي

مليار ريال



المصدر: البنك المركزي السعودي

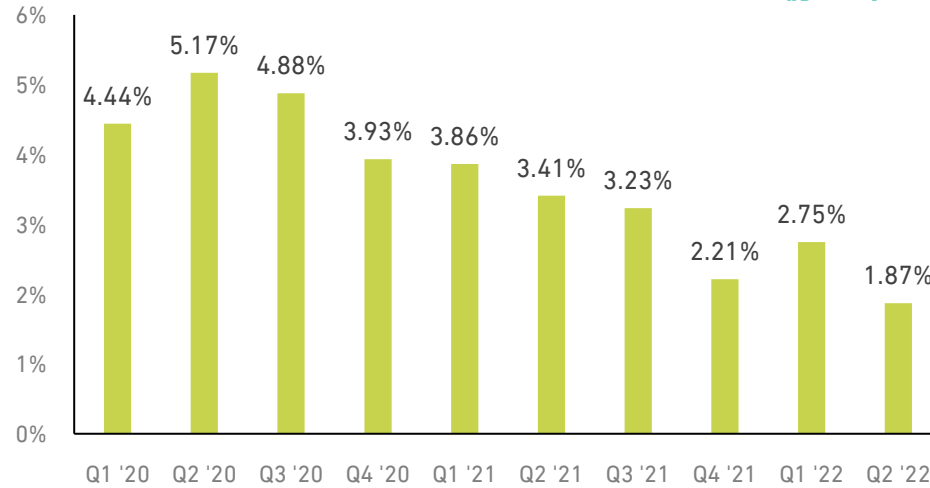
سجل الحساب الجاري فائضًا بقيمة 170 مليار ريال بفضل صادرات المنتجات النفطية التي بلغت 344 مليار ريال. أما الحساب المالي، فقد سجل 156 مليار ريال بدعم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 7.9 مليار ريال خلال الفترة المشار إليها. وكان لارتفاع أسعار النفط وزيادة الواردات من دور كبير في تحسن توازن الحساب الجاري خلال مجمل عام 2022 بما ساهم في ارتفاع الفائض إلى 170 مليار ريال، بزيادة 144 مليار ريال مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي. وشهد الحساب المالي (باستثناء التغييرات في الاحتياطيات العامة) تراجعًا في مستويات التدفقات المالية الخارجة التي سجلت 98.7 مليار ريال في الربع الثاني من 2022، مقارنة بتدفقات خارجة وصلت إلى 148.6 مليار ريال في الربع الأول من 2022، ونتيجة لذلك، ارتفعت الاحتياطيات العامة بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من 2022 بواقع 57.5 مليار ريال، كما ارتفعت الاحتياطيات بالنقد الأجنبي التي تشكل 95% من إجمالي الاحتياطيات العامة بواقع 3.8% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه لتصل إلى ما قيمته 1657 مليار ريال.

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وفائض سيولة المصارف

فائض سيولة المصارف ما نسبته 1.87% من إجمالي الأصول في الربع الثاني من 2022

الرسم البياني 5-8: نسبة سيولة المصارف إلى إجمالي الأصول

%نسبة مئوية



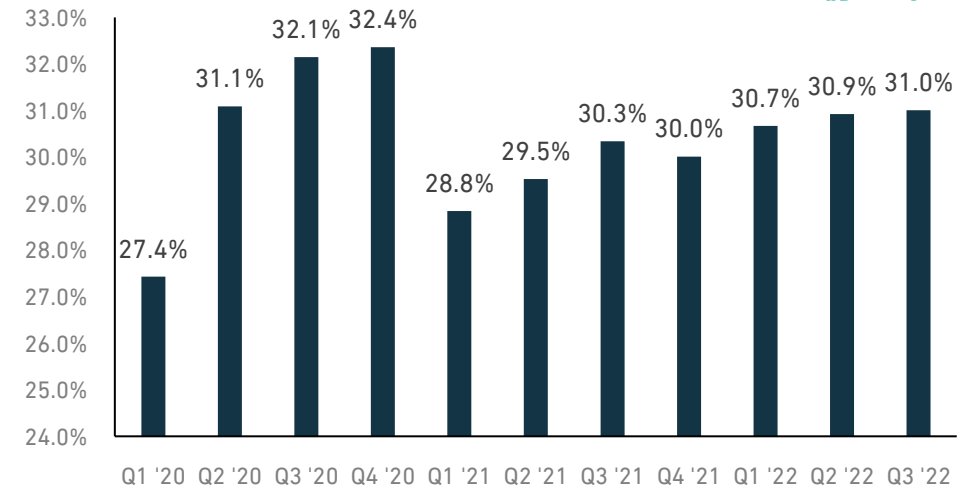
المصدر: البنك المركزي السعودي، وزارة المالية

يتم حساب سيولة المصارف الزائدة عن طريق جمع صافي الأصول الأجنبية (الأصول مطروحاً منها الخصوم) وأذونات البنك المركزي السعودي والنقد المتاح في الخزنة من الميزانية العمومية الموحدة للبنوك التجارية. حافظت السيولة الزائدة للمصارف على اتجاهها التراجعي من 5.17% في الربع الثاني من عام 2022 إلى 1.87%.

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي بلغت 31% خلال الربع الثالث من 2022

الرسم البياني 5-7: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

%نسبة مئوية



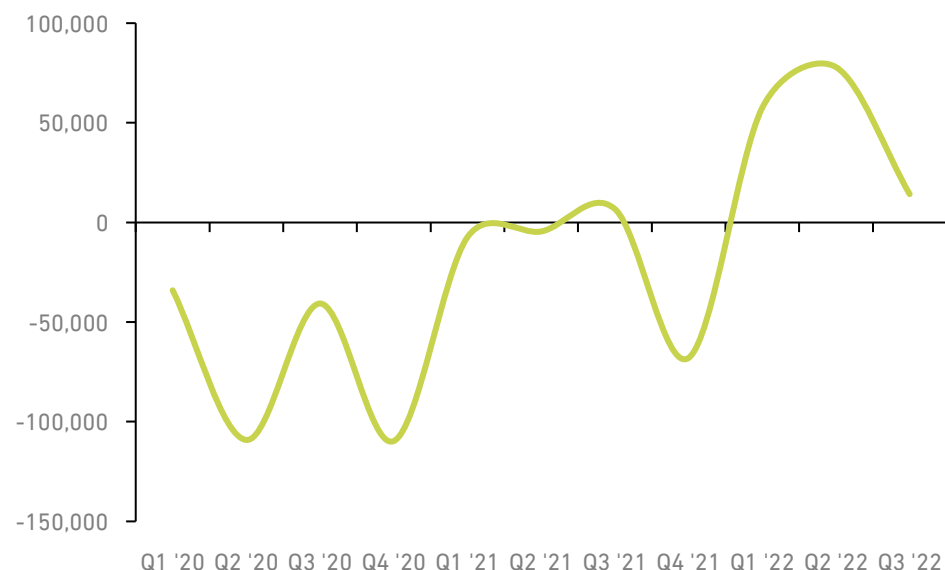
المصدر: البنك المركزي السعودي، وزارة المالية

بلغ الدين العام ما يعادل 31% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2022. وعادةً ما يتراوح الدين العام عند نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي والتي فرضتها المملكة على نفسها ضمن سياساتها المالية.

الإنفاق الحكومي والتوازن المالي

سجلت الميزانية فائضًا بواقع 14 مليار ريال في الربع الثالث من 2022
الرسم البياني 5-10: الفائض/العجز في الميزانية بواقع ربعي

مليون ريال

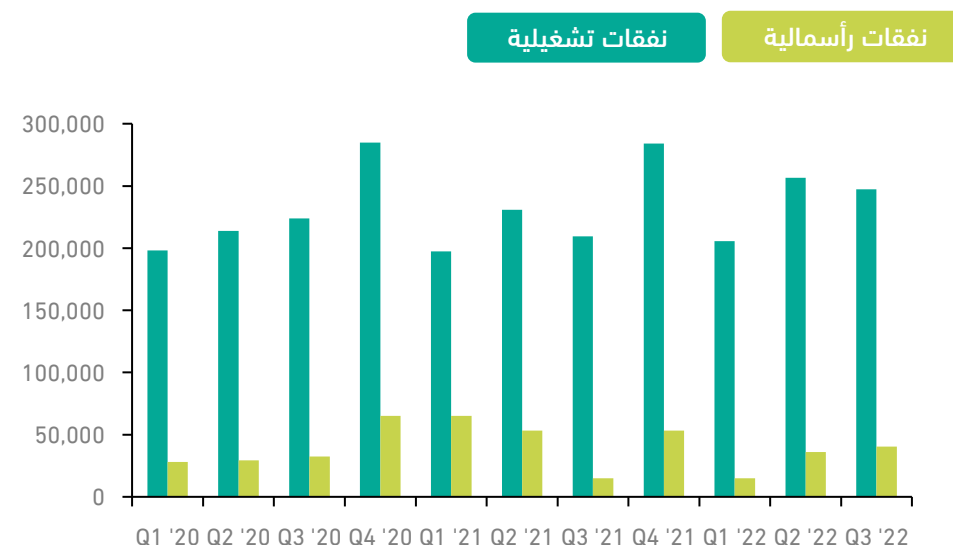


المصدر: وزارة المالية

سجلت الميزانية فائضًا بحوالي 14.1 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام 2022، مقارنة بالفائض البالغ 77.9 مليار ريال في الربع السابق.

النفقات الحكومية الرأسمالية والتشغيلية
الرسم البياني 5-9: النفقات الحكومية الرأسمالية والتشغيلية الربعية

مليون ريال



المصدر: وزارة المالية

بلغ إجمالي النفقات نحو 287.7 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022، مقارنةً بـ 292.4 مليار ريال في الربع السابق. وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع النفقات الرأسمالية (CAPEX) بنسبة 12.4% وانخفاض النفقات التشغيلية (OPEX) بنسبة 3.6% أي بحوالي 34 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

06

الأسواق والأعمال

وارتفع مؤشر أسعار العقارات (PRI) بنسبة 0.7% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2022. ويعزى ارتفاع مؤشر أسعار العقارات إلى الاتجاهات التراجعية لكل من المكونات التجارية والزراعية في المؤشر. وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار خلال الربع الثاني من عام 2022، انخفض إجمالي حجم المعاملات السكنية بنسبة 19.9% خلال الربع الثاني، مقارنة بالفترة عينها من العام الماضي.

وواصلت التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك نموها خلال الربع الثاني من عام 2022، حيث زادت بنسبة 3.38% مقارنة بالربع الأول من عام 2022. وسيكون لتوقعات استمرار النمو في الاقتصاد المحلي تأثيراً إيجابياً على الائتمان المقدم للقطاع الخاص.

استقر مؤشر السوق المالية الرئيسي "تداول" في الربع الثالث من عام 2022 عند 11405 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.8% من 11496 في الربع الثالث من عام 2021.

بالنظر إلى الاتجاه التراجعي الحاصل عبر أسواق رأس المال على المستوى العالمي، لم يكن مؤشر "تداول" استثناءً. إذ انخفض خلال الربع الثالث 2022 بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق.

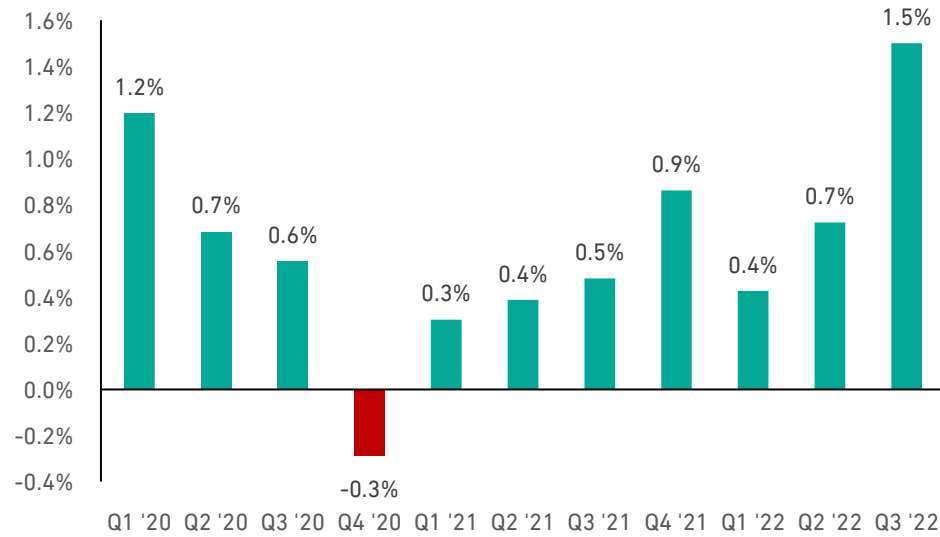
وقد أدى الاتجاه التصاعدي منذ بداية عام 2021 إلى نمو ستة أرباع متتالية. وبعد نمو بواقع 52.3% في الربع الأول من عام 2021، سُجل تراجع في مستويات النمو، ولا يعدّ أداء الربع الثاني من عام 2022 مفاجئاً نظراً لأداء أسواق الأسهم العالمية الأخرى خلال هذه الفترة، فقد انخفضت المؤشرات العالمية الرئيسية بما في ذلك S&P 500 و Euro Stoxx 50 و MSCI EM Index بنسبة 16.72% و 11.84% و 12.66% على التوالي خلال الفترة عينها.

يوجد هناك عامل آخر يؤثر على الأداء العام ومعنويات السوق وهو إجراءات تقييد السيولة التي يطبقها الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، والتي بدأت في نهاية الربع الأول من عام 2022 واستمرت طيلة الربع الثاني من عام 2022. واقترن ذلك بجني الأرباح من المستثمرين نظراً للأداء المتفوق العام لمؤشر TASI.

سجلت سبعة قطاعات أداءً إيجابياً يتصدرها قطاع المرافق بنسبة نمو 20%، يليه قطاع الطاقة بنسبة نمو 18%. وفي الوقت عينه، أنهى 14 قطاعاً في السوق على انخفاض في النصف الأول من عام 2022، بقيادة قطاع الأدوية بنسبة 34%، والسلع الاستهلاكية المعمرة والملابس 31%، والسلع الرأسمالية 21%، والمواد 6%.

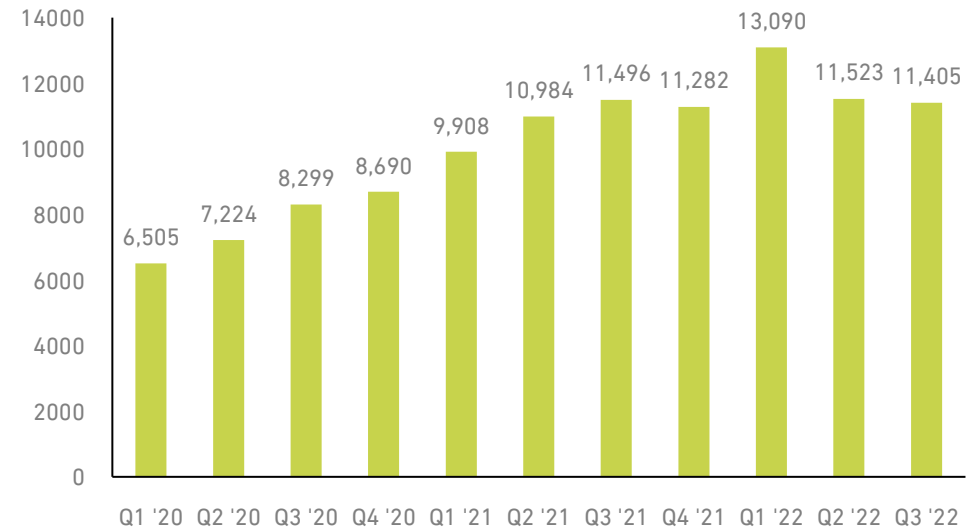
مؤشر تداول ومؤشر القطاع العقاري

مؤشر القطاع العقاري يرتفع ليبلغ 1.5% في الربع الثالث من عام 2022
الرسم البياني 2-6: نمو مؤشر القطاع العقاري
% نسبة مئوية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

مؤشر "تداول" وصل إلى 11405 نقطة في نهاية الربع الثالث من 2022
الرسم البياني 1-6: مؤشر السوق الرئيسية "تداول"
نقطة



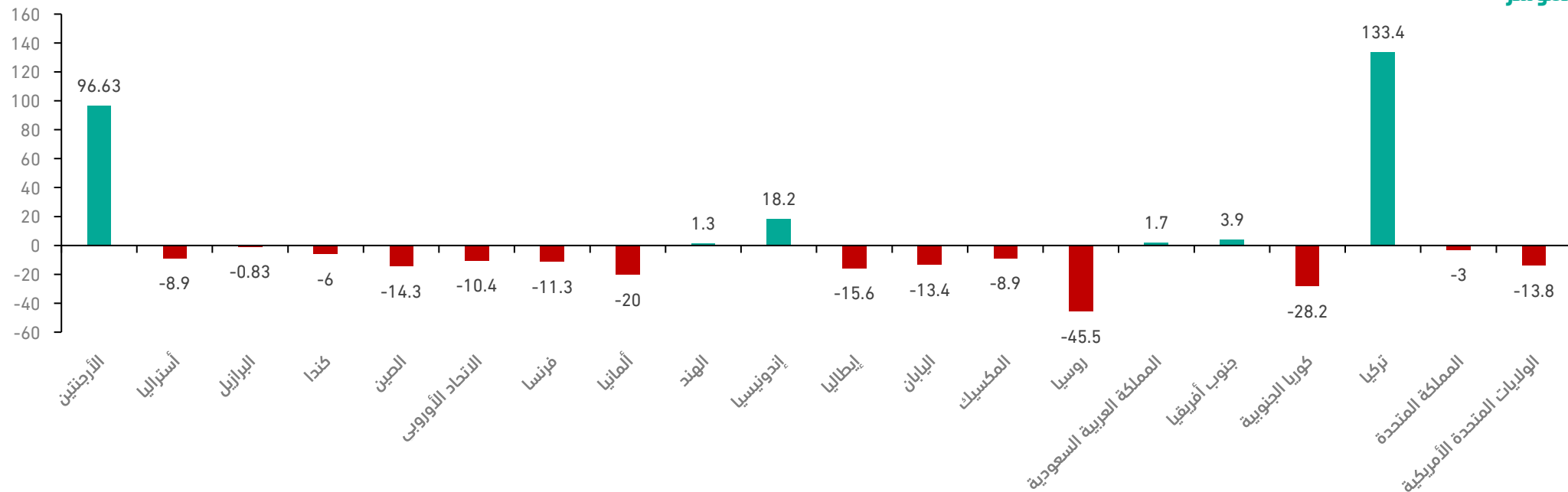
المصدر: تداول

شهدت أسواق الأسهم العالمية خلال عام 2022 العديد من التحديات في ظل تشديد السياسة النقدية وتزايد احتمالات التباطؤ الاقتصادي. وعلى الرغم من انخفاض بعض المؤشرات الرائدة بنسبة تصل إلى 30% هذا العام، إلا أن أداء مؤشر "تداول" كان أفضل نسبياً بسبب الأداء القوي لقطاع النفط. كما أظهر القطاع العقاري أداءً قوياً مع ارتفاع ثابت في أسعار العقارات خلال الأرباع السبعة الماضية.

أداء مؤشرات الأسواق العالمية (الأشهر الـ 12 الماضية)

مؤشرات أسواق المال في دول مختارة
الرسم البياني 3-6: أداء المؤشرات الأساسية (الأشهر الـ 12 الماضية)

المؤشر

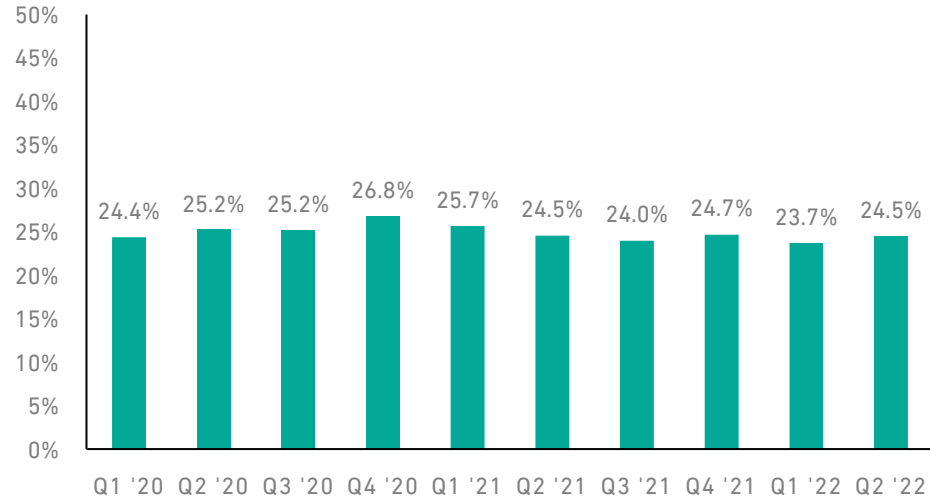


المصدر: البنك الدولي

كان أداء أسواق الأسهم العالمية ضعيفًا بشكل عام في الأشهر الاثني عشر الماضية مع استثناءات قليلة جدًا. وقد دفعت سياسات التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية، وعدم اليقين الجيوسياسي والخوف من انخفاض إيرادات الشركات وأرباحها بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي، باتجاه تراجع أسعار الأسهم، وتشكل أسواق الأرجنتين وتركيا استثناءات رئيسية في هذا السياق.

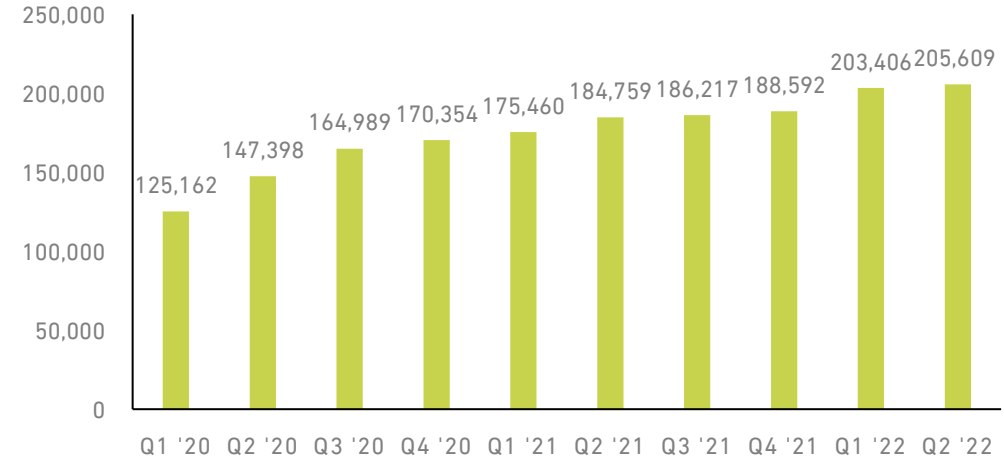
نسبة الائتمان والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وصلت إلى 23.7% في الربع الثاني من 2022
الرسم البياني 5-6: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
%نسبة مئوية



المصدر: البنك المركزي السعودي

الخطوط الائتمانية المقدمة من البنوك بلغت 205 مليارات ريال في الربع الثاني 2022، بنسبة نمو بلغت 11.3% مقارنة بالربع الثاني من عام 2021
الرسم البياني 4-6: الخطوط الائتمانية المقدمة من المصارف
مليون ريال



المصدر: البنك المركزي السعودي

06 الأسواق والأعمال: الأسر والأسعار

بلغ مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 107.6 خلال الربع الثالث من عام 2022، مسجلًا زيادة قدرها 3% على أساس سنوي، بينما وصل مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى 149.8 في الربع الثالث من عام 2022 بزيادة قدرها 5.6% على أساس سنوي. وسجلت جميع المؤشرات الفرعية معدلات نمو مرتفعة نسبيًا، خاصة المنتجات الزراعية والسمكية، والسلع المنقولة الأخرى.

ورغم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك لشهر سبتمبر بنسبة 3.1% على أساس سنوي، إلا أن معدلات التضخم ظلت أقل بكثير مقارنة بمستويات الوباء. ومقارنة مع سبتمبر 2021، ارتفعت كلفة المطاعم 7.3% والتعليم 5.7% والترفيه والثقافة 5.1% والأغذية والمشروبات 4.0% بأعلى زيادة في الأسعار خلال أغسطس 2022.

كما سجل مؤشر أسعار العقارات ارتفاعًا بنسبة 1.5% في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بالفترة عينها من العام السابق، ويعود ذلك إلى الزيادة النسبية في العقارات السكنية، والتي لها الثقل الأكبر في المؤشر بنسبة 65.4%.

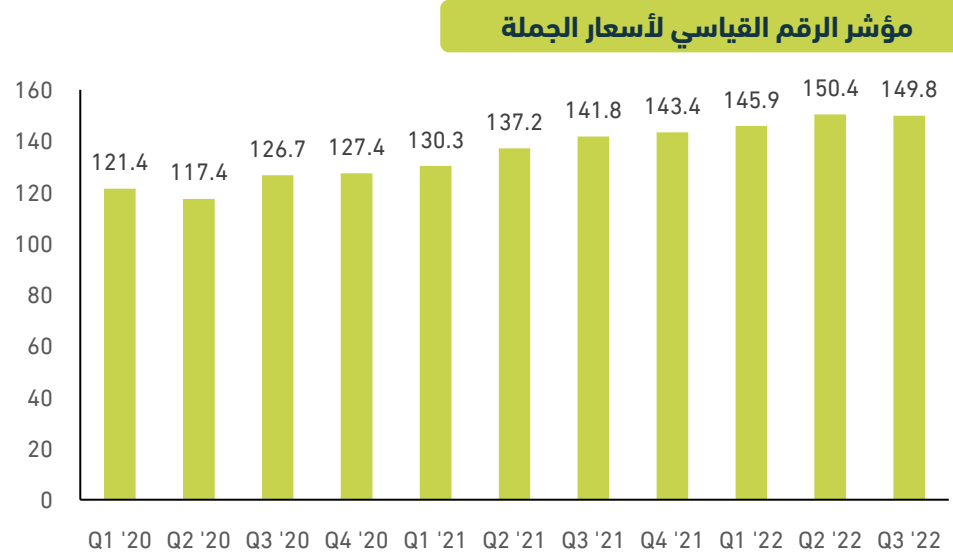
واستمر ارتفاع المشتريات من خلال نقاط البيع، في النمو مع ارتفاع معدلات التضخم وتحسن الظروف الاقتصادية، إضافة إلى التكامل المستمر لخطط الدفع الرقمية من قبل المملكة.

وشهدت قروض المستهلكين وبطاقات الائتمان توجهًا مماثلًا، إلى ذلك، تباطأت عمليات شراء من خلال نقاط البيع وكذلك قروض المستهلكين وبطاقات الائتمان في النمو على أساس سنوي، ما يعكس آثار التوازن بين التضخم وبين تحسن الظروف الاقتصادية.

وارتفع إجمالي القروض المصرفية بمعدل النمو السنوي المركب بلغ 3.14% خلال العشرة أرباع الماضية، بمتوسط نمو بلغ 14.6% على أساس سنوي.

مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة بلغ 149.8 في الربع الثالث من 2022

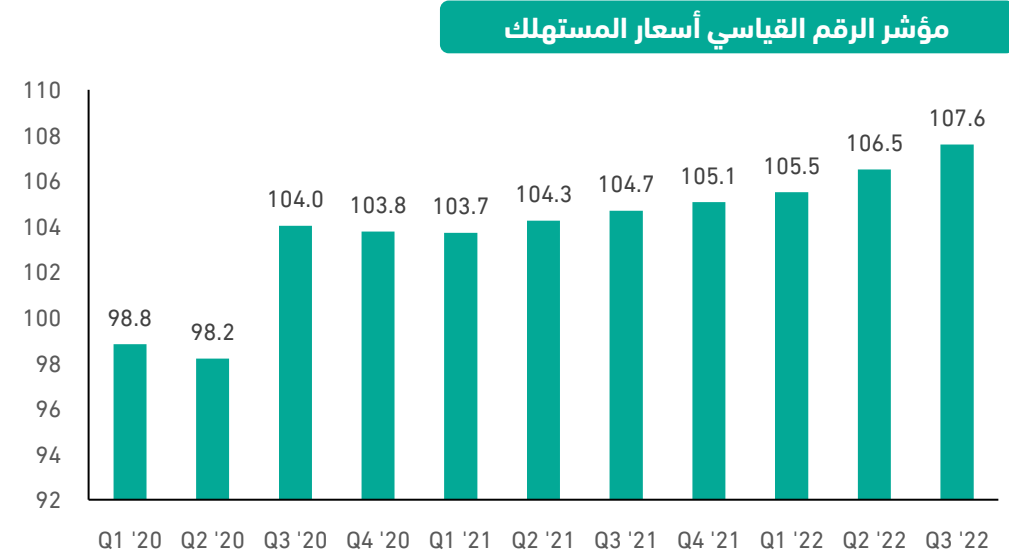
الرسم البياني 6-7: مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 107.6 في الربع الثالث من 2022

الرسم البياني 6-6: مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وسجل مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الثالث من 2022 زيادة بنسبة 2.9% على أساس سنوي، و1% على أساس ربع سنوي، حيث لم يلاحظ أن الآثار التضخمية النسبية كانت شديدة مقارنة ببقية العالم. ومن المتوقع أن يتراجع هذا التأثير خلال العامين المقبلين وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، وسط تحسن مستمر للظروف الاقتصادية في المملكة. أدت الآثار المرتبطة بالجائحة التي شهدتها جميع أنحاء العالم إلى تضخم متصاعد في قطاعات معينة مثل النقل. وسجل مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة في الربع الثالث من 2022 زيادة بنسبة 5.6% على أساس سنوي وانخفاضا بنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي. وسجلت جميع المؤشرات الفرعية معدلات نمو مرتفعة نسبياً، حيث سجل اثنان منها تضخمًا مرتفعًا، وهما المنتجات الزراعية والسمكية، وغيرها من السلع القابلة للنقل، نظرًا لارتباطها بتداعيات الحرب في أوكرانيا.

مؤشر مبيعات الجملة لشهر سبتمبر 2022

القائمة 6-1: ملخص مؤشر أسعار تجارة الجملة (2014 = 100)

إحصائيات شهر سبتمبر 2022

2022 سبتمبر نسبة التغير في مقارنة		الأرقام القياسية			الأهمية النسبية (%)	الوصف
أغسطس 2022	سبتمبر 2021	سبتمبر 2022	أغسطس 2022	سبتمبر 2021		
-0.44	4.61	149.09	149.76	142.53	100.00	المؤشر العام
-0.91	12.47	140.80	142.10	125.19	8.67	المنتجات الزراعية والسمكية
-0.32	5.21	116.70	117.08	110.92	0.59	فلزات ومعادن
0.03	8.62	132.57	132.53	122.05	17.31	منتجات غذائية ومشروبات وتبغ ومنسوجات
-0.04	4.18	175.50	175.56	168.46	33.72	منتجات قابلة للنقل باستثناء منتجات المعادن والآليات والمعدات
-0.98	1.85	136.16	137.51	133.69	39.71	منتجات المعادن والآليات والمعدات

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تظهر أرقام مؤشر أسعار المستهلك لشهر أغسطس آثار التباطؤ التي سببها التضخم. وتراجعت أرقام التضخم على مدى الأشهر القليلة الماضية في إشارة إلى الضغوط الناجمة عن توقف التجارة العالمية وتأثيرها على المملكة. أدت أسعار المنتجات الزراعية والسمكية إلى ضغوط مستمرة على نتائج مؤشر أسعار المنتجين وسط تصاعد التوترات الناجمة عن الصراع الروسي الأوكراني.

مؤشر أسعار المستهلك لشهر سبتمبر 2022

القائمة 6-2: ملخص مؤشر أسعار سلة المستهلك (2018 = 100)

إحصائيات شهر سبتمبر 2022

نسبة التغير في سبتمبر 2022 مقارنة		الأرقام القياسية			الأهمية النسبية (%)	فئة الإنفاق الرئيسية
أغسطس 2022	سبتمبر 2021	سبتمبر 2022	أغسطس 2022	سبتمبر 2021		
0.27	3.07	107.90	107.61	104.69	100.00	المؤشر العام
0.99	4.34	124.26	123.04	119.09	18.78	الأغذية والمشروبات
0.09	0.33	114.99	114.89	114.61	0.60	التبغ
-0.79	-0.99	102.08	102.89	103.10	4.20	الملابس والأحذية
1.04	3.21	90.97	90.03	88.14	25.50	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
-0.44	1.16	109.77	110.25	108.51	6.74	منتجات معدنية وآليات ومعدات
0.00	0.66	103.70	103.70	103.02	1.43	تأثيث وتجهيزات المنزل
0.06	3.84	118.77	118.70	114.38	13.05	الصحة
-0.21	0.15	111.13	111.36	110.96	5.62	النقل
-1.03	3.48	107.18	108.29	103.58	3.06	الاتصالات
0.00	5.66	100.68	100.68	95.29	2.87	الثقافة والترفيه
0.16	7.54	120.72	120.53	112.26	5.60	التعليم
-0.80	1.57	108.00	108.87	106.33	12.57	المطاعم والفنادق

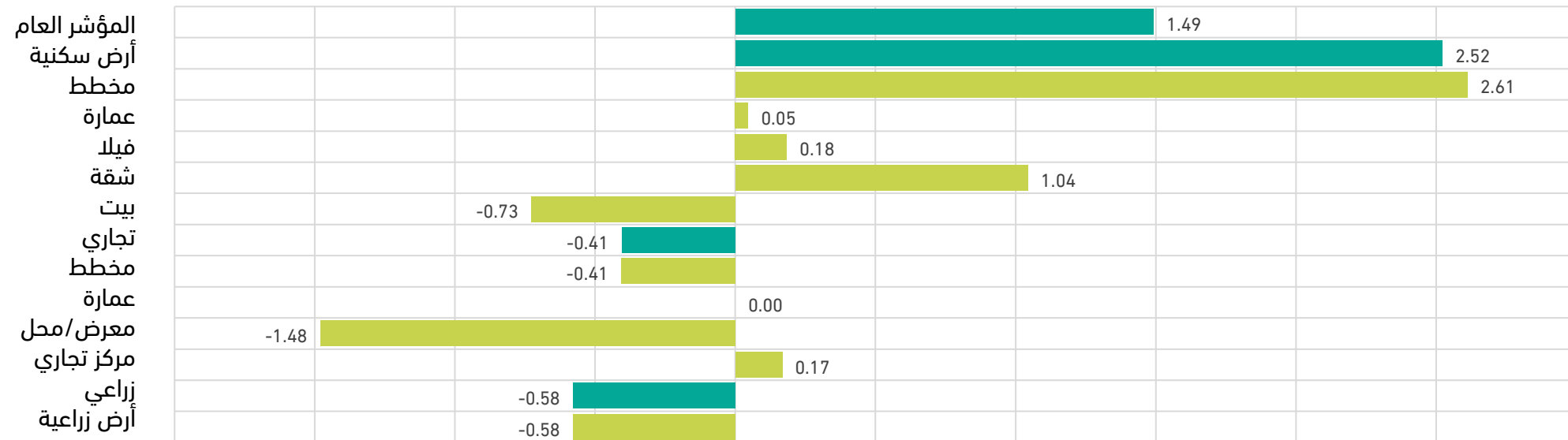
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجلت نتائج مؤشر أسعار المستهلكين لشهر أغسطس 3% على أساس سنوي و0.38% على أساس شهري. ولا تزال نتائج التضخم أقل بكثير من الأرقام القياسية المسجلة عند أعلى مستوياتها خلال الجائحة للفترة بين (20 يوليو - 21 يونيو)، والتي بلغ متوسطها 5.7%. ويقارن ذلك بأرقام الحرب في أوكرانيا، التي بدأت في مارس من عام 2022، والتي سجل متوسطها 2.3% حتى أغسطس 2022. وقد تباطأ قطاع النقل بشكل مطرد في أرقام مؤشر أسعار المستهلكين منذ 21 يوليو، في حين لوحظ أن المأكولات والمشروبات والمطاعم والفنادق والترفيه والثقافة والتعليم قد دفعت التضخم إلى الارتفاع على مدار عام 2022 على أساس سنوي.

مؤشر أسعار العقارات بحسب القطاع والنوع

الرسم البياني 6-8: مؤشر أسعار العقارات بحسب القطاع والنوع خلال الربع الثالث 2022

% نسبة مئوية، التغير على أساس سنوي

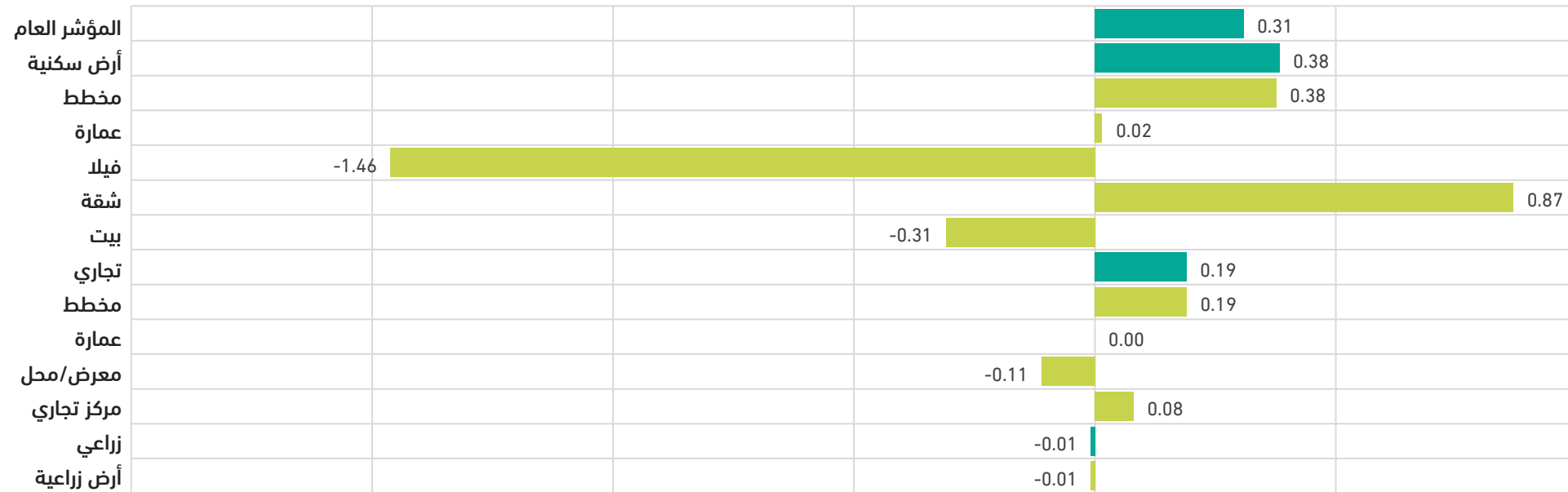


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل الرقم القياسي لأسعار العقارات ارتفاعاً بنسبة 1.5% في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبي في أسعار الأراضي السكنية، التي لها الوزن الأكبر في المؤشر، بنسبة 65.4%، تليها الأراضي التجارية بنسبة 31%. وسجلت مدينة الرياض أعلى ارتفاع في أسعار المساكن، في حين شهدت معظم المدن الأخرى انخفاضاً نسبياً في أسعار المساكن السكنية على أساس سنوي.

مؤشر أسعار العقارات بحسب القطاع والنوع

الرسم البياني 6-9: مؤشر أسعار العقارات بحسب القطاع والنوع للربع الثالث 2022
% نسبة مئوية، مقارنة على أساس ربعي



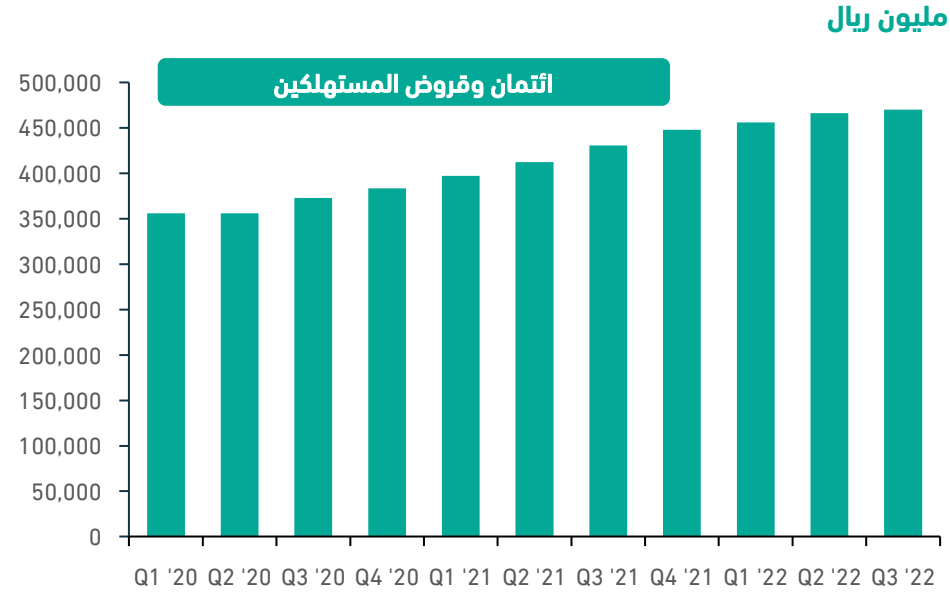
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهدت التغيرات في أرقام نمو ربع السنة في الربع الثالث أنماطًا مماثلة حيث ظلت على المسار الصحيح. ونمت العقارات السكنية بنسبة 0.38% في حين شهدت العقارات التجارية والزراعية انخفاضًا. ومن المتوقع أن تؤدي ديناميكيات العرض والطلب إلى زيادة الطلب حيث تؤدي مستهدفات رؤية السعودية 2030 - أي ملكية المساكن السعودية بنسبة 70%، وأفاق النمو السكاني إلى زيادة في العقارات السكنية. وبالنسبة للعقارات التجارية والزراعية، فإن النمو الوحيد المسجل هو في مجال "المراكز التجارية" بسبب زيادة قدرها 0.13% في منطقة مكة المكرمة. وسجلت الفلل في مدينة الرياض أعلى نسبة نمو بلغت 3.1%، تلتها الشقق بنسبة 1.2%.

مشتريات نقاط البيع POS وائتمان وقروض المستهلكين

سجل ائتمان وقروض المستهلكين نموًا بواقع 3% ليصل إلى 470 مليار ريال في الربع الثالث من 2022

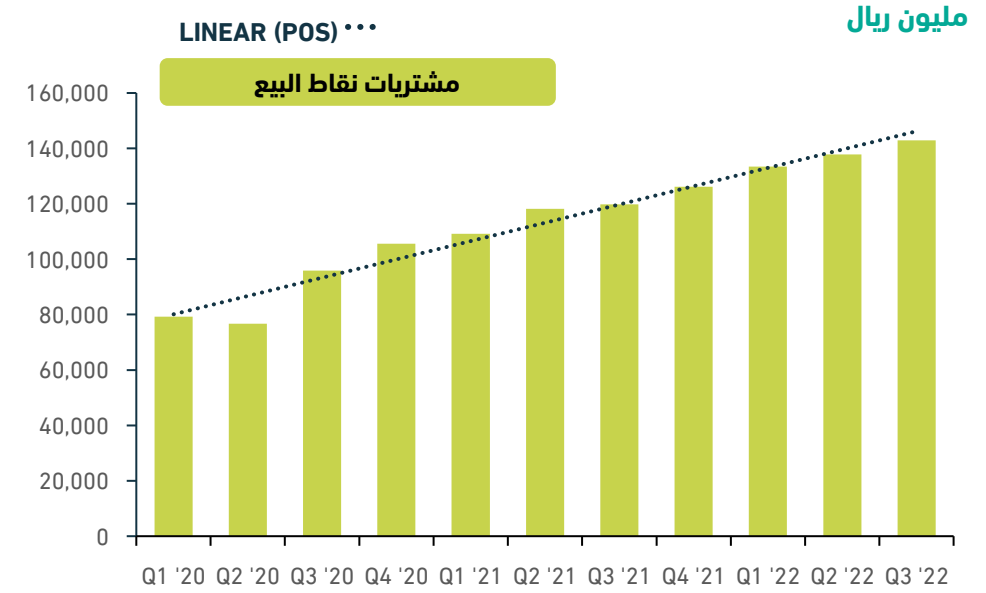
رسم بياني 6-11: ائتمان وقروض المستهلكين على أساس ربعي



المصدر: البنك المركزي السعودي

مشتريات نقاط البيع بلغت 143 مليار ريال في الربع الثالث من 2022، بنمو تراكمي 6.3% منذ الربع الأول 2021

رسم البياني 6-10: مشتريات نقاط البيع على أساس ربعي



المصدر: البنك المركزي السعودي

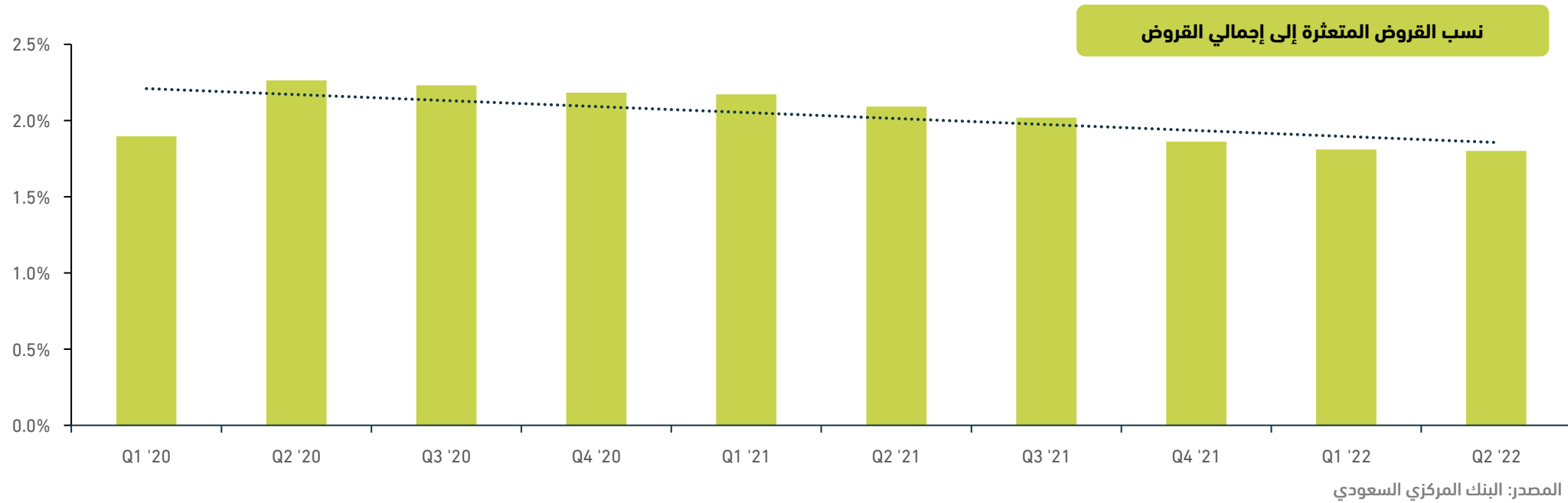
استمر النمو في مشتريات نقاط البيع بالترافق مع ارتفاع التضخم وتحسين الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى استمرار تكامل أنظمة الدفع الرقمي من قبل المملكة. وقد شهدت قروض المستهلكين وبطاقات الائتمان نموًا مماثلًا. وعلى الرغم من أن النمو واضح في الرسوم البيانية المذكورة أعلاه، فقد تباطأت سلسلتا البيانات بالمثل في النمو على أساس سنوي، مما يعكس تأثيرات التوازن بين التضخم وتحسين الظروف الاقتصادية.

نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض انخفضت لتصل إلى 1.8% في الربع الثاني من عام 2022

الرسم البياني 6-12: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

%نسبة مئوية



ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بشكل طفيف في الربع الثاني من عام 2022 ، منهية اتجاهًا ثابتًا للانخفاض استمر 7 أرباع. ويعزى انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إلى تحسن الظروف الاقتصادية. وقد ارتفع إجمالي القروض المصرفية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.14% خلال الأرباع العشرة الماضية، بمتوسط معدل نمو قدره 14.6% على أساس سنوي.

06 الأسواق والأعمال: التنويع الاقتصادي

رغم التوقعات الاقتصادية السلبية على مستوى العالم، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة على صعيد الأنشطة غير النفطية في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 5.6%، علمًا أن هذا الناتج يُعتبر مؤشرًا مهمًا لسياسات التنويع الاقتصادي.

وساهم الأداء الاقتصادي الإيجابي للمملكة العربية السعودية، المدعوم بزيادة إنتاج النفط والارتفاع الأسعار، في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.6%.

كمؤشر رئيسي، بلغ معدل النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي 23.8% في الربع الثاني من عام 2022، ليواصل تقدمه للربع الرابع على التوالي. وشهد سبتمبر 2022، تسجيل المملكة العربية السعودية أعلى معدل في نمو الإنتاج الصناعي بين دول مجموعة العشرين بنسبة 17.7%. وبلغ مؤشر مديري المشتريات الذي يقيس الاتجاه الاقتصادي لقطاع التصنيع في المملكة 56.1 خلال الربع الثاني من عام 2022. ومع ذلك، كان مؤشر مديري المشتريات للمملكة العربية السعودية هو الأعلى بين دول مجموعة العشرين، في أغسطس 2022، ليسجل 57.7 فيما جاءت الهند في المرتبة الثانية بـ 56.2.

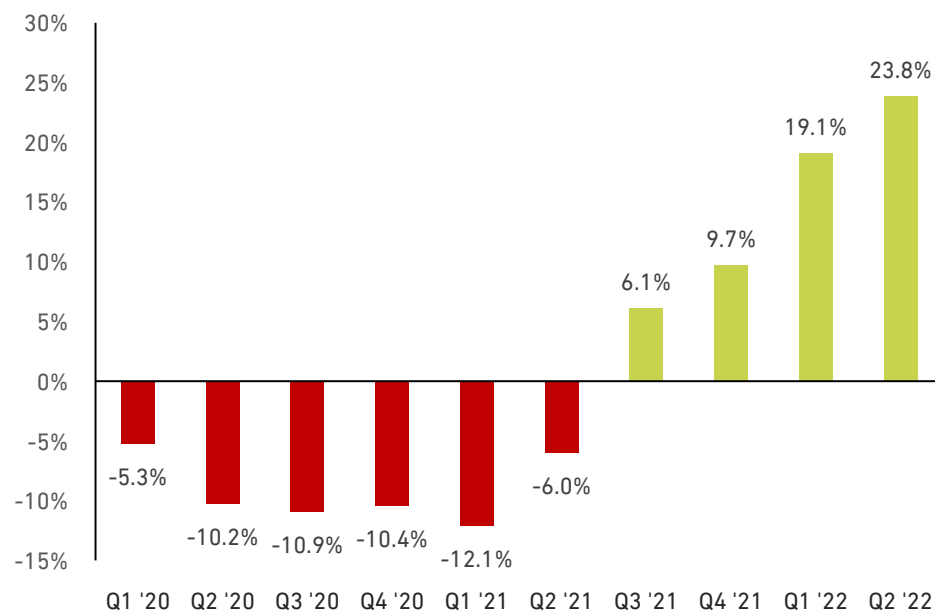
إلى جانب ذلك، واصلت المملكة العربية السعودية عملية التصنيع وتنويع اقتصادها من خلال التحول في قطاعها غير النفطي خاصة في المجالات القابلة للتبادل التجاري، حيث يتم اتخاذ العديد من الإجراءات لتحفيز الشركات القائمة على التوسع واكتساب قدرات جديدة إلى جانب الاعتماد على تقنيات جديدة.

وتعد قفزات الابتكار تطورًا مهمًا في استراتيجية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك برنامج شريك والتنمية الصناعية الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDL)، إضافةً إلى الاستثمار الوطني واستراتيجيات المحتوى المحلي. وتسعى المملكة إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء القدرات الصناعية والخدمية للمملكة وتوسيعها بهدف دعم حملة التنويع الاقتصادي التي تقودها الصادرات.

الناتج المحلي لقطاع التصنيع ومؤشر الإنتاج الصناعي

الرسم البياني 6-14: مؤشر الإنتاج الصناعي الربعي

% التغير على أساس سنوي

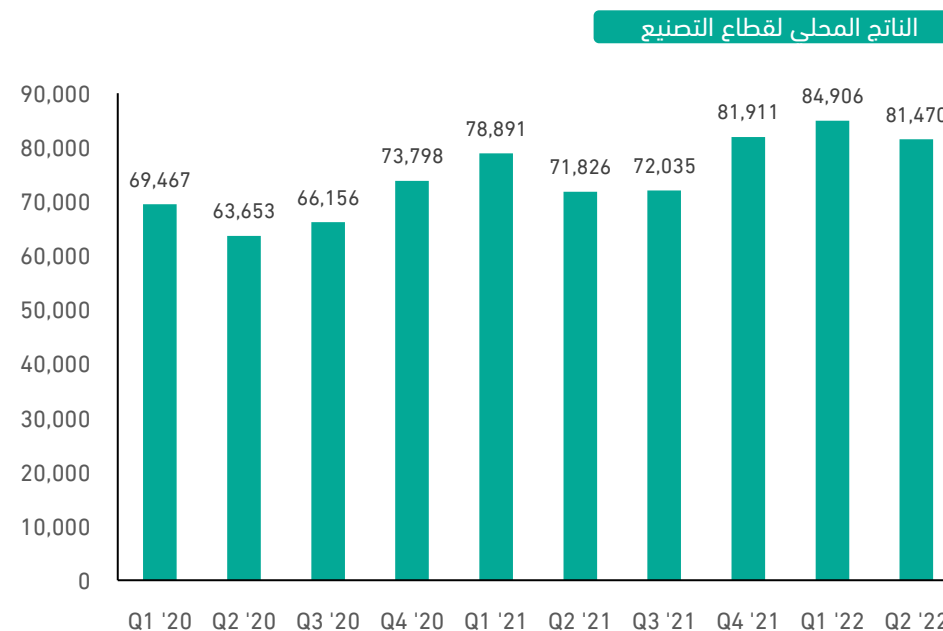


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل النشاط الصناعي تزايدًا متواصلًا على مدار الأرباع الأربعة الماضية في المملكة.

الرسم البياني 6-13: الناتج المحلي لنشاط الصناعات التحويلية

مليون ريال



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

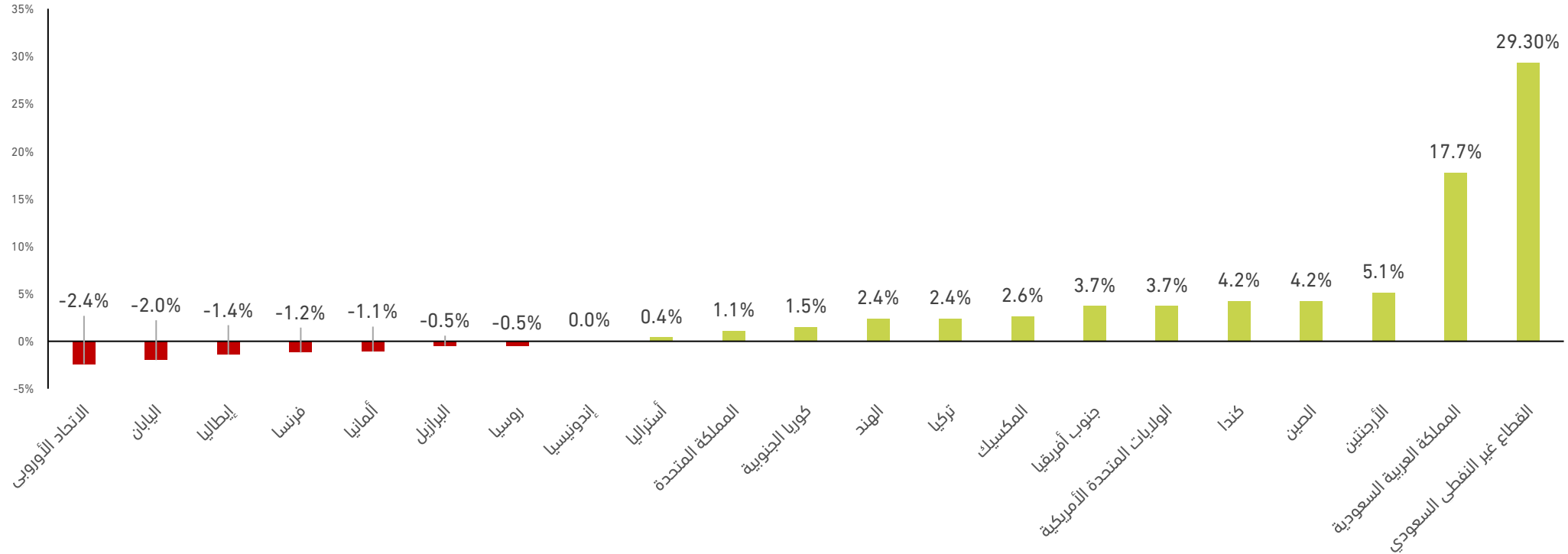
الناتج المحلي لقطاع التصنيع سجل نموًا ليبلغ 81,470 مليون ريال في الربع الثاني من عام 2022 بزيادة 1.8% على أساس تراكمي منذ الربع الأول 2020

مؤشر الإنتاج الصناعي في دول مجموعة العشرين

سجلت المملكة في يوليو 2022 أعلى نمو لمؤشر التصنيع بين دول مجموعة العشرين حيث بلغ نسبة 17.7%.

الرسم البياني 6-15: مؤشر الإنتاج الصناعي في دول مجموعة العشرين - يوليو 2022

% نسبة مئوية



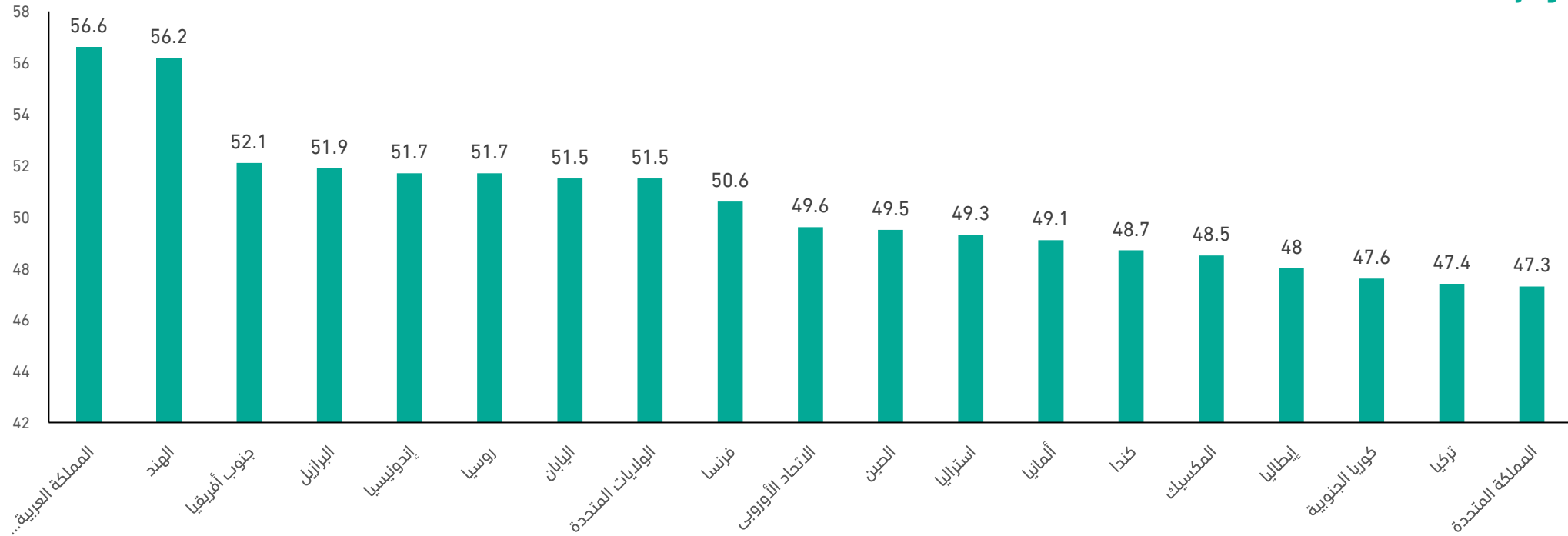
المصدر: بلومبرغ

سجل النشاط الصناعي في المملكة أعلى معدل من النمو في شهر يوليو 2022 مقارنة بسائر دول مجموعة العشرين. وترافق النمو في هذا المؤشر الذي يعكس حيوية الأنشطة التصنيعية مع النمو في الصادرات غير النفطية والقطاع غير النفطي عمومًا.

مؤشر مديري المشتريات في دول مجموعة العشرين

دولياً، سجل مؤشر مديري المشتريات للمملكة عند 56.6، المستوى الأعلى بين دول مجموعة العشرين
الرسم البياني 6-16: مؤشر مديري المشتريات في دول مجموعة العشرين – سبتمبر 2022

المؤشر



المصدر: S&P Global

تعد المملكة العربية السعودية من بين دول مجموعة العشرين التي أعرب فيها مديرو المشتريات عن ثقتهم في الآفاق الاقتصادية. ويقدم مؤشر مديري المشتريات الأخير دفعة إضافية تدل على الثقة المتزايدة في الاقتصاد إذ يعزز المؤشر من مكانة المملكة بشكل إيجابي مقارنة ببقية الدول.

تقييم مؤشر مديري المشتريات على مستوى دول مجموعة العشرين

يدل مؤشر مديري المشتريات على تباطؤ في نشاط التصنيع خلال العام، عكس الاتجاه الذي ساد في الأشهر الأولى من العام، ويدل التوجه الحالي على تحديات مقبلة.

الرسم البياني 6-17: مؤشر مديري المشتريات في دول العشرين – سبتمبر 2022
تغيير المؤشر

2022									2021											2020				
سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	
																								العالم
																								الولايات المتحدة الأمريكية
																								منطقة اليورو
																								ألمانيا
																								المملكة المتحدة
																								فرنسا
																								إيطاليا
																								روسيا
																								الصين
																								اليابان
																								الهند
																								كوريا الجنوبية
																								أستراليا
																								إندونيسيا
																								المملكة العربية السعودية*

المصدر: S&P Global

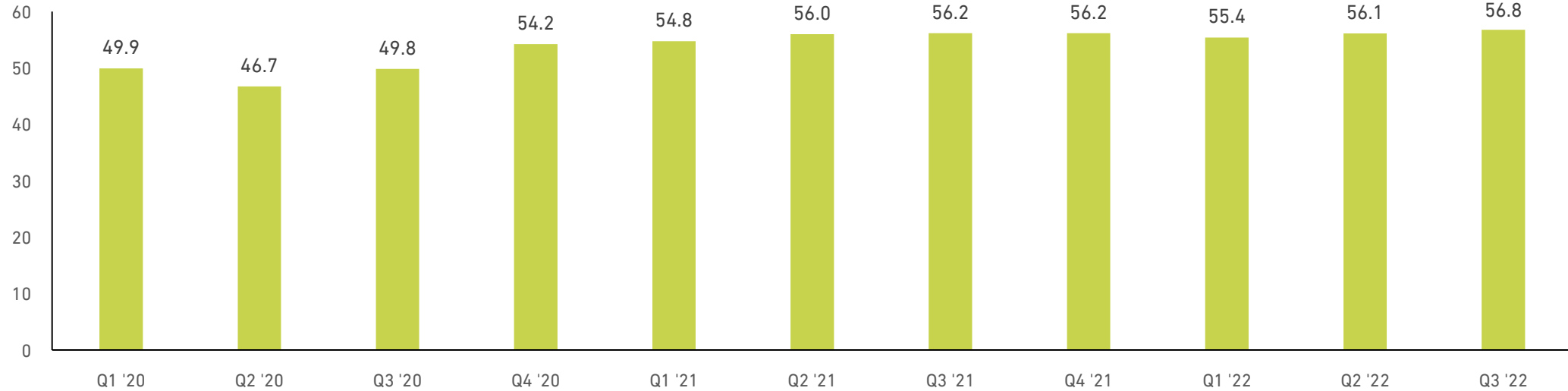
يظهر مؤشر مديري المشتريات تباطؤًا في أنشطة التصنيع في جميع أنحاء العالم، مما يدل على تراجع عن الاتجاه الذي ساد في وقت سابق من هذا العام. وبالنسبة لأوروبا، فإن التوترات الجيوسياسية المقترنة بارتفاع تكاليف الطاقة ترسم توقعات غير مؤكدة. بعض المناطق في وضع أفضل، بما في ذلك الدول الغنية بالموارد مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأستراليا وإندونيسيا، على الرغم من أن هذه الدول قد لا تكون محصنة تمامًا ضد التوقعات العالمية القاتمة في الأشهر المقبلة. ويعد مؤشر مديري المشتريات مؤشرًا رئيسيًا، ويمكن أن ينذر انعكاس الاتجاه بهبوط حاد للاقتصاد العالمي، في غياب تحول كبير في مسار السياسة الحالي من قبل الحكومات والبنوك المركزية.

تقييم توجهات مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية

واصل القطاع الخاص للمملكة أدائه الجيد، وهو ما يعكسه ارتفاع مؤشر مديري المشتريات فوق عتبة 50 نقطة لثمانى أرباع على التوالي

الرسم البياني 6-17: مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية

نقطة



المصدر: S&P Global

يظهر مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية قوة وحيوية الاقتصاد السعودي منذ بداية عام 2021، وحافظ المؤشر على مستوى ثابت حول نقطة 56 خلال الأرباع الستة الماضية. ولقد سجل المؤشر 56.6 نقطة في شهر سبتمبر، مشيراً إلى تحسن القطاع الخاص غير النفطي للشهر الخامس والعشرين على التوالي.

07

الاستثمارات والتجارة

بالنسبة للمستثمرين المحليين، بلغت التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنوك في المملكة 205 مليار ريال سعودي، ما يعكس معدل نمو سنوي قدره 112%، في ارتفاع لسته 6 أرباع متتالية.

على صعيد التجارة، تباطأ نمو سلع مجموعة العشرين من حيث القيمة في الربع الثاني من عام 2022، على الرغم من وصوله إلى مستوى قياسي بلغ 7.7 تريليون دولار خلال الربع الأول من عام 2022. وقادت الطاقة والمعادن والكيماويات معظم هذا النمو.

ومن المتوقع أن تنمو الصادرات والواردات من السلع والخدمات على أن تتباطأ خلال ما تبقى من العام بسبب التأثير السلبي لتشديد السياسات والتوترات الجيوسياسية وضعف العملات مقابل الدولار والسياسات الحمائية.

واصلت المملكة العربية السعودية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثاني من عام 2022 باستثمارات بلغت قيمتها 7.9 مليار ريال، ليصل إجمالي الاستثمارات في النصف الأول من العام 2022 إلى 15.2 مليار ريال.

وسجلت وزارة الاستثمار 49 صفقة بقيمة 925 مليون دولار، حيث تجاوز رأس مال المصانع المرخصة حديثاً 1.7 مليار دولار (6.2 مليار ريال) في الربع الثاني من عام 2022.

وأدت الجهود المستمرة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة إلى إصدار 4455 ترخيصاً استثمارياً خلال الربع الثاني من عام 2022، بزيادة قدرها 673% عن 576 ترخيص تم إصدارها في الربع الثاني من عام 2021. واحتل قطاع البناء في المرتبة الثانية بإصدار 528 رخصة، وحصل قطاع التصنيع على 349 رخصة.

كذلك، واصلت سوق المال السعودية، جذب استثمارات المحافظ من المستثمرين المحليين والأجانب. بلغ رصيد الاستثمارات المملوكة للمستثمرين الأجانب المؤهلين 75.7 مليار دولار في نهاية الربع الثاني من عام 2022، بزيادة قدرها 31% على أساس سنوي.

واعتباراً من الربع الثالث من عام 2022، ستقدم السوق المالية السعودية العقود الآجلة للأسهم الفردية للمستثمرين المحليين والدوليين. وسيعطي هذا المنتج الجديد للمستثمرين فرصة إدارة مخاطر المحفظة بشكل أكثر فعالية وتحوط مراكز محافظهم. سيساهم أيضاً في تنويع المنتجات المتاحة للتداول في السوق.

خلال فترة الربع، واصلت المملكة العربية السعودية إدخال إصلاحات هيكلية لجذب المستثمرين. على سبيل المثال، تم تقديم مشروع قانون جديد للاستثمار للسماح للمستثمرين المحليين والعالميين بالمعاملة على قدم المساواة. إضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الوزراء قانون الشركات الجديد مع التركيز خصوصاً على تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة وبناء إطار تشريعي يلبي متطلبات المستثمرين.

وكانت الصين أكبر شريك استيراد خلال الربع الثاني من عام 2022، بحصة 20% من إجمالي الواردات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة بنسبة 9% و7% على التوالي. وشكلت المعدات الآلية 12.8% من إجمالي الواردات، إلى جانب معدات النقل التي شكلت 13%.

وتواصل المملكة إقامة علاقات أقوى مع الشركاء، من خلال الاتفاقيات والالتزامات الثنائية للاستثمارات والتجارة عبر القطاعات، على سبيل المثال، وقعت المملكة العربية السعودية ومصر مؤخرًا صفقات بقيمة 8 مليار دولار عبر 14 قطاعًا خلال زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى القاهرة.

تواصل المملكة العربية السعودية الحفاظ على علاقات قوية مع شركائها التجاريين، حيث بلغ الميزان التجاري 258 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022 مدعومًا بنسبة 80% من الصادرات النفطية، و 16.7% من الصادرات غير النفطية، و 3.3% من إعادة التصدير.

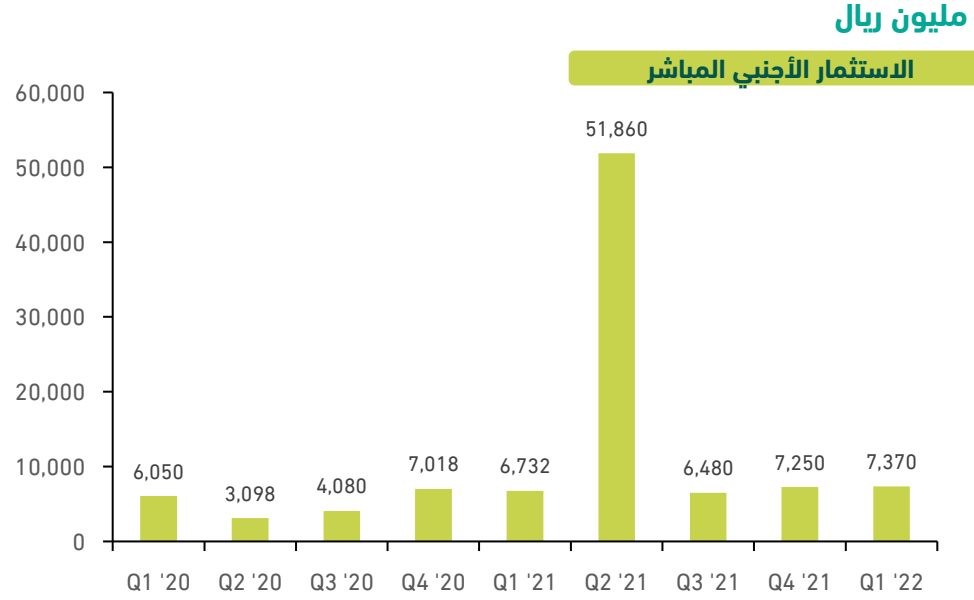
وارتفعت صادرات الربع الثاني من عام 2022 إلى الصين واليابان والولايات المتحدة، حيث ضاعفت الهند وكوريا الجنوبية مشتريتهما بين الربع الأول من عام 2021 والربع الأول من عام 2022. وارتفعت الصادرات إلى بولندا بشكل كبير من 1,890 مليون ريال في الربع الأول من عام 2021 إلى 9,320 مليون ريال في الربع الثاني من عام 2022.

وشكلت المنتجات الكيماوية والبلاستيكية والمطاطية، الى جانب المعادن الأساسية والمعدات التي تعزز قطاع التصنيع في المملكة ما يعادل 96% من الصادرات غير النفطية. على صعيد التجارة، نمت الصادرات غير النفطية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 8.2%.

ونمت الواردات بنسبة 22% تقريبًا على أساس سنوي - بزيادة 30.5 مليار ريال عن الربع الثاني من العام السابق. كما نمت الواردات بنسبة 8.5% مقارنة بالربع الأول من عام 2022، بزيادة 13.4 مليار ريال.

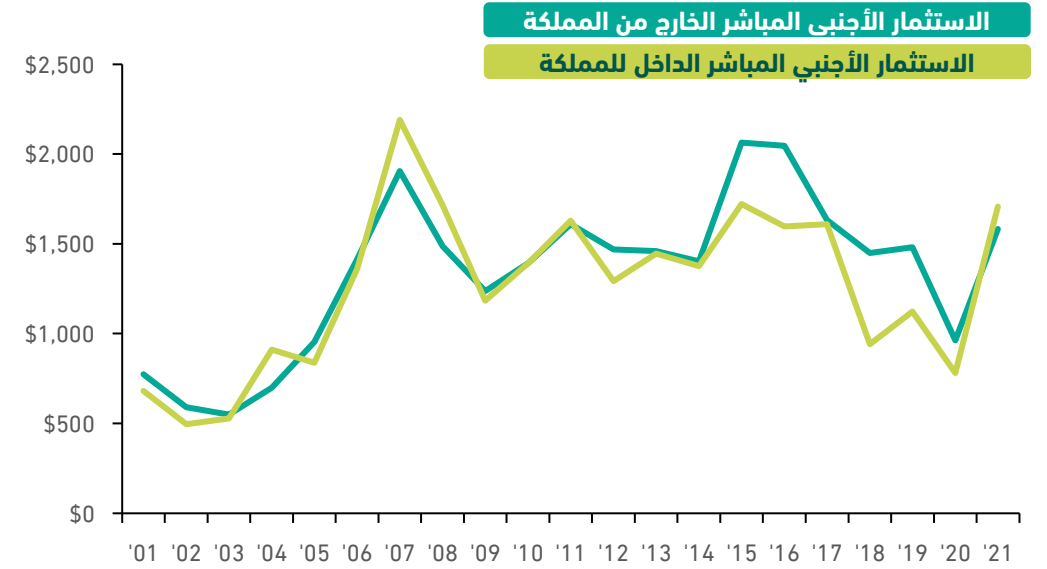
الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

الرسم البياني 2-7: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة على مستوى ربعي



المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 1-7: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى المملكة
مليار دولار



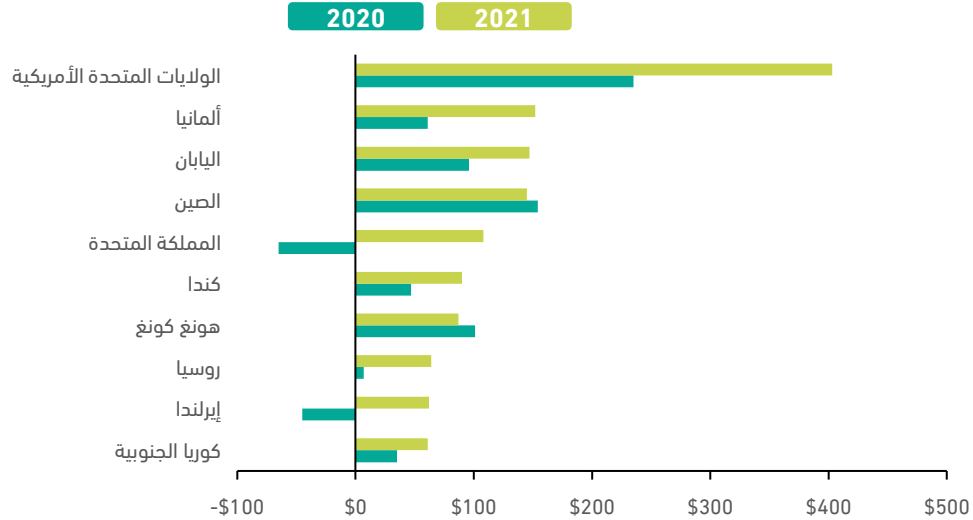
المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، UNCTAD

واصلت المملكة العربية السعودية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الثاني من هذا العام باستثمارات بلغت 7.9 مليار ريال، بزيادة قدرها 8% عن الربع الأول، ليصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من عام 2022 إلى 15.2 مليار ريال.

الناتج المحلي لقطاع التصنيع ومؤشر الإنتاج الصناعي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة: الدول العشر الأولى
الرسم البياني 4-7: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة لعامي 2020 و 2021

مليار دولار

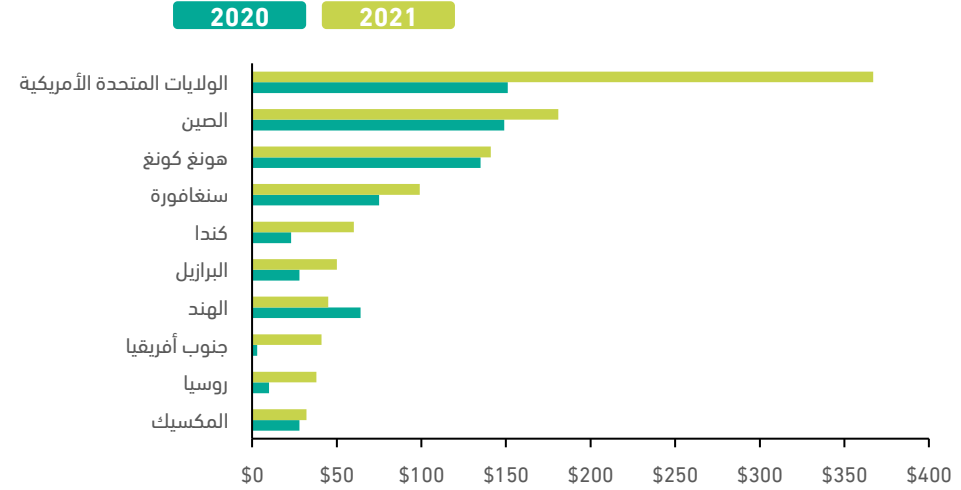


المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، الأونكتاد

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثلاثة أضعاف تقريبًا عن مستويات عام 2020، و74% عن مستويات ما قبل الجائحة، حيث استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر حصة من هذا النمو تلتها ألمانيا. ونمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من اقتصادات مجموعة العشرين التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 86% عن مستويات عام 2020، في حين نما الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات مجموعة العشرين غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 50% تقريبًا.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة: الدول العشر الأولى
الرسم البياني 3-7: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعامي 2020 و 2021

مليار دولار

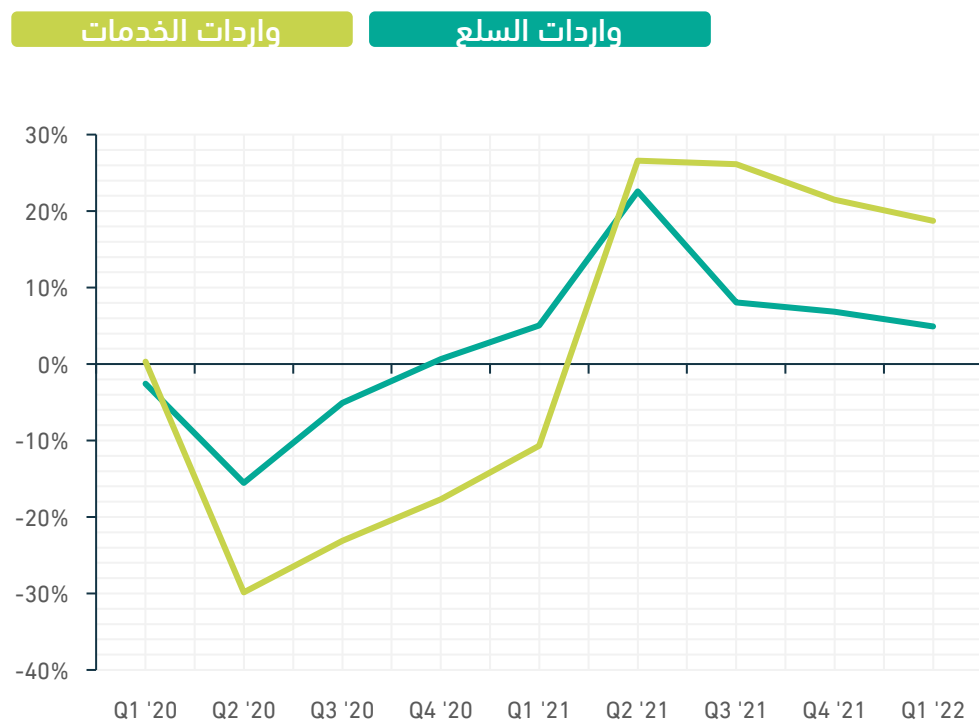


المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، الأونكتاد

أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية علامات واضحة على التعافي خلال عام 2021 مقارنة بالركود الناجم عن الجائحة، بمعدل نمو يصل إلى 88% مقارنة بعام 2020، و37% مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وكان هذا الاتجاه في أعلى مستوياته في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تليها بلدان مجموعة العشرين بنسبة 67%، ثم البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية بنسبة 47%. شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً بنسبة 133% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع زيادة قدرها 218 مليار دولار.

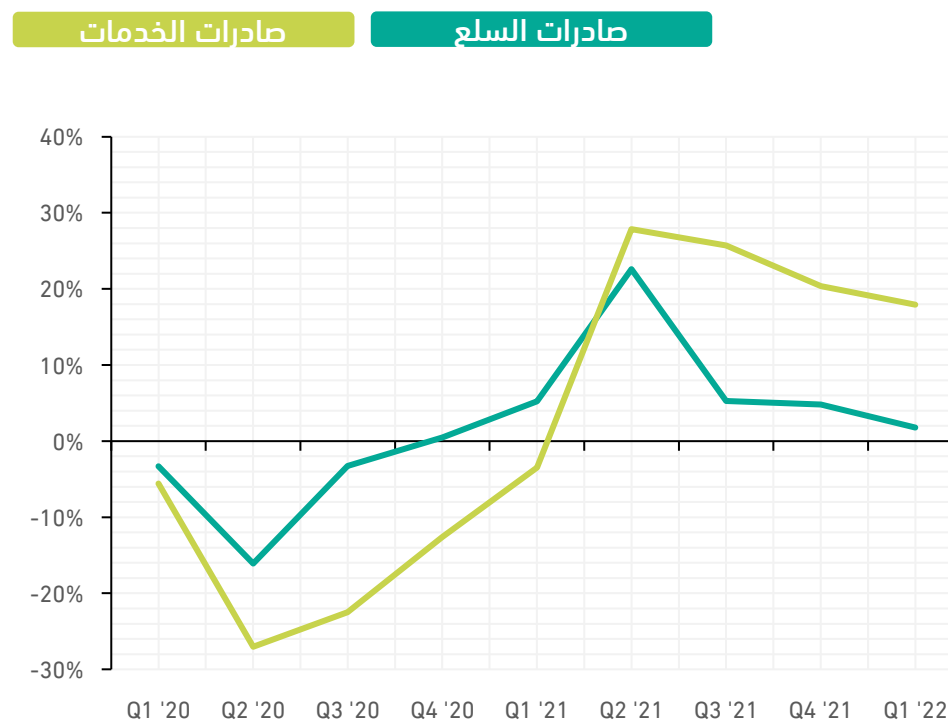
الصادرات والواردات الدولية

تراجع في نمو واردات السلع والخدمات
الرسم البياني 6-7: النمو السنوي لواردات السلع والخدمات
% التغير على أساس سنوي



المصدر: تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد يوليو 2022

تراجع في نمو صادرات السلع والخدمات
الرسم البياني 5-7: النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات
% التغير على أساس سنوي

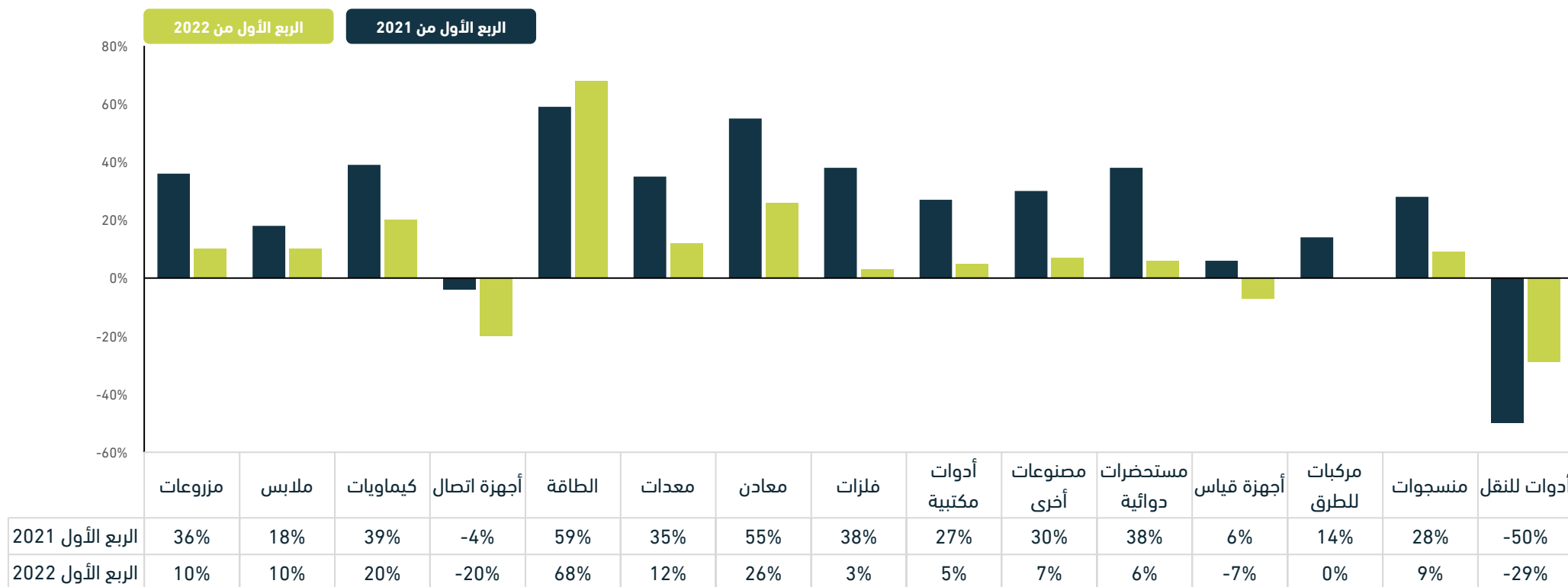


المصدر: تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد يوليو 2022

التجارة الدولية حسب القطاع

الطاقة والمعادن والكيماويات ساهمت بأكبر قدر من النمو في قطاع التجارة للربع الأول من 2022
الرسم البياني 7-7: التغيرات في الربع الأول من 2021 والربع الأول من 2022

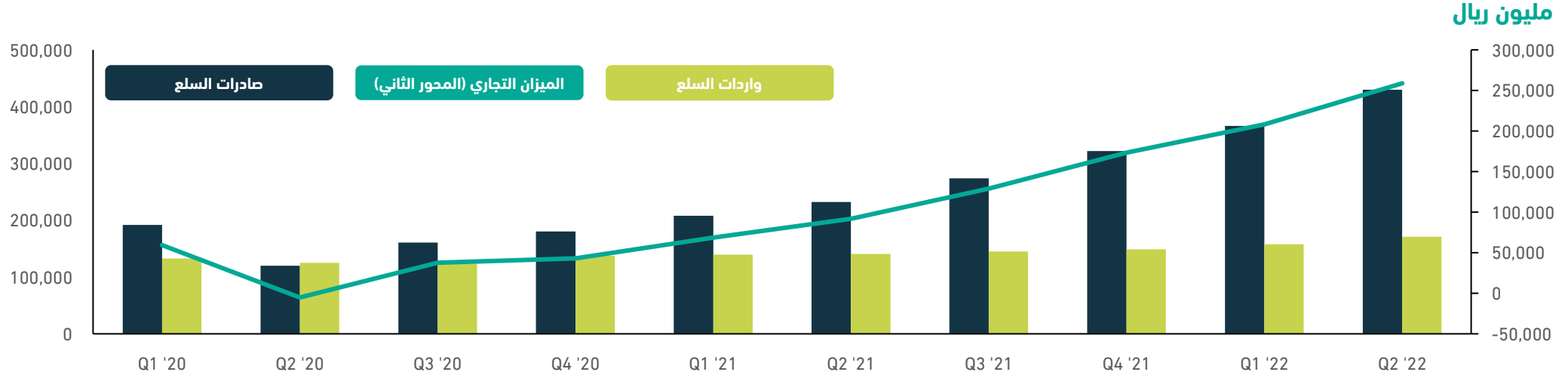
% التغير على أساس سنوي



المصدر: تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد يوليو 2022

الميزان التجاري للمملكة مع مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية

وصل الميزان التجاري الخاص بالسلع إلى 259 مليار ريال في الربع الثاني من 2022
الرسم البياني 7-8: صادرات وواردات السلع والميزان التجاري



80.0%	78.5%	74.4%	74.6%	71.7%	71.1%	67.5%	66.4%	63.9%	74.6%	صادرات نفطية
16.7%	18.3%	20.5%	21.5%	24.7%	23.6%	26.1%	28.5%	29.8%	21.1%	صادرات غير نفطية
3.3%	3.2%	5.0%	3.9%	3.6%	5.3%	6.4%	5.1%	6.3%	4.2%	إعادة التصدير

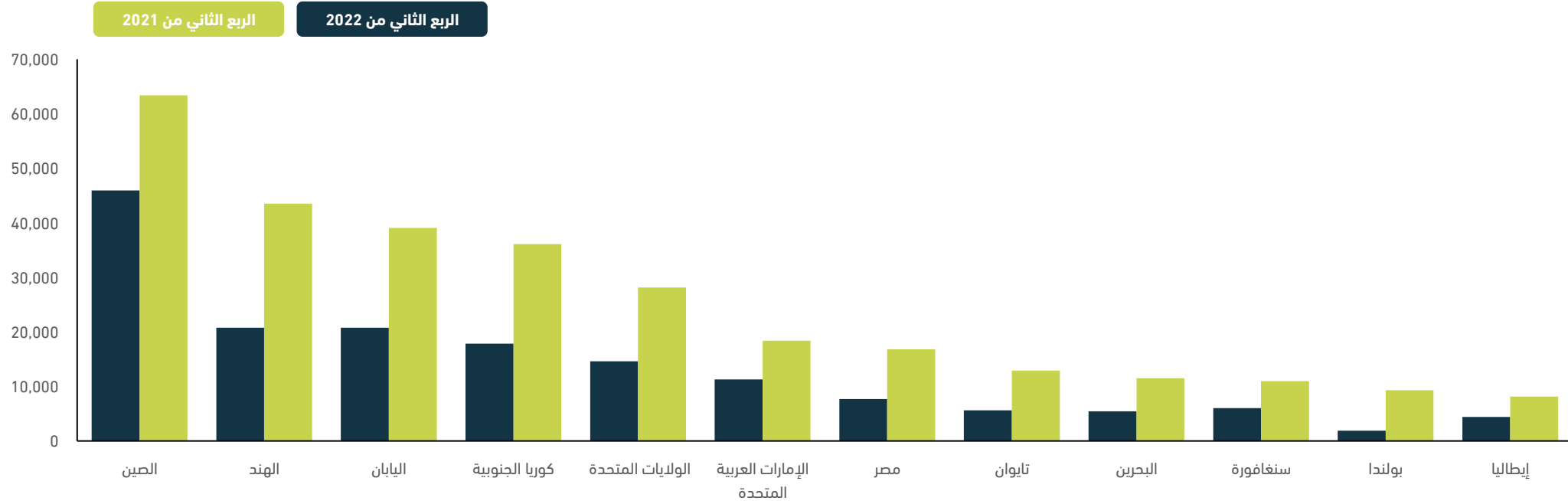
المصدر: تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد يوليو 2022

استمر نمو حجم التجارة في الزيادة خلال الأرباع العشرة الماضية من 324 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020 إلى 600 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022. وخلال الفترة نفسها، نمت الصادرات السلعية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 9% مما أدى إلى نمو الميزان التجاري بمعدل نمو سنوي مركب قدره 18%. ونمت الصادرات بشكل كبير في حين ظلت الواردات دون تغيير تقريباً، مما ساهم في التحسن المستمر في الميزان التجاري خلال الأرباع الـ 9 الماضية.

صادرات المملكة العربية السعودية

أكبر الدول المستقبلة للصادرات السعودية النفطية وغير النفطية
الرسم البيان 7-9: إجمالي الصادرات إلى الدول

مليون ريال



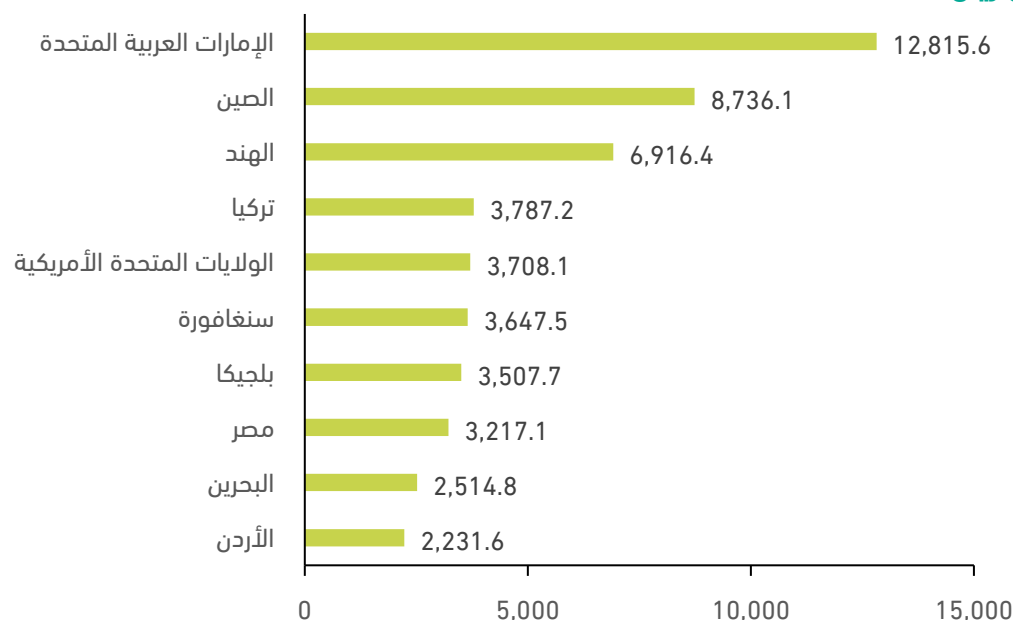
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفعت صادرات الربع الثاني من عام 2022 على أساس سنوي إلى الدول الكبرى، حيث ضاعفت الهند وكوريا الجنوبية مشتريتهما بين الربع الأول من عام 2021 والربع الأول من عام 2022. وارتفعت الصادرات إلى بولندا بشكل ملحوظ من 1,890 مليون ريال في الربع الأول من عام 2021 إلى 9,320 مليون ريال في الربع الثاني من عام 2022.

بلغت حصة الدول العشر الأولى ما يعادل 59% من الصادرات غير النفطية في الربع الثاني من 2022

الرسم البياني 7-11: الصادرات غير النفطية حسب الدولة

مليون ريال

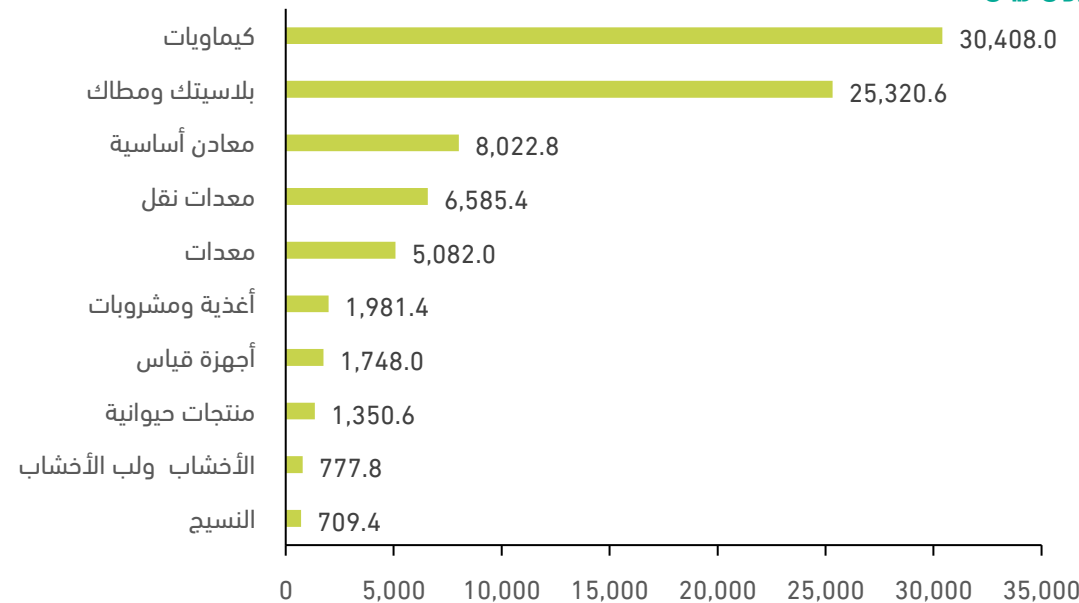


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

البنود العشر الأولى بلغت حصتها ما يعادل 96% من إجمالي الصادرات غير النفطية في الربع الثاني من 2022

الرسم البياني 7-10: صادرات السلع والخدمات

مليون ريال



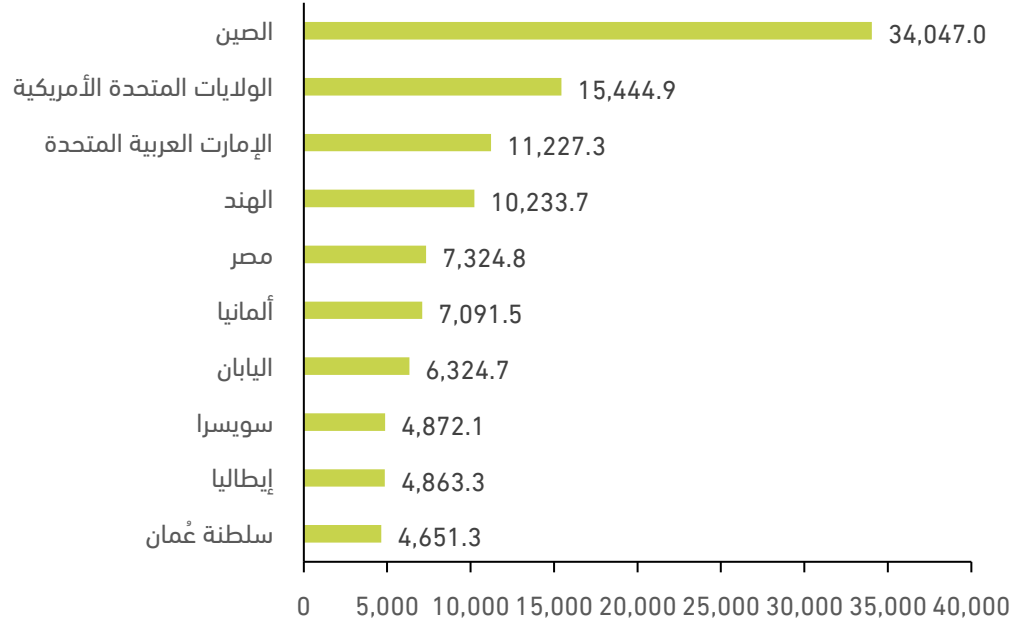
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

قد ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية إلى الواردات باستمرار على مدى الأرباع العشرة الماضية من 36.5% إلى 50.4% مما أدى إلى معدل نمو سنوي مركب للصادرات غير النفطية بنسبة 7%، متجاوزة الواردات بنسبة 3%. على مدى العقد الماضي، نمت الصادرات غير النفطية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5% من عام 2011 إلى عام 2021، مع واردات بنسبة 2%.

التجارة السعودية: الواردات

بلغت حصة الدول العشر الأولى ما يعادل 62% من الواردات في الربع الثاني من 2022

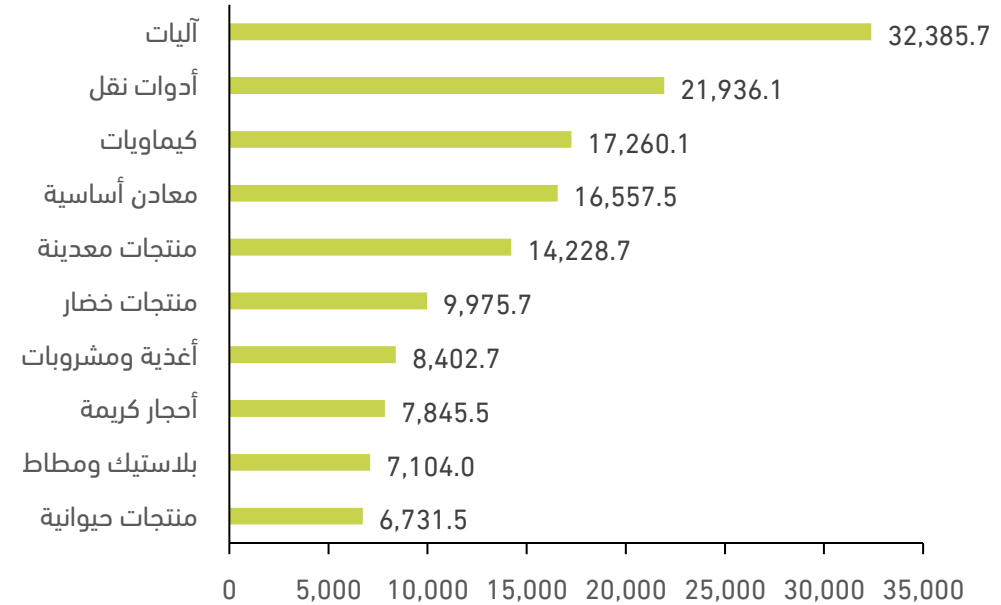
الرسم البياني 7-13: الواردات حسب الدولة
مليون ريال



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

البنود العشر الأولى بلغت حصتها 83% من إجمالي الواردات غير النفطية في الربع الثاني من 2022

الرسم البياني 7-12: الواردات حسب القطاع
مليون ريال



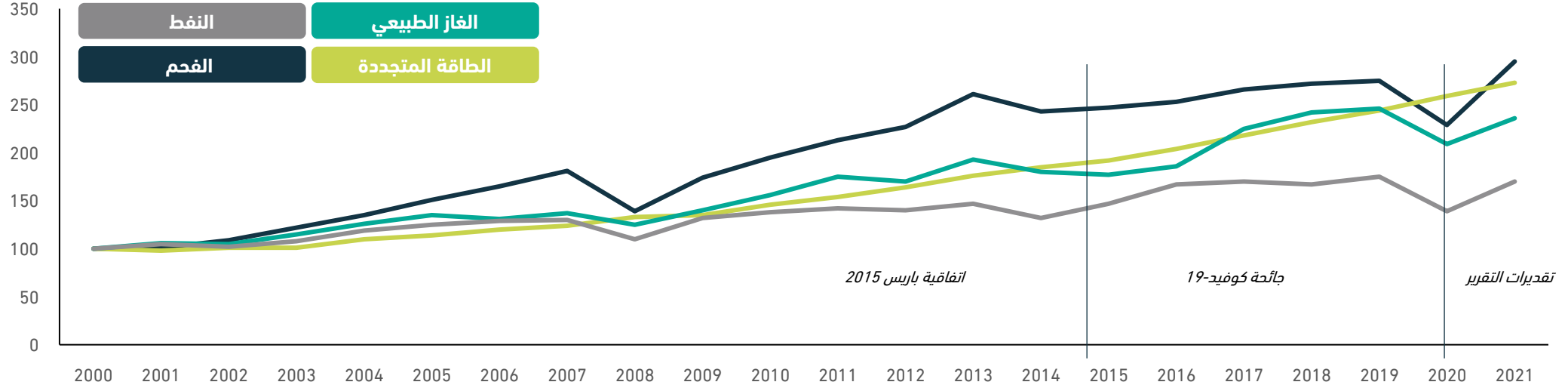
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نمت الواردات بنحو 22% على أساس سنوي، بتغير قدره 30.5 مليار ريال عن الربع الثاني من العام السابق. كما نمت الواردات بنسبة 8.5% منذ الربع الأول من عام 2022، مع تغير قدره 13.4 مليار ريال في القيمة. وتعد الصين أكبر شريك استيراد في الربع الثاني من عام 2022، بحصة 20% من إجمالي الواردات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة، اللتان تمثلان 9% و7% على التوالي. وشكلت معدات الآلات 12.8% من إجمالي الواردات، في حين شكلت معدات النقل 13%.

التجارة العالمية في الفحم والغاز الطبيعي والنفط والطاقة المتجددة

التجارة الدولية في الفحم واصلت نموها بين عامي 2000 و2011، ما يهدد جهود احتواء التغير المناخي
الرسم البياني 7-14: التجارة الدولية في مجال الطاقة بين عامي 2000 و2021

مؤشر 2000 = 100



المصدر: تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد يوليو 2022

ارتفع مؤشر التجارة العالمية للفحم ومصادر الطاقة المتجددة بمقدار 2.9 و 2.7 مرة في عام 2021 على التوالي مقارنة بعام 2000. ومع ذلك، شهد مؤشر التجارة للطاقة المتجددة والغاز الطبيعي زيادة أكبر مقارنة بالفحم والبتروك من عام 2015. وتثير الزيادة المستمرة في الإقبال على الفحم القلق حيال المخاطر التي تتعرض لها جهود مواجهة تغير المناخ العالمي.

وتراجعت التجارة العالمية للوقود الأحفوري في عام 2020 خلال جائحة كوفيد-19، لكن أزمة الطاقة الحالية المستمرة قد تحفز الطلب الإضافي على الفحم في المستقبل القريب نظرًا لوفرتة وسهولة نقله وانخفاض تكلفته. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري تعزيز الالتزامات المتعددة الأطراف لزيادة الاتجار بالوقود المنخفض الكربون والطاقة الخضراء إلى جانب السياسات التقدمية لمعالجة سياسات دعم الأسعار. وسيكون من الضروري توفير الأمن من خلال الدعم المتعدد الأطراف للبلدان التي تعتمد على واردات الطاقة من أجل النمو.

08

سوق العمل

تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 قد بلغ 4.7% انخفاضاً من 6.6% في عام 2020. ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه بثبات حتى عام 2025 عند 4.7%. فمن المتوقع أن تبلغ معدلات البطالة في بلدان مثل البرازيل وتركيا في مجموعة العشرين 13.7% و 11.3% على التوالي في عام 2022.

ومن المتوقع أن تصل معدلات البطالة في دول أخرى مثل الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا إلى 3.5% و 5.9% و 9.2% و 4% على التوالي.

وانخفض معدل البطالة الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثاني من عام 2022 إلى 5.8%، أي بانخفاض 0.2 نقطة مئوية عن الربع السابق. ويتجه معدل بطالة المواطنين السعوديين إلى الانخفاض من 15.4% في الربع الثاني من عام 2020 إلى 9.7% في الربع الثاني من عام 2022، لينخفض إلى أدنى مستوى له منذ عام 2002.

وارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة السعودية إلى 51.8%، بزيادة قدرها 1.7 نقطة مئوية عن الربع الأول من عام 2022. وواصلت مشاركة المرأة إظهار اتجاه تصاعدي قوي، حيث ارتفعت من 25.9% في الربع الأول 2020 إلى 35.6% في هذا الربع.

عمومًا، تضاغت مشاركة الإناث في القوى العاملة تقريبًا في السنوات الخمس الماضية. وخلال الربع الثاني من عام 2022، انخفضت البطالة بين الرجال السعوديين بنسبة 0.4 نقطة مئوية إلى 4.7%، وانخفضت البطالة بين السعوديات بنسبة 0.9 نقطة مئوية إلى 19.3%.

بالنسبة للرجال السعوديين، استمر التوظيف في القطاع العام في الانخفاض من 61.4% في الربع الأول من عام 2022 إلى 58.7% في الربع الحالي. وارتفعت نسبة توظيف الذكور في القطاع الخاص بنسبة 1.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 40.9% في الربع الثاني من عام 2022. ومع ذلك، بالنسبة للنساء السعوديات، ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الخاص بشكل كبير من 44.4% في الربع الأول من عام 2020 إلى 61.4% في الربع الثاني من عام 2022، مع انخفاضها بالمقابل في القطاع العام.

من حيث ساعات العمل، شهد متوسط ساعات العمل لكل من المواطنين السعوديين وغير السعوديين في الربع الثاني من عام 2022 زيادة بنسبة 5.5% في الربع الثاني من عام 2022 عن مستويات ما قبل الجائحة في الربع الرابع من عام 2019، مقابل انخفاض عالمي بنحو 3.8% في الربع الأول من عام 2022.

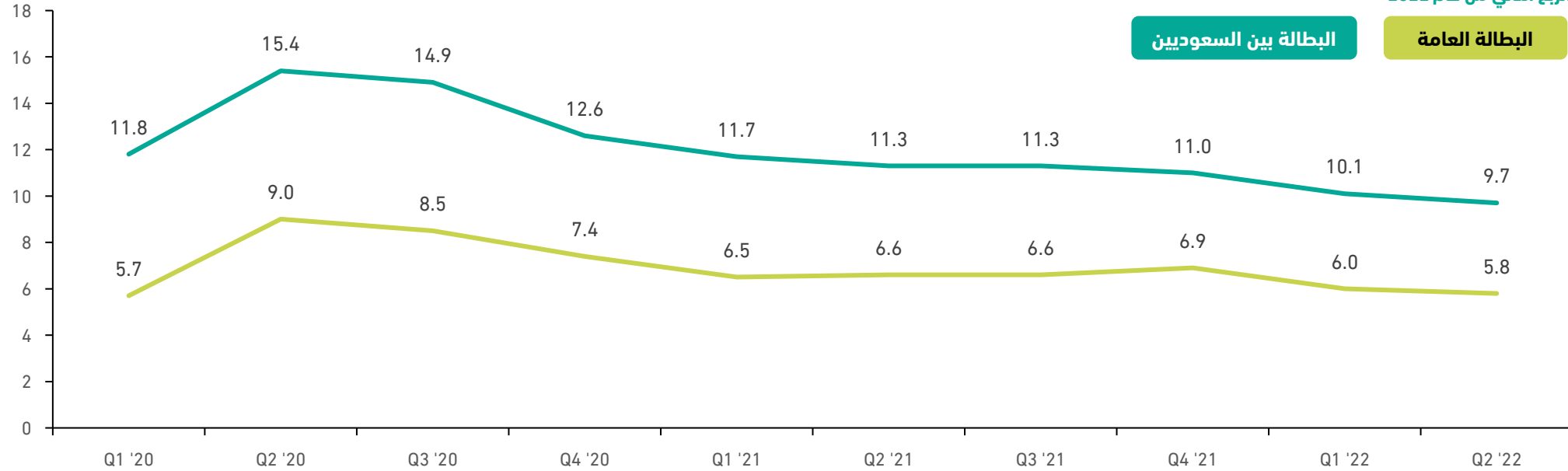
استنادًا إلى التقديرات الحالية، ارتفع نمو الأجور للمواطنين السعوديين بنسبة 6.3% في الربع الثاني من عام 2022. وارتفع متوسط الأجور للرجال والنساء السعوديين بنسبة 3.4% و 15.1% على التوالي على أساس ربع سنوي.

مستويات البطالة العامة والبطالة بين السعوديين

وصلت البطالة بين السعوديين إلى 9.7% بينما بلغت 5.8% على المستوى العام
الرسم البياني 1-8: البطالة العامة والبطالة بين السعوديين

% نسبة مئوية

الربع الثاني من عام 2022



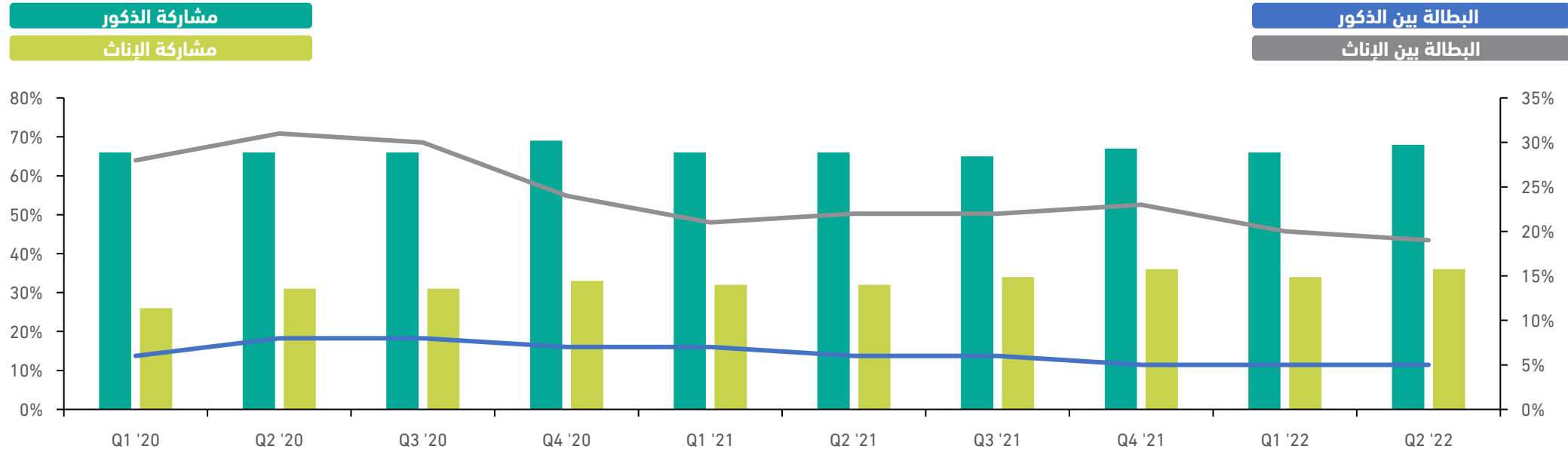
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفعت معدلات البطالة العامة والبطالة بين السعوديين في بداية جائحة كوفيد-19 مطلع عام 2020، لكنها استمرت في الانخفاض من أعلى مستوى لها عند 15.4% و 9% في الربع الثاني من عام 2020 على التوالي، واستمر معدل البطالة في الانخفاض ليصل مستواه العام إلى 5.8% وإلى 9.7% بين السعوديين في الربع الثاني من عام 2022.

المشاركة في سوق العمل والبطالة بين المواطنين السعوديين بحسب الجنس

مستويات التشغيل بين الإناث السعوديات في ارتفاع مستمر مع تراجع لنسب البطالة
الرسم البياني 8-2: البطالة حسب الجنس

% نسبة مئوية الربع الثاني من عام 2022



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفع إجمالي معدل مشاركة القوى العاملة السعودية إلى 51.8% في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بـ 49.4% في الربع نفسه من العام الماضي. وارتفعت نسبة مشاركة الذكور من 65.8% إلى 67.5% بين الربع الأول من عام 2020 والربع الأول من عام 2022. واستمرت مشاركة المرأة في إظهار اتجاه تصاعدي قوي، حيث ارتفعت من 25.9% إلى 35.6% خلال الفترة نفسها. تاريخياً، استمرت مشاركة المرأة في الارتفاع بشكل مطرد وتضاعفت تقريباً في آخر 5 سنوات من 17.4% في الربع الأول من عام 2017 إلى الربع الحالي.

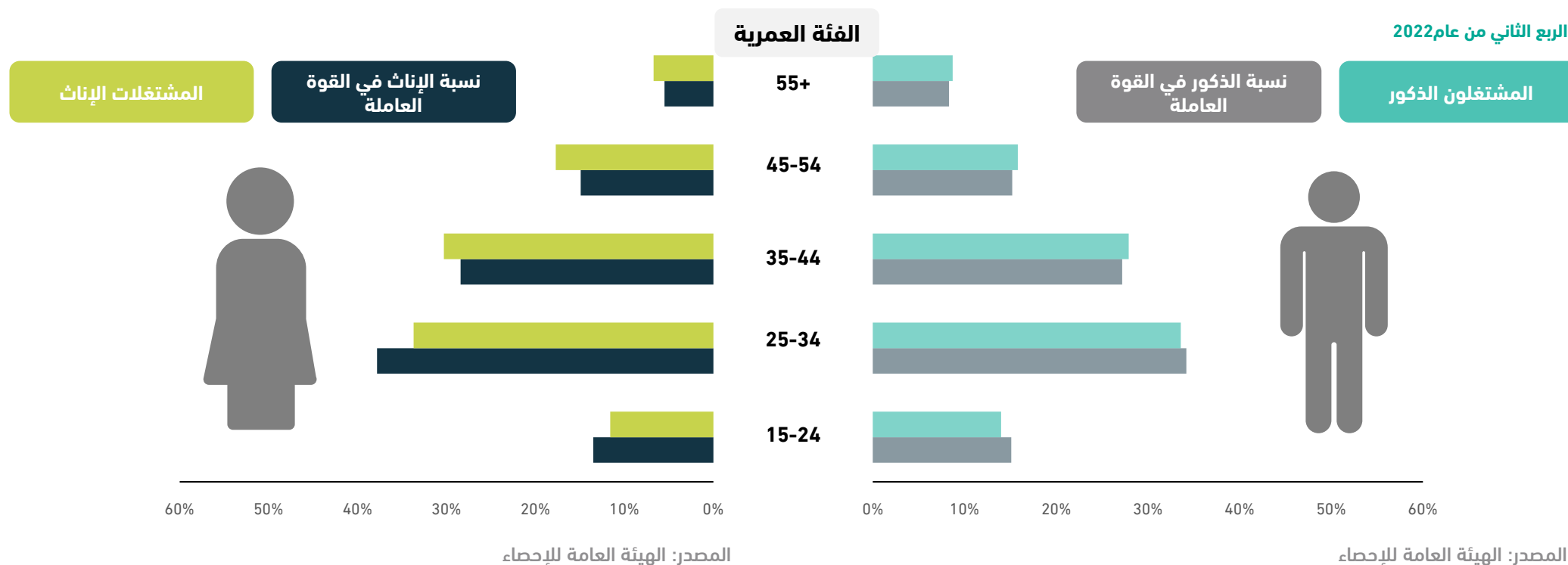
وانخفضت البطالة بين الذكور والإناث السعوديين إلى 4.7% و 19.3% على التوالي في الربع الثاني من عام 2022 ، لتستمر في الاتجاه التراجعي الذي بدأ في الربع الثالث من عام 2020 - حيث وصلت إلى 2.8% للذكور و 15.8% للإناث و 5.8% بشكل عام في الربع الثاني من عام 2022.

المشاركة في سوق العمل والبطالة بين المواطنين السعوديين بحسب الجنس والعمر

الرسم البياني 3-8: المشاركة في سوق العمل والبطالة بين السعوديين بحسب الجنس والعمر

% نسبة مئوية

الربع الثاني من عام 2022

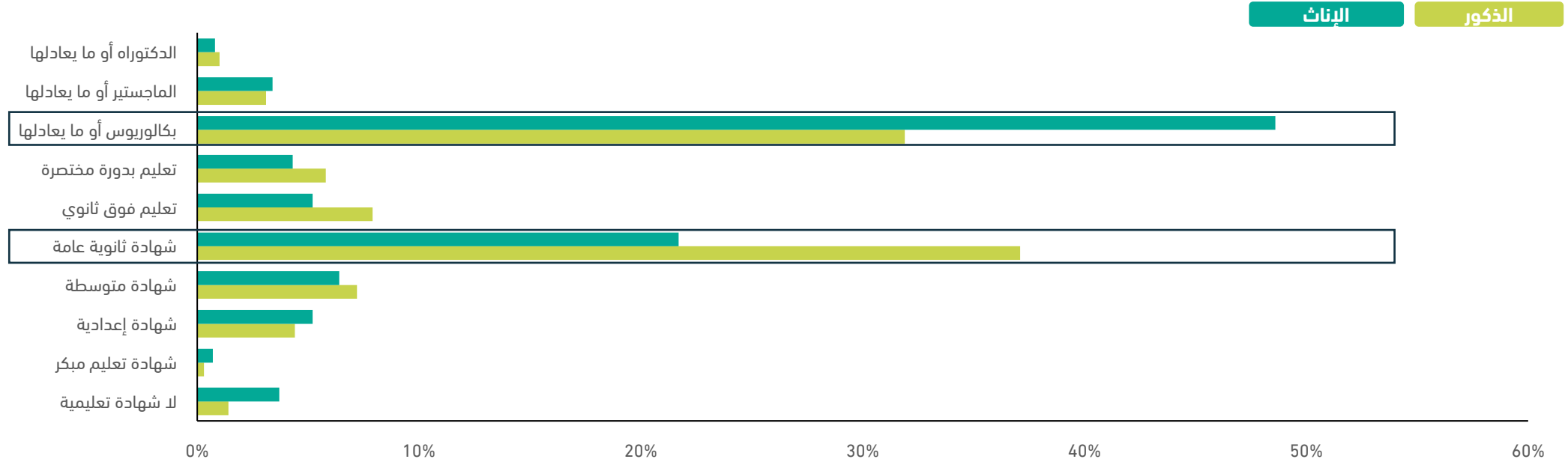


أكبر مشاركة سعودية في القوى العاملة هي للفئة العمرية في نطاق 25-34 سنة لكل من الذكور والإناث تليها الفئة العمرية لما بين 35-44 سنة.

توزيع القوى العاملة السعودية بين القطاعين العام والخاص

الرسم البياني 4-8: البطالة بين السعوديين بحسب الجنس والمؤهل العلمي

الربع الثاني من عام 2022



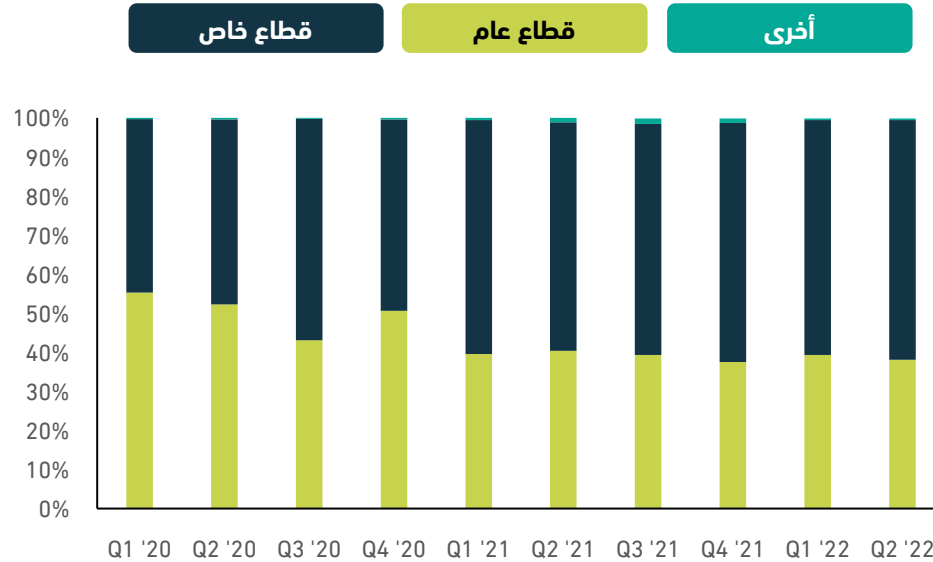
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وإذا نظرنا إلى توزيع العاطلين عن العمل حسب المؤهل العلمي، فإن 48.6% من الإناث العاطلات عن العمل حاصلات على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها، تليها نسبة 21.7% من الحاصلات على التعليم الثانوي العالي. وبالنسبة للرجال، فإن 37.1% من العاطلين عن العمل حاصلون على تعليم ثانوي عليا يليه 31.9% من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها.

توزيع نسب القوى العاملة السعودية بين القطاعين العام والخاص

استمر التزايد الواضح في نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص
الرسم البياني 6-8: نسبة الإناث العاملات بحسب القطاعات

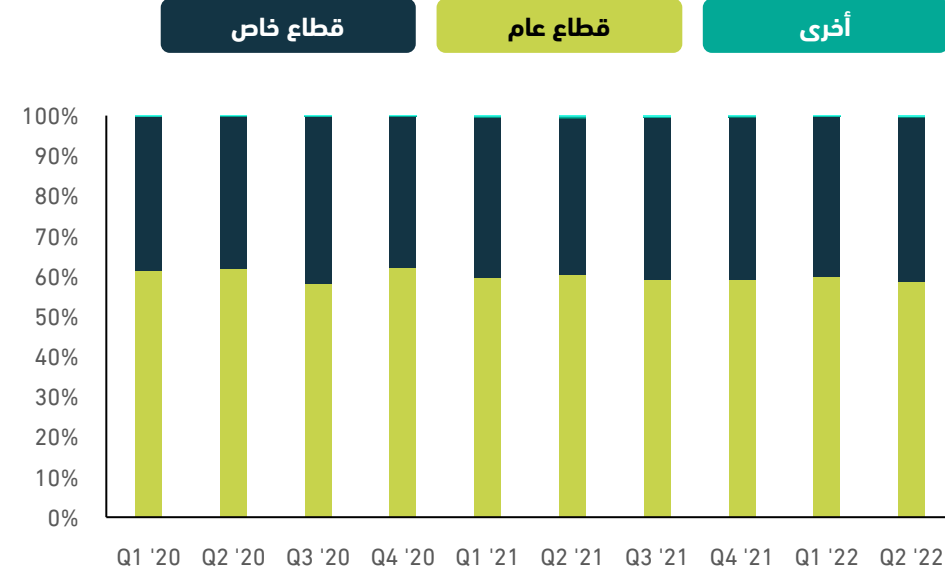
الربع الثاني من عام 2022



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تراجع طفيف في نسبة الذكور العاملين في القطاع العام
الرسم البياني 5-8: نسبة الذكور العاملين بحسب القطاعات

الربع الثاني من عام 2022



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

القطاعان العام والخاص هما أصحاب العمل الرئيسيين للمواطنين السعوديين في المملكة، إذ يمثلان ما يقرب من 99.6% في الربع الثاني من عام 2022. وبالنسبة لغير السعوديين، يمثل هذان القطاعان حوالي 73% من إجمالي العمالة. بالنسبة للرجال السعوديين، استمر التوظيف في القطاع العام في الانخفاض من 61.4% في الربع الأول من عام 2022 إلى 58.7% في الربع الحالي. وارتفعت نسبة توظيف الذكور في القطاع الخاص بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 40.9% في الربع الثاني من عام 2022. ومع ذلك، بالنسبة للنساء السعوديات، ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الخاص بشكل كبير من 44.4% في الربع الأول من عام 2020 إلى 61.4% في الربع الثاني من عام 2022، مع انخفاضها بالمقابل في القطاع العام.

09

التوقعات والمخاطر

وتواصل البنوك المركزية حول العالم في رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم وارتفاع الأسعار. ومع ذلك، فإن هذا سيؤثر على سداد القروض على الديون. ووفقاً لمعهد التمويل الدولي، في عام 2021، وصل الدين العالمي إلى مستوى قياسي عند 303 تريليون دولار، مقارنة بـ 226 تريليون دولار في عام 2020، وفقاً لصندوق النقد الدولي.

وبلغت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 ما نسبته 351%. للوفاء بسداد الديون، سيتعين على أكثر من 100 دولة خفض الإنفاق وأي تقصير يمكن أن يسبب الضرر في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى مزيد من التباطؤ الاقتصادي.

كما تباطأ نمو التجارة السلعية لمجموعة العشرين من حيث القيمة في الربع الثاني من عام 2022، على الرغم من وصوله إلى مستوى قياسي بلغ 7.7 تريليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2022. وارتفعت الصادرات والواردات السلعية بنسبة 2.1% و 2.6% على التوالي في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بـ 4.8% و 6.2% في الربع السابق.

ولقد تباطأت صادرات وواردات مجموعة العشرين من الخدمات بنسبة 1.08% و 2.17% على التوالي في الربع الثاني من عام 2022 مقابل 2.14% و 2.08% في الربع السابق. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فمن المتوقع أن تؤثر السياسات المتشددة والتوترات الجيوسياسية سلباً على التجارة العالمية في عام 2022.

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي في يوليو 2022 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% و 2.9% في 2022 و 2023 على التوالي. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فقد يبلغ معدل النمو المتوقع حسب صندوق النقد الدولي 7.6% و 3.7% لعامي 2022 و 2023 على التوالي، بينما قد يبلغ التضخم 2.8% و 2.2% لعامي 2022 و 2023 على التوالي.

ونظراً للظروف الاقتصادية الحالية والتوترات الجيوسياسية، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته العالمية لتخفيضها مقارنة بأبريل 2022. إذ تُظهر التوقعات طويلة الأجل لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي قدمها صندوق النقد الدولي حتى عام 2027 لدول مختارة أن الاقتصاد العالمي سيققق نمواً بنسبة 3.26% في المتوسط، بينما ستحقق الاقتصادات المتقدمة نمواً بواقع 1.57%.

إلى جانب ذلك، لا تزال آفاق النمو في المملكة قوية في ظل ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتحسن أداء الصادرات والاستمرار في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما تواصل المملكة تعزيز استثماراتها في قطاع الطاقة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأزرق والأخضر والوقود منخفض الكربون، إلى جانب العمل على تنويع الاقتصاد السعودي وتطوير قطاعات جديدة.

في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، فمن المهم فهم ودراسة المخاطر العالمية التي قد تؤثر على تقدم الاقتصاد السعودي. وتشير توقعات التضخم لصندوق النقد الدولي إلى أنه من المتوقع أن يصل مؤشر أسعار المستهلكين الرئيسي إلى 9.0% في الربع الثالث من عام 2022، لينخفض إلى 4.1% بحلول الربع الرابع من عام 2023. لذلك، قد يستمر التضخم المرتفع وطول مدة تأثيره في فرض ضغوطات على النمو الاقتصادي.

09 التوقعات والمخاطر

وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 1.58 تريليون دولار في عام 2021، وهو انتعاش كبير مقارنة بعام 2020. ومع ذلك، فإن الوضع السياسي المستمر بين روسيا وأوكرانيا، وآثاره غير المباشرة والركود الذي يلوح في الأفق، زعزع ثقة المستثمرين، بينما ساهم تباطؤ أداء سوق الأسهم مع بحث المستثمرين عن عوائد أفضل في أسواق السندات مع أزمة الديون العالمية، وتصاعد حالة عدم اليقين العالمية من توتر المستثمرين، مما قلل من رغبتهم في المخاطرة.

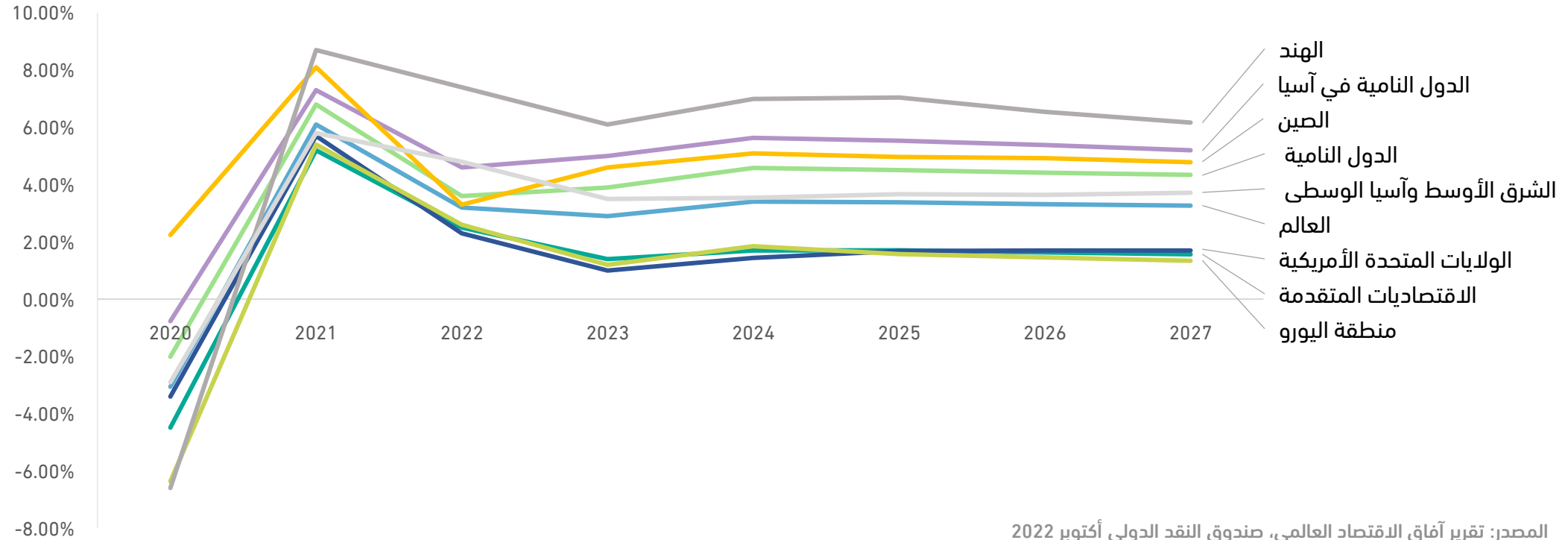
وعلى الرغم من أن بعض الارتفاعات المبكرة لأسعار الطاقة في عام 2022 قد تستقر، فإن توقعات إدارة معلومات الطاقة لشهر سبتمبر 2022 تتوقع سعرًا عاجلاً لنفط خام برنت عند 98 دولار للبرميل خلال الربع الرابع من عام 2022 و 97 دولار للبرميل في عام 2023.

وبالنسبة لخام غرب تكساس الوسيط، فمن المتوقع أن يصل سعر النفط إلى 98 دولار للبرميل في عام 2022 و 90 دولار للبرميل في عام 2023.

ومع ذلك، سيتعين على معظم البلدان المستوردة للطاقة - خصوصًا في أوروبا - إيجاد مصادر بديلة موثوقة لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية. قامت بعض البلدان، بالفعل، بتأخير تقاعد محطات الفحم بينما يدرس البعض الآخر استخدام الفحم لزيادة الموثوقية في توليد الطاقة، ورغم ضرورة هذه الإجراءات إلا أنها تؤخر الإجراءات العالمية للحد من تغير المناخ.

توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي للفترة بين 2022 و2027 لدول ومناطق مختارة

الرسم البياني 9-1: نمو الناتج المحلي الحقيقي المتوقع لدول معنية من قبل صندوق النقد الدولي
نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)



تشير توقعات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022، إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم سيصل إلى 3.3% مع نمو الهند والصين بنسبة 6.2% و 4.8% على التوالي في عام 2027. ومن المتوقع أن تنمو الأسواق الآسيوية الناشئة والنامية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 5.2% و 3.7% على التوالي. وهذه التوقعات عرضة للتغيير استنادًا إلى الأثر المطول للعوامل الحالية التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية.

أُعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.